

تَحْفِظُ الْحُكْمِ فِي نَكْتِ الْعُقُودِ وَالْأَحْكَامِ

لأبي بكر محمد بن محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي
(ت ٨٢٩ هـ)

تحقيق
محمد عبد السلام محمد



الأنلسى ، محمد بن محمد بن محمد 1426-1359

تحفة الأحكام فى نكت العقود والأحكام

تصنيف : ابن عاصم الأنلسى

تحقيق : محمد عبد السلام محمد

ط 1 دار الأفاق العربية 2011

128 ص ، 24 سم

1- الفقه المالكى

2- الشعر الدينى

تدمك : 978-977-344-169-6

رقم الايداع : 2010 / 23564

الطبعة الأولى

1432 هـ / 2011 م

جميع حقوق الطبع محفوظة للناسر

دار الأفاق العربية

نشر - توزيع - طباعة

55 شارع محمود طلعت من ش الطيران

مدينة نصر - القاهرة

تليفون : 22617339

تليفاكس : 22610164

Email: daralafk@yahoo. Com

Email : selimafak@live .com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين، نحمده على عظيم نعمائه وجميل بلائه، ونستكفيه نوائب الزمان ونوازل الحداث، ونرغب إليه في التوفيق والعصمة، ونبرأ إليه من الحول والقوة، ونسأله يقيناً يملأ الصدور ويُعَمِّر القلوب، ويستولي على النفس حتى يكفها إذا نزغت، ويردها إذا تطلَّعت، وثقة بأنه ﷻ الوزر والكالى والراعي والحافظ، وأن الخير والشر بيده، وأن النعم كلها من عنده، وأن لا سلطان لأحد مع سلطانه نوجه رغباتنا إليه، ونخلص نياتنا في التوكل عليه، وأن يجعلنا ممن همهم الصدق وبغيته الحق وغرضه الصواب، وما تصححه العقول وتقبله الألباب.

ونعوذ به من أن ندعي العلم بشيء لا نعلمه، وأن نكون ممن يغره الكاذب من الثناء، وينخدع للمتجوز في الإطراء، وأن يكون سبيلنا سبيل من يعجبه أن يجادل بالباطل، ويموه على السامع ولا يبالي، إذا راج عنه القول أن يكون قد خلط فيه ولم يسدد في معانيه.

ونستأنف الرغبة إليه ﷻ في الصلاة على خير خلقه، والمصطفى من بريته، محمد سيد المرسلين، فقد قام ﷺ بأعباء الرسالة، مع تحرير المقالة، وإيضاح الدلالة، ولم يألُ جهداً في الإرشاد والتهذيب، والتبصرة والتقريب، والإجمال للأحكام والتفصيل، والبيان والتحصيل، فبين كل منهج مقصود، وكل مقصد محمود، كل ذلك بلفظ مختصر، وتوضيح يزيل الغبر؛ وكلام فائق، ومعنى رائق مبيّن للحقائق، وأخذ من البلاغة بالعرى الوثائق، غني عن استنتاج المقدمات، وكفيل بإيضاح المهمات، حتى صارت قواعد دينه مُعَيَّنة، لا يحتاج المدعي فيها إلى بيّنة، ففتح لأمته باب الاجتهاد والقياس، انذى له إلى الكتاب والسنة استناد؛ لئلا يكون على المؤمنين حرج، ولا يرى في دينهم عوج، وليكون للمُجتهد المخطئ أجرٌ وللمصيب أجران، ويؤتي الكل من رحمته كفيين، وعلى أصحابه الخلفاء

الراشدين، وعلى آله الأخيار من بعدهم أجمعين.
وبعد،،،،،

فإننا إذا تصفحنا الفضائل لنعرف منازلها في الشرف، ونتبين مواقعها من العِظَم، ونعلم أي أحق منها بالتقديم، وأسبق في استيجاب التعظيم، وجدنا العلم أولها بذلك وأولها هنالك، إذ لا شرف إلا وهو السبيل إليه، ولا خير إلا وهو الدليل عليه، ولا منقبة إلا وهو ذروتها وسنامها، ولا مفخرة إلا وبه صحتها وتمامها، ولا حسنة إلا وهو مفتاحها، ولا محمداً إلا ومنه يتقد مصباحها، وهو الوفي إذا خان كل صاحب، والثقة إذا لم يوثق بناصر، لولاه لما بان الإنسان من سائر الحيوان، إلا بتخطيط صورته وهيئة جسمه وبنيته، ولا وجد إلى اكتساب الفضل طريقاً، ولا وجد بشيء من المحاسن خليقاً.

والحمد لله الذي أوجب على أولى الأمر العدل في القضاء بين الناس وإقامة الميزان، وحرّم الظلم والجور وشهادة الزور وأكل أموال الناس بالباطل وما يُخلُّ بعدالة الإنسان، وأمر بحفظ اليمين ومدح من أمر بالصلح بين الخصوم ليزول عنهم الشحناء والشنآن، وأباح لنا النكاح وحرّم علينا الزنا والسفاح، وأحل الطلاق والبيع وحرّم الربا والخدعة والتدليس، وأمر بالوصية وقسّم المواريث بنفسه سبحانه وتعالى بين خلقه؛ ليأخذ كل ذي حق حقه من ذلك بلا نزاع من الخسيس والنفيس، فيا ويل من منع أصحاب الحقوق من ذلك، وما أبعد عن الجنة؛ لاقتدائه بعمل الجاهلية في حرمان الإناث من الميراث، وتركه ما جاء به الكتاب والسنة.

فإن علم أحكام القضاء، هو من الدين بمنزلة الرأس من سائر الأعضاء، وآدابه من أجلّ الآداب المرعية، وخُطَّتْهُ من أعظم الخطط الشرعية، ركن من أركان الشريعة بل هو أُسُّها، ورئيس العلوم الإسلامية بل هو رأسها، ولذلك قيل: القائمون من البشر بحقه هم رسل الله أو ورثتهم من خلقه. فقام بها في هذه الملة رسول الله ﷺ ومن بعده الخلفاء الراشدون، ولما تميّز الملوك من الخلافة صار يُختار لها الأئمة المهتدون.

وقد أَلَفَ الناس فيه قديماً وحديثاً؛ وسار العلماء في تبيين أصوله وقواعده سيراً حثيثاً، ما بين ناثرٍ مُطَنَّبٍ ومَوْجِزٍ وناظم قصيدةٍ أو مُرْتَجِزٍ، وإنَّ من أجل ما أَلَفَ فيه من المُخْتَصَرَاتِ، التي أغنت عن كثير من المَطَوَّلَاتِ، رجز الإمام العالم القاضي الرئيس الوزير الأعظم، أبي بكر محمد بن محمد عرف بابن عاصم، فهو جامع لكثير من مقاصده، مُحتَوٍ على جَمِّ غفير من فوائده، مع سلامة نظمته، وجَزَالَةٍ لفظه، وقلة تعقيدته، وسهولة حفظه، يشهد بذلك العَيَانُ، وليس من بعده بيان.

وقد مَنَّ الله عليَّ بالاطلاع على مخطوط ذلك النظم المسمى بـ «تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام» للإمام ابن عاصم، وهداني الله ﷻ أن أعمل على إخراجهِ إلى طلاب العلم والقُرَّاء؛ كي يستفيدوا من متون العلم الجليلة القدر، عسى الله أن ينفعنا بها في الدنيا والآخرة.

وقد قمتُ بمراجعة النص مراجعة، ملتصقاً في مراجعته الإتيقان والسلامة من الأخطاء، وقمتُ بتشكيل النص حتى لا يُستبهم النص على طالب العلم والقارئ، ورقمت الأبيات حتى يعرف الطالب عدد الأبيات في كل باب وكل فصل، وقمت أيضاً بإدراج عدد الأبيات لكل باب أو فصل في الفهرس.

قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴿١٩﴾﴾ [الأنفال] فحصول الفرقان -وهو الفرق بين الحق والباطل- لا يكون إلا بتقوى الله ﷻ، فنسأل الله تعالى أن يجعلنا من عباده المتقين، ويُكَفِّرَ عنا سيئاتنا ويغفر لنا، ويجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم، ويجعلها في ميزان حسناتنا، إنه على ذلك قدير.

والحمد لله رب العالمين

الراجعي عفوره

محمد عبد السلام محمد سالم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة المؤلف

اسمُهُ وَنَسَبُهُ وَمَوْلَدُهُ:

قاضي الجماعة أبو بكر محمد بن محمد بن محمد بن عاصم الغرناطي القيسي الفقيه الأصولي المحدث العالم الكامل المحقق، المطلع، المتفنن في علوم شتى المرجوع إليه في المشكلات والفتوى، قاض من فقهاء المالكية بالأندلس. مولده بغرناطة عام (٧٦٠ هـ / ١٣٥٩ م)، قال ابنه أبو يحيى في مستهل شرحه لنظم التحفة: وُلِدَ رحمه الله تعالى في الربع الثالث من يوم الخميس الثاني عشر لشهر جمادى الأولى من عام ستين وسبع مائة.

شيوخه:

ومن شيوخه:

- ١- مفتي الحضرة وقطب الجملة، الأستاذ الشهير أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الثعلبي الغرناطي الأندلسي، شيخ شيوخ غرناطة، وكان إماماً في أصول الدين وأصول الفقه، المتوفى ٧٨٢ هـ^(١).
- ٣- وناصر السنة الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، من علماء المالكية، المتوفى ٧٩٠ هـ^(٢).
- ٤- وقاضي الجماعة أبو عبد الله محمد بن علي بن قاسم بن علي بن علاق الأندلسي، الغرناطي، فقيه، فرضي، خطيب، حافظ، من القضاة، توفي في ٢ شعبان ٨٠٦ هـ^(٣).
- ٥- وخاله قاضي الجماعة أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن يحيى

(١) انظر: بغية الرعاة ٣٧٢، ونيل الابتهاج ٢١٩، والكتيبة الكامنة ٦٧، وغاية النهاية في طبقات القراء ٢٧٩/١،

والديباج المذهب ١/١٢١، وشذرات الذهب ٦/٢٨٠، والاعلام للزركلي ٥/١٤٠.

(٢) انظر: فهرس الفهارس ١: ١٣٤ ونيل الابتهاج على هامش الديباج ٤٦ - ٥٠.

(٣) انظر: معجم المؤلفين ١١/٣٤.

بن عبد الرحمن بن جزي الكلبي، الغرناطي، المتوفى ٧٨٥ هـ، ابن الخطيب الشهير أبي القاسم بن جزي، المتوفى ٧٤١ هـ^(١).

٦- وخاله رئيس العلوم اللسانية، محمد بن محمد بن أحمد، ابن جزي الكلبي، أبو عبد الله: شاعر من كتاب الدواوين السلطانية، أندلسي، من أهل غرناطة، المتوفى ٧٥٧ هـ، ابن الخطيب الشهير أبي القاسم بن جزي، المتوفى ٤٧١ هـ^(٢).

٧- والشريف الشهير أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد التلمساني، ابن الشريف: من علماء المالكية، المتوفى ٧٩٢ هـ^(٣).

٨- والقاضي الرحال أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم بن موسى ابن إبراهيم بن عبد العزيز، المعروف بابن الحاج النميري^(٤).

مُصَنَّفَاتُه:

لابن عاصم الكثير من التواليف المهمة، ذات الأهمية الكبرى والقدر العلمي الجليل، ومعظمها على وتيرة النظم، وهي:

- ١- منظومة تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام - الذي بين أيدينا.
- ٢- الأرجوزة المسماة بمهيع الأصول في علم الأصول، فقه، كبرى (مخطوط).
- ٣- الأرجوزة الصغرى المسماة بمرتقى الأصول إلى الضروري من الأصول، صغرى (مخطوط).
- ٤- الأرجوزة المسماة بنيل المنى في اختصار الموافقات (مخطوط).
- ٥- والقصيدة المسماة بإيضاح المعاني في القراءات الثماني (مطبوع).
- ٦- والقصيدة المسماة بنيل المرقوب في قراءة يعقوب (مخطوط).

(١) انظر: معجم المؤلفين ٧٢/٢، وطبقات النسابين ٢٦/١، وشذرات الذهب ٢٨٦/٦.

(٢) انظر: الأعلام للزركلي ٣٧/٧، والإحاطة ١٨٦/٢ - ١٩٥، وفيه: وفاته في ربيع الأول سنة ٧٥٨، والدرر

الكامنة ٤/ ١٦٥، وفيه: وفاته في شوال ٧٥٦، وأزهار الرياض ٣/ ١٨٩ - ١٩٥.

(٣) انظر: الأعلام للزركلي ٤/ ١٢٧.

(٤) انظر: معجم المؤلفين ٥١/١، وجذوة الاقتباس ٨٧، والإحاطة ١/ ١٩٣ ولم يذكر وفاته، والأعلام للزركلي

- ٧- والقصيدة المسماة بكنز المفاوض في علم الفرائض (مخطوط).
 ٨- والقصيدة المسماة بإيضاح الغوامض في علم الفرائض أيضًا (مخطوط).
 ٩- والأرجوزة المسماة بالموجز في النحو، حاذى بها رجز ابن مالك في عروض البسط له والمحاذاة لقصده (مخطوط).
 ١٠- والكتاب المسمى بالحدائق في أغراض شيء من الآداب والحكايات (مطبوع).

شكناؤ العلماء عليه:

وقد أنشد أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن القاضي بيتًا رمز فيه لولادة الناظم ووفاته وبلده:

وقد (رقصت) غرناطة بابن عاصم (سحت دموعًا) للقضاء المنزل
 فرمز بحروف (رقصت) لسنة الولادة ومجموعها بحساب الجمل ستون وسبع
 مائة، ورمز للوفاة بحروف (سحت دموعًا) ومجموعها بحساب الجمل ثمان مائة
 وتسعة وعشرون.

وفاته:

قال ابنه أبو يحيى: وتوفي فيما بين صلاتي العصر والمغرب من يوم الخميس الحادي عشر لشوال عام تسع وعشرين وثمان مائة (٨٢٩ هـ / ١٤٢٦) (١).

التعريف بالتحفة:

وكانت تحفة الحكام من أجل ما أُلّف في علم الوثائق والإبرام؛ لسلامة نظمها ووجازة لفظها وجزالته، وقلة تعقيدته وسهولة حفظه، ويشهد بذلك العيان وليس من بعده بيان، ولكونها قد اجتمع فيها ما افترق في غيرها، فإنها جمعت فأوعت، وقد نظم ابن عاصم التحفة في ١٦٩٨ بيتًا، جمع فيها كل ما يتعلق بعلم القضاء. وقد اعتنى بشرحه ونثر اللآلئ المنظومة في عقده الكثير من الفقهاء، ومنهم

(١) انظر: الأعلام للزركلي ٤٥/٧، وشجرة النور الزكية ٢٤٧، ونيل الابتهاج ٢٨٩، ومعجم المطبوعات ١٥٦.

ولده الإمام قاضي الجماعة أبو يحيى محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم القيسي الأندلسي الغرناطي، ثم شرحه من بعده الكثير.
أما عن شروح تحفة الحكام فقد جمعتها، وهي:

١- الإتيقان والإحكام في شرح تحفة الحكام، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد المالكي المعروف بميارة الفاسي، المتوفى ١٠٧٢هـ^(١)، وبهامشه حاشية الحسن بن رجال المعداني، المتوفى ١١٤٠هـ^(٢)، (مطبوع)، ويعتبر الإتيقان والإحكام من أهم وأبرز وأجود الشروح التي وضعت على العاصمة، إذ أتى فيه على جميع أبيات المنظومة، شرحاً وتفصيلاً، وبياناً وتعليلاً، مستفيداً في ذلك مما سبقه من شروح، ومما حصّله من علوم وفنون.

٢- البهجة في شرح التحفة، لأبي الحسن علي بن عبد السلام بن علي الفاسي التسولي، المتوفى ١٢٥٨هـ^(٣)، وشرحه جيد (مطبوع).

٣- توضيح الأحكام على تحفة الحكام، للعلامة عثمان بن عبد القاسم بن المكي التوزري الزبيدي التونسي، المتوفى بعد ١٣٣٨هـ^(٤)، (مطبوع).

٤- حلي المعاصم لبنت فكر ابن عاصم، لأبي عبد الله محمد بن محمد الطالب بن محمد بن علي، ابن سودة المرى الفاسي التاودي المالكي، المتوفى سنة ١٢٠٧هـ^(٥)، وشرحه لا يفي ولم يوعب كل المسائل.

٥- إحكام الأحكام على تحفة الحكام، لمحمد بن يوسف بن محمد بن سعد الحيدري، التونسي، الأزهري، الأشعري المالكي، الخلوتي، المعروف بالكافي، المتوفى ١٣٨٠هـ^(٦)، (شرح خفيف).

(١) انظر: الأعلام للزركلي ١١/٦، ومعجم المؤلفين ١١/٩.

(٢) انظر: الأعلام للزركلي ١٩٠/٢، ومعجم المؤلفين ٢٢٤/٣.

(٣) انظر: الأعلام للزركلي ٢٩٩/٤، ومعجم المؤلفين ١٢٢/٧.

(٤) انظر: الأعلام للزركلي ٢١٢/٤.

(٥) انظر: الأعلام للزركلي ٦٢/٦، وشجرة النور ٣٧٢.

(٦) انظر: الأعلام للزركلي ١٥٧/٧، ومعجم المؤلفين ١٣٦/١٢.

- ٦- شرح تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام لابنه أبو يحيى محمد بن محمد بن محمد بن عاصم، وكان حيًّا سنة ٨٥٧ هـ^(١)، وشرحه جيد.
 - ٧- وشي المعاصم في شرح تحفة ابن عاصم لأبي العباس أحمد بن عبد الله المعروف باليزناسني نسبًا واشتهارًا، العبد الوادي التلمساني^(٢).
 - ٨- غاية الإحكام في شرح تحفة الحكام لأبي حفص عمر بن عبد الله بن عمر الفهري الفاسي، المتوفى ١١٨٨ هـ^(٣).
 - ٩- تحرير الأحكام على تحفة الحكام، لمحمد بن عبد القادر السعودي^(٤).
 - ١٠- شرح تحفة الحكام، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، العيني^(٥).
 - ١١- شرح تحفة الحكام، لمحمد المدني^(٦).
 - ١٢- تنوير الأفهام بختم تحفة الحكام، لأحمد بن العياشي، المعروف بسكينج، المتوفى ١٣٦٣ هـ^(٧).
 - ١٣- شرح تحفة الحكام، لأبي الفضل محمد المالكي^(٨).
 - ١٤- شرح تحفة ابن عاصم، للزهراني ١٢٦٠ هـ^(٩).
- ثناء العلماء على التحفة:

قال التسولي رحمه الله: لما كانت تحفة الحكام من أجل ما ألف في علم الوثائق والإبرام، لسلامة نظمها ووجازة لفظها، ولكونها قد اجتمع فيها ما افترق في غيرها، ومنَّ الله علينا بتدريسها وإقرارها وإبراز خفي معانيها، وذكر فروع

(١) انظر: الأعلام للزركلي ٤٨/٧، ومعجم المؤلفين ٢٩٣/١١، وشجرة النور ٢٤٨، وكشف الظنون ٣٦٥.

(٢) انظر: خزانة التراث.

(٣) انظر: الأعلام للزركلي ٥٣/٥، ومعجم المؤلفين ٢٩٤/٧.

(٤) انظر: فهرس مخطوطات الأزهرية ٢٤٧/١.

(٥) انظر: خزانة التراث رقم (٩٥٢٧٧).

(٦) انظر: خزانة التراث رقم (٩٤٤٨٨).

(٧) انظر: الأعلام للزركلي ١٩٠/١، ومعجم المؤلفين ٣٦٥/١٣.

(٨) انظر: فهرس مخطوطات الأزهرية ٢٥٥/١.

(٩) انظر: الأعلام للزركلي ٢٦٥/٦.

تناسبها، ونكت تقييد شواردها، وتحل مقفلها، طلب مني الكثير من طلبة الوقت أن أضع لهم شرحاً عليها، يشفي الغليل ويكمل المرام، ويكشف من خفي معانيها ما وراء اللثام، ويحتوي على إعراب كل ألفاظها؛ ليتدرب المبتدئ بعلم النحو الذي عليه المدار في الفهم والإفهام، وعلى بيان منطوقها ومفهوم الكلام، وعلى إبراز فرائد الفوائد وفروع تناسب المقام، مُبيناً فيه ما به العمل عند المتأخرين من قضاة العدل والأئمة الكرام، مرتكباً في ذلك أبسط العبارة، ولم أصرح بالانتقاد على أحد من شراح هذا الكتاب.

وصف نسخة المخطوط التي اعتمدت عليها :

اعتمدت على مخطوط واحد فقط لم أعثر على غيره، وهو موجود في دولة المغرب، وتتكون من ٤٣ صفحة.

ونسخة المخطوط ذات خط مغربي صعب القراءة، وورق المخطوط ذات حالة جيدة.

وتوجد بعض التعليقات على هامش النظم على بعض الآيات وليست كلها.

صورة المخطوط



صورة الصفحة الأولى

ما رزقنا من نعم الله تعالى
 وأمرنا أن نرتبها
 ونسبها ما رزقنا من نعم الله تعالى
 وما رزقنا من نعم الله تعالى
 وبالصلاة فحمة كما ابتد
 ود الله وحكمه (الاسرار)

التمس في العلم ولا تترك
 من رزقنا من نعم الله تعالى

ما رزقنا من نعم الله تعالى
 وأمرنا أن نرتبها
 ونسبها ما رزقنا من نعم الله تعالى
 وما رزقنا من نعم الله تعالى
 وبالصلاة فحمة كما ابتد
 ود الله وحكمه (الاسرار)

صلى

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد فقد حضر في هذا المجلس

العلماء والفقهاء والمحققين

والمتبحرين في هذا العلم

والذين هم على قدر من العلم

والذين هم على قدر من العلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١. الحمد لله الذي يَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْهِ جَلَّ شَأْنًا وَعَلَا عَلَى الرَّسُولِ الْمُضْطَفَى مُحَمَّدٍ فِي كُلِّ مَا قَدْ سَنَّهُ وَشَرَعَهُ تَقْرِيرُ الْأَحْكَامِ بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَصُتُّهُ جُهْدِي مِنَ التَّضْمِينِ بِالْخُلْفِ رَعِيًّا لِاسْتِهْزَاءِ الْقَائِلِ وَالْمَقْصَدُ الْمَحْمُودُ وَالْمُتَخَبُّ بِمَا بِهِ الْبُلُوَى تَعَمُّ قَدْ أَلَمَّ فِي نَكْتِ الْعُقُودِ وَالْأَحْكَامِ بَعْدَ شَبَابٍ مَرَّ عَنِّي وَانْقَضَى بِهِ عَلَيَّ الرَّفَقَ مِنْهُ فِي الْقَضَا مِنْ أُمَّةٍ بِالْحَقِّ يَعْدِلُونَ وَجَنَّةُ الْفِرْدَوْسِ لِي وَرَائِهِ
١. الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْهِ جَلَّ شَأْنًا وَعَلَا عَلَى الرَّسُولِ الْمُضْطَفَى مُحَمَّدٍ فِي كُلِّ مَا قَدْ سَنَّهُ وَشَرَعَهُ تَقْرِيرُ الْأَحْكَامِ بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَصُتُّهُ جُهْدِي مِنَ التَّضْمِينِ بِالْخُلْفِ رَعِيًّا لِاسْتِهْزَاءِ الْقَائِلِ وَالْمَقْصَدُ الْمَحْمُودُ وَالْمُتَخَبُّ بِمَا بِهِ الْبُلُوَى تَعَمُّ قَدْ أَلَمَّ فِي نَكْتِ الْعُقُودِ وَالْأَحْكَامِ بَعْدَ شَبَابٍ مَرَّ عَنِّي وَانْقَضَى بِهِ عَلَيْهِ الرَّفَقَ مِنْهُ فِي الْقَضَا مِنْ أُمَّةٍ بِالْحَقِّ يَعْدِلُونَ وَجَنَّةُ الْفِرْدَوْسِ لِي وَرَائِهِ
٢. ثُمَّ الصَّلَاةُ بِدَوَامِ الْأَبَدِ
٣. وَاللَّهُ وَالْفَيْتَةُ الْمُتَبَعَةُ
٤. وَبَعْدُ، فَالْقَصْدُ بِهَذَا الرَّجَزِ
٥. أَثَرْتُ فِيهِ الْمَيْلَ لِلتَّيْبِينَ
٦. وَجِئْتُ فِي بَعْضِ مِنَ الْمَسَائِلِ
٧. فَضِمْنُهُ الْمَقِيدُ وَالْمَقَرَّبُ
٨. نَظَّمْتُهُ تَذْكِرَةً وَحَيْثُ تَمَّ
٩. سَمِيئُهُ بِتُحْفَةِ الْحُكَّامِ
١٠. وَذَلِكَ لِمَا أَنْ بُلِيْتُ بِالْقَضَا
١١. وَإِنِّي أَسْأَلُ مِنْ رَبِّ قَضَى
١٢. وَالْحَمْلَ وَالتَّوْفِيقَ أَنْ أَكُونَ
١٣. حَتَّى أَرَى مِنْ مُفَرِّدِ الثَّلَاثَةِ

باب

القضاء وما يتعلق به

١٤. مُنْقِذٌ بِالشَّرْعِ لِلْأَحْكَامِ لَهُ نِيَابَةٌ عَنِ الْإِمَامِ
 ١٥. وَاسْتُخْسِنَتْ فِي حَقِّهِ الْجَزَائِلُ وَشَرْطُهُ التَّكْلِيفُ وَالْعَدَالَةُ
 ١٦. وَأَنْ يَكُونَ ذَكَرًا حُرًّا سَلِيمًا مِنْ فَقْدِ رُؤْيَاةٍ وَسَمْعٍ وَكَلِمٍ
 ١٧. وَيُسْتَحَبُّ الْعِلْمُ فِيهِ وَالْوَرَعُ مَعَ كَوْنِهِ الْأَصُولَ لِلْفِقْهِ جَمْعُ
 ١٨. وَحَيْثُ لَاقَ لِلْقَضَاءِ يَقْعُدُ وَفِي الْبِلَادِ يُسْتَحَبُّ الْمُسْنِدُ

فصل في معرفة أركان القضاء

١٩. تَمَيَّزُ حَالِ الْمُدَّعَى وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ جُمْلَةُ الْقَضَاءِ جَمْعًا
 ٢٠. فَالْمُدَّعَى مَنْ قَوْلُهُ مُجَرَّدُ مَنْ أَضْلَى أَوْ عُرِفَ بِصِدْقٍ يَشْهَدُ
 ٢١. وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَنْ قَدْ عَضَّدَا مَقَالَهُ عُرْفًا أَوْ أَضْلَى شَهِدَا
 ٢٢. وَقِيلَ مَنْ يَقُولُ قَدْ كَانَ ادَّعَا وَلَمْ يَكُنْ لِمَنْ عَلَيْهِ يُدَّعَى
 ٢٣. وَالْمُدَّعَى فِيهِ لَهُ شَرْطَانِ تَحَقُّقُ الدَّعْوَى مَعَ الْبَيَانِ
 ٢٤. وَالْمُدَّعَى مُطَالَبٌ بِالْبَيِّنَةِ وَحَالَةُ الْعُمُومِ فِيهِ بَيِّنَةٌ
 ٢٥. وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْيَمِينِ فِي عَجْزِ مُدَّعٍ عَنِ التَّبَيِّنِ
 ٢٦. وَالْحُكْمُ فِي الْمَشْهُورِ حَيْثُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الْأَصُولِ وَالسَّالِ مَعَا
 ٢٧. وَحَيْثُ يُلْفِيهِ بِمَا فِي الذِّمَّةِ يَطْلُبُهُ وَحَيْثُ أَضْلَى ثَمَّةُ
 ٢٨. وَقُدِّمَ السَّابِقُ لِلْخِصَامِ وَالْمُدَّعَى لِلْبَدْءِ بِالْكَلَامِ
 ٢٩. وَحَيْثُ خَصِمٌ حَالٌ خَصِمٍ يَدَّعَى فَاصْرِفْ وَمَنْ يَسْبِقُ فَذَاكَ الْمُدَّعَى
 ٣٠. وَعِنْدَ جَهْلٍ سَابِقٍ أَوْ مُدَّعَى مَنْ لَحَّ إِذَا ذَاكَ لِقُرْعَةٍ دُعَى

فصل في رفع المدعى عليه وما يلحق به

٣١. وَمَعَ تَحِيلَةٍ بِصِدْقِ الطَّالِبِ يُزْفَعُ بِالْإِزْسَالِ غَيْرُ الْغَائِبِ
 ٣٢. وَمَنْ عَلَى يَسِيرِ الْأُمِّيَالِ يَحُلُّ
 ٣٣. وَمَعَ بُعْدٍ أَوْ تَخَافَةِ كُتِبَ
 ٣٤. إِمَّا بِإِضْلَاحٍ أَوْ الْإِغْرَامِ
 ٣٥. وَمَنْ عَصَى الْأَمْرَ وَلَمْ يَخْضَرْ طُبِعَ
 ٣٦. وَأُجْرَةُ الْعَوْنِ عَلَى صَاحِبِ حَقٍّ
- يُزْفَعُ بِالْإِزْسَالِ غَيْرُ الْغَائِبِ
 فَالْكُتُبُ كَافٍ فِيهِ مَعَ أَمْنِ السُّبُلِ
 لِأَمْثَلِ الْقَوْمِ أَنْ أَفْعَلَ مَا يَجِبُ
 أَوْ أَزْعَجِ الْمَطْلُوبَ لِلْخِصَامِ
 عَلَيْهِ مَا يَهْمُهُ كَيْ يَرْتَفِعَ
 وَمَنْ سِوَاهُ إِنْ أَلَدَّ تَسْتَحَقُّ

فصل في مسائل من القضاء

٣٧. وَلَيْسَ بِالْجَائِزِ لِلْقَاضِي إِذَا
 ٣٨. وَالصُّلْحُ يَسْتَدْعِي لَهُ إِنْ أَشْكَلَا
 ٣٩. مَا لَمْ يَخَفْ بِنَافِذِ الْأَحْكَامِ
 ٤٠. وَخَصَمٌ إِنْ يَعْجِزُ عَنِ الْقَاءِ الْحُجَجِ
 ٤١. وَمُنْعَ الْإِفْتَاءِ لِلْحُكَّامِ
 ٤٢. وَفِي الشُّهُودِ يَحْكُمُ الْقَاضِي بِمَا
 ٤٣. وَفِي سِوَاهُمْ مَالِكٌ قَدْ شَدَّدَا
 ٤٤. وَقَوْلُ سَحْنُونٍ بِهِ الْيَوْمَ الْعَمَلُ
 ٤٥. وَعَدْلٌ إِنْ أَدَّى عَلَى مَا عِنْدَهُ
 ٤٦. وَحَقُّهُ إِنْ هَاءُ مَا فِي عِلْمِهِ
 ٤٧. وَعِلْمُهُ بِصِدْقِ غَيْرِ الْعَدْلِ لَا
 ٤٨. وَمَنْ جَفَا الْقَاضِي فَالْتَأَدِيبُ
- لَمْ يَنْدُ وَجْهُ الْحُكْمِ أَنْ يُنْقِذَا
 حُكْمٌ وَإِنْ تَعَيَّنَ الْحَقُّ فَلَا
 فِتْنَةً أَوْ شَحْنًا أَوْلَى الْأَرْحَامِ
 لِمَوْجِبِ لُقْنَهَا وَلَا خَرَجَ
 فِي كُلِّ مَا يَرْجِعُ لِلْخِصَامِ
 يَعْلَمُ مِنْهُمْ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ
 فِي مَنَعِ حُكْمِهِ بِغَيْرِ الشُّهَدَا
 فِيمَا عَلَيْهِ يَجْلِسُ الْحُكْمُ اشْتَمَلُ
 خِلَافُهُ مُنْعَ أَنْ يَرُدَّهُ
 لَنْ سِوَاهُ شَاهِدًا بِحُكْمِهِ
 يُبَيِّحُ أَنْ يَقْبَلَ مَا تَحَمَّلَا
 أَوْلَى وَذَا لِشَاهِدٍ مَطْلُوبُ

٤٩. وَفَلْتَةٌ مِنْ ذِي مَرْوَةِ عَثَرُ
 فِي جَانِبِ الشَّاهِدِ مِمَّا يُغْتَفَرُ
 ٥٠. وَمَنْ أَلَدَّ فِي الْخِصَامِ وَأَنْتَهَجَ
 نَهَجَ الْفِرَارِ عِنْدَ انْتِمَامِ الْحُجَجِ
 ٥١. يُنْقِذُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ
 قَطْعًا لِكُلِّ مَا بِهِ يُخْتَصِمُ
 ٥٢. وَغَيْرُ مُسْتَوْفٍ لَهَا إِنْ اسْتَتَرَ
 لَمْ تَنْقُطِعْ حُجَّتُهُ إِذَا ظَهَرَ
 ٥٣. لَكِنَّمَا الْحُكْمُ عَلَيْهِ يُنْضِي
 بَعْدَ تَلَوُّمٍ لَهُ مَنْ يَقْضِي

فصل في المقال والجواب

٥٤. وَمَنْ أَبَى إِقْرَارًا أَوْ انْكَارًا
 حِصْمِهِ كُلُّفُهُ إِجْبَارًا
 ٥٥. فَإِنْ تَمَادَى فَلِطَالِبِ قُضِي
 دُونَ يَمِينٍ أَوْ يَمِينٍ وَذَا ارْتُضِي
 ٥٦. وَالْكَتْبُ يَقْتَضِي عَلَيْهِ الْمُدَّعِي
 مِنْ خِصْمِهِ الْجَوَابَ تَوْقِيفًا دُعِي
 ٥٧. وَمَا يَكُونُ بَيْنَنَا إِنْ لَمْ يُجِبْ
 عَلَيْهِ فِي الْحَيْنِ فَالْإِجْبَارُ يُجِبْ
 ٥٨. وَكُلُّ مَا افْتَقَرَ لِلتَّأْمُلِ
 فَالْحُكْمُ نَسْخُهُ وَضَرْبُ الْأَجَلِ
 ٥٩. وَطَالِبُ التَّأْجِيلِ فِيهَا سَهْلًا
 لِقَصْدٍ يَمْنَعُهُ وَقِيلَ لَا
 ٦٠. وَيُوجِبُ التَّقْيِيدَ لِلْمَقَالِ
 تَشَعُّبُ الدَّعْوَى وَعُظْمُ الْمَالِ
 ٦١. لِأَنَّهُ أَضْبَطُ لِلْأَحْكَامِ
 وَلَا نَحْصَارَ نَاشِي الْخِصَامِ
 ٦٢. وَحَيْثُمَا الْأَمْرُ خَفِيفٌ بَيِّنٌ
 فَالْتَّرَكُ لِلتَّقْيِيدِ مِمَّا يَحْسُنُ
 ٦٣. قَرُبَ قَوْلٍ كَانَ بِالْخِطَابِ
 أَقْرَبَ لِلْفَهْمِ مِنَ الْكِتَابِ

فصل في الأجال

٦٤. وَلَا جِتْهَادَ الْحَاكِمِ الْأَجَالَ
 مَوْكُولَةً حَيْثُ لَهَا اسْتِعْمَالُ
 ٦٥. وَبِثَلَاثَةِ مِّنَ الْأَيَّامِ
 أَجَّلٌ فِي بَعْضِ مِنَ الْأَحْكَامِ
 ٦٦. كَمَثَلِ إِحْضَارِ الشَّفِيعِ لِلثَّمَنِ
 وَالْمُدَّعِي النَّسِيَانَ إِنْ طَالَ الزَّمَنُ

٦٧. والمدَّعي أن له ما يدفع به يميناً أمرها مُستَبَشَعُ
٦٨. ومثبت ديناً لمديانٍ وفي إخلاء ما كالربيع ذلك اقتضي
٦٩. وشرطه ثبوت الاستحقاق برسم الإعذار فيه باقي
٧٠. وفي سوى أصل له ثنائه ونصفها لستة مؤاليه
٧١. ثم ثلاثة لذاك تتبع تلو ما وأصله تمتعوا
٧٢. وفي الأصول وفي الإرث المُعْتَبَرُ من عدد الأيام خمسة عشر
٧٣. ثم تلي أربعة تُستَقَدَّمُ بضعفها ثم يلي التلوّم
٧٤. وفي أصول إرث أو سواه ثلاثة الأشهر مُتَّهَاهُ
٧٥. لكن مع ادعاء بُعْدِ البينة ومثله حائز ملك سَكَنَ
٧٦. مع حجة قوية له متى أثبتته لنفسه من أثبتا
٧٧. ويبيع ملك لقضاء دينٍ قذ أجّلوا فيه إلى شهرين
٧٨. وحل عقد شهر التّأجيل فيه وذا عندهم المُقبُولُ
٧٩. وتُجمَعُ الأجال والتفصيل في وقتنا هذا هو المَعْمُولُ

فصل في الإعذار

٨٠. وقبل حُكْمِ يَبُتُّ الإعذار بشاهدي عَدْلٍ وَذَا المُخْتَارُ
٨١. وشاهد الإعذار غير مُعْمَلٍ في شأنه الإعذار لِلتَّسْلِيلِ
٨٢. ولا الذي وجهه القاضي إلى ما كان كالتلحيف منه بدلاً
٨٣. ولا اللّيف في القسامة اعتمد ولا الذي بين يديه قذ شهّد
٨٤. ولا الكثير فيهم العُدُولُ والخلف في جميعها مَنقُولُ

فصل في خطاب القضاة وما يتعلق به

٨٥. ثُمَّ الْخِطَابُ لِلرُّسُومِ إِنْ طُلِبَ حَتَّمْ عَلَى الْقَاضِي وَإِلَّا لَمْ يَجِبْ
٨٦. وَالْعَمَلُ الْيَوْمَ عَلَى قَبُولِ مَا خَاطَبَهُ قَاضٍ بِمِثْلِ: أَعْلَمَا
٨٧. وَلَيْسَ يُغْنِي كَتَبُ قَاضٍ كَاكْتَفَى عَنِ الْخِطَابِ وَالْمَزِيدُ قَدْ كَفَى
٨٨. وَإِنَّمَا الْخِطَابُ مِثْلُ إَعْلَمَا إِذْ مُعْلَمًا بِهِ اقْتَضَى وَمُعْلَمًا
٨٩. وَإِنْ يُمُتْ مُحَاطِبٌ أَوْ عَزِلَا رَدَّ خِطَابُهُ سِوَى مَا سُجِّلَا
٩٠. وَاعْتَمَدَ الْقَبُولَ بَعْضُ مَنْ مَضَى وَمُعْلَمٌ يَخْلُفُهُ وَالْي الْقَضَا
٩١. وَالْحُكْمُ الْعَدْلُ عَلَى قَضَائِهِ خِطَابُهُ لَا بُدَّ مِنْ إِمضَائِهِ
٩٢. وَفِي الْأَدَاءِ عِنْدَ قَاضٍ حَلٌّ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ حُكْمِهِ الْخُلْفُ اقْتَضَى
٩٣. وَمَنْعُهُ فِيهِ الْخِطَابُ الْمُتَرْضَى وَسَوْغَ التَّعْرِيفَ بَعْضُ مَنْ مَضَى
٩٤. وَبُيِّنَتْ الْقَاضِي عَلَى الْمُخَوِّ وَمَا أَشْبَهَهُ الرَّسْمَ عَلَى مَا سَلِمَا
٩٥. وَعِنْدَمَا يَنْفُذُ حُكْمٌ وَطُلِبَ تَسْجِيلُهُ فَإِنَّهُ أَمْرٌ يَجِبُ
٩٦. وَمَا عَلَى الْقَاضِي جُنَاحٌ لَا وَلَا مِنْ حَرَجٍ إِنْ ابْتَدَأَ فَعَلَا
٩٧. وَسَاعَ مَعَ سَوَالِهِ تَسْجِيلُ مَا لَمْ يُوَاقِعِ النِّزَاعُ فِيهِ كَلِمًا
٩٨. وَسَائِلُ التَّعْجِيزِ مِمَّنْ قَدْ قَضَى يُمَضَى لَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ بِالْقَضَا
٩٩. إِلَّا ادِّعَاءَ حُبْسٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ نَسَبٍ أَوْ دَمٍ أَوْ عِتَاقٍ
١٠٠. ثُمَّ عَلَى ذَا الْقَوْلِ لَيْسَ يُلْتَفَتُ لِمَا يُقَالُ بَعْدَ تَعْجِيزٍ: ثَبِتْ

باب

الشهود وأنواع الشهادات وما يتعلق بذلك

١٠١. وَشَاهِدٌ صِفَتُهُ الْمَرْعِيَّةُ عَدَالَةٌ تَقِيظُ حُرِّيَّتَهُ
 ١٠٢. وَالْعَدْلُ مَنْ يَجْتَنِبُ الْكِبَائِرَ وَيَتَّقِي فِي الْغَالِبِ الصَّغَائِرَ
 ١٠٣. وَمَا أَبِيحَ وَهُوَ فِي الْعِيَانِ يَقْدَحُ فِي مُرُوءَةِ الْإِنْسَانِ
 ١٠٤. فَالْعَدْلُ ذُو التَّبَرُّزِ لَيْسَ يَقْدَحُ فِيهِ سِوَى عَدَاوَةٍ تُسْتَوْضَحُ
 ١٠٥. وَغَيْرُ ذِي التَّبَرُّزِ قَدْ يُجَرِّحُ بِغَيْرِهَا مِنْ كُلِّ مَا يُسْتَفْبَحُ
 ١٠٦. وَمَنْ عَلَيْهِ وَسْمٌ خَيْرٌ قَدْ ظَهَرَ زُكِّيَ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ السَّفَرِ
 ١٠٧. وَمَنْ بَعَكَسَ حَالَهُ فَلَا غِنَى عَنْ أَنْ يُزَكِّيَ وَالَّذِي قَدْ أَعْلَنَّا
 ١٠٨. بِحَالَةِ الْجَرْحِ فَلَيْسَ تُقْبَلُ لَهُ شَهَادَةٌ وَلَا يُعَدَّلُ
 ١٠٩. وَإِنْ يَكُنْ مَجْهُولَ حَالٍ زُكِّيَا وَشُبْهَةٌ تُوجِبُ فِيمَا ادَّعَى
 ١١٠. وَمُطْلَقًا مَعْرُوفٌ عَيْنٌ عَدْلًا وَالْعَكْسُ حَاضِرًا وَإِنْ غَابَ فَلَا
 ١١١. وَشَاهِدٌ تَعْدِيلُهُ بِاثْنَيْنِ كَذَاكَ تَجْزِيعُ مُبَرَّرَيْنِ
 ١١٢. وَالْفَخْصُ مَنْ تَلْقَاءُ قَاضٍ قَبْعًا فِيهِ بِوَاحِدٍ فِي الْأَمْرَيْنِ مَعًا
 ١١٣. وَمَنْ يُزَكِّيَ فَلْيَقْبَلْ عَدْلٌ رِضًا وَبَعْضُهُمْ يُجِيزُ أَنْ يُبْعَضَا
 ١١٤. وَثَابِتُ الْجَرْحِ مُقَدَّمٌ عَلَى ثَابِتِ تَعْدِيلٍ إِذَا مَا اعْتَدَلَا
 ١١٥. وَطَالِبُ التَّجْدِيدِ لِلتَّعْدِيلِ مَعَ مُضِيِّ مُدَّةٍ فَالْأُولَى يُتَّبَعُ
 ١١٦. وَلَا خِيَرَةَ يَشْهَدُ الْمُبَرَّرُ إِلَّا بِمَا التَّهْمَةُ فِيهِ تَبَرَّرُ
 ١١٧. وَالْأَبُّ لِابْنِهِ وَعَكْسُهُ مُنْعَ وَفِي ابْنِ زَوْجَةٍ وَعَكْسُهَا إِذَا اتَّبَعَ
 ١١٨. وَوَالِدَي زَوْجَةٍ أَوْ زَوْجَةُ أَبٍ وَحَيْثُمَا التَّهْمَةُ حَالُهَا غَلَبَ

١١٩. كَحَالَةِ الْعَدُوِّ وَالظَّنِّينِ وَالْخَضَمِ وَالْوَصِيِّ وَالْمَدِينِ
 ١٢٠. وَسَاعَ أَنْ يَشْهَدَ الْإِبْنُ فِي مَحَلِّ
 ١٢١. وَزَمَنُ الْأَدَاءِ لَا التَّحْمُلِ صَحَّ اخْتِبَارُهُ لِمُقْتَضِي جَلِي

فصل في مسائل من الشهادات

١٢٢. وَيَشْهَدُ الشَّاهِدُ بِالْإِقْرَارِ مِنْ غَيْرِ إِشْهَادٍ عَلَى الْمُخْتَارِ
 ١٢٣. بِشَرْطِ أَنْ يَسْتَوْعِبَ الْكَلَامَ مِنَ الْمُقَرَّرِ الْبَدْءَ وَالتَّمَامَ
 ١٢٤. وَمَا بِهِ قَدْ وَقَعَتْ شَهَادَةٌ وَطُلِبَ الْعَوْدُ فَلَا إِعَادَةَ
 ١٢٥. وَشَاهِدٌ بَرَزَ خَطُّهُ عَرَفَ نَسِيٍّ مَا ضَمَّنَهُ فِيهَا سَلَفَ
 ١٢٦. لِأَبَدٍ مِنْ أَدَائِهِ بِذَلِكَ إِلَّا مَعَ اسْتِرَابَةٍ هُنَالِكَ
 ١٢٧. وَالْحُكْمُ فِي الْقَاضِي كَمَثَلِ الشَّاهِدِ وَقِيلَ عَدْلٍ مَاتَ أَوْ غَابَ اكْتَفَى
 ١٢٨. وَالْحَبْسُ إِنْ يَفْقَدُ وَقِيلَ يُعْتَمَلُ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَبِهِ جَرَى الْعَمَلُ
 ١٢٩. كَذَلِكَ فِي الْغِيَبَةِ مُطْلَقًا وَفِي مَسَافَةِ الْقَصْرِ أُجِيزَ فَاغْرِبَ
 ١٣٠. وَكَاتِبٌ بِخَطِّهِ مَا شَاءَ وَمَاتَ بَعْدُ أَوْ أَبَى إِمضاءُهُ
 ١٣١. يُبَيِّتُ خَطُّهُ وَيَمْضِي مَا اقْتَضَى دُونَ يَمِينٍ وَبِذَا الْيَوْمِ الْقَضَا
 ١٣٢. وَامْتَنَعَ التَّقْصَانُ وَالزِّيَادَةُ إِلَّا لَنْ بَرَزَ فِي الشَّهَادَةِ
 ١٣٣. وَرَاجِعٌ عَنْهَا قَبُولُهُ اعْتَبِرَ مَا الْحُكْمُ لَمْ يَمْضِ وَإِنْ لَمْ يَعْتَذِرْ
 ١٣٤. وَإِنْ مَضَى الْحُكْمُ فَلَا وَاخْتِلَفَا فِي غَرَمِهِ لِمَا هَا قَدْ أُتْلِفَا
 ١٣٥. وَشَاهِدُ الزُّورِ اتِّفَاقًا يَغْرُمُهُ فِي كُلِّ حَالٍ وَالْعِقَابُ يَلْزُمُهُ

فصل في أنواع الشهادات

١٣٧. ثُمَّ الشَّهَادَةُ لِدَى الْأَدَاءِ جُمْلَتُهَا خَمْسٌ بِالْأَسْتِقْرَاءِ
 ١٣٨. تَخْتَصُّ أَوْلَاهَا عَلَى التَّعْيِينِ أَنْ تُوجِبَ الْحَقَّ بِإِلَايَمِينَ
 ١٣٩. فَفِي الزَّنَائِمِ مِنَ الذُّكُورِ أَرْبَعَةٌ وَمَا عَدَا الزَّنَائِمَ فِي اثْنَيْنِ سَعَةٌ
 ١٤٠. وَرَجُلٌ بِأَمْرَئَيْنِ يَعْتَصِدُ فِي كُلِّ مَا يَرْجِعُ لِلْمَالِ اعْتِمَادُ
 ١٤١. وَفِي اثْنَتَيْنِ حَيْثُ لَا يَطْلُعُ إِلَّا النِّسَاءُ كَالْمَحِيضِ مَقْنَعُ
 ١٤٢. وَوَاحِدٌ يُجْزَى فِي بَابِ الْخَبَرِ وَاثْنَانِ أَوْ لَى عِنْدَ كُلِّ ذِي نَظَرٍ
 ١٤٣. وَبِشَاهِدَةٍ مِنَ الصَّبِيَّانِ فِي جَرْحٍ وَقَتْلٍ بَيْنَهُمْ قَدْ اكْتَفِيَ
 ١٤٤. وَشَرْطُهَا التَّمْيِيزُ وَالذُّكُورَةُ وَالْإِتِّفَاقُ فِي وَقْعِ الصُّورَةِ
 ١٤٥. مِنْ قَبْلِ أَنْ يَفْتَرِقُوا أَوْ يَدْخُلَا فِيهِمْ كَبِيرٌ خَوْفَ أَنْ يُبَدَّلَا

فصل

١٤٦. ثَانِيَةٌ تُوجِبُ حَقًّا مَعَ قَسَمٍ فِي الْمَالِ أَوْ مَا آلَ لِلْمَالِ تُؤْمُ
 ١٤٧. شَهَادَةُ الْعَدْلِ لِمَنْ أَقَامَهُ وَامْرَأَتَانِ قَامَتَا مَقَامَهُ
 ١٤٨. وَهَاهُنَا عَنْ شَاهِدٍ قَدْ يُغْنِي إِرْخَاءُ سِتْرٍ وَاخْتِيَارُ رَهْنٍ
 ١٤٩. وَالْيَدُ مَعَ مُجَرَّدِ الدَّعْوَى أَوْ أَنَّ تَكَافَأَتِ بَيَّتَانِ فَاسْتَيْنَ
 ١٥٠. وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ يَأْبَى الْقَسَمَ وَفِي سِوَى ذَلِكَ خُلْفٌ عَلِيمًا
 ١٥١. وَلَا يَمِينٌ مَعَ نُكُولِ الْمُدْعَى بَعْدُ وَيُقْضَى بِسُقُوطِ مَا ادَّعَى
 ١٥٢. وَغَالِبُ الظَّنِّ بِهِ شَهَادَةٌ بِحَيْثُ لَا يَصِحُّ قَطْعُ عَادَةٍ

فصل في التوقيف

١٥٣. ثَالِثَةٌ لَا تُوجِبُ الْحَقَّ نَعَمْ تُوجِبُ تَوْقِيفًا بِهِ حُكْمُ الْحَكَمِ

وَبَقِيَ الْإِعْذَارُ فِيمَا تَقْتَضِي
فَلَا غِنَى عَنْ أَجَلٍ مَضْرُوبٍ
لِنَقْلِ مَا فِيهَا بِهِ صَحَّ الْعَمَلُ
فَفِيهِ تَوْقِيفُ الْخَرَجِ وَصَحَا
وَالْحِظُّ يُكْرَى وَيُوقَفُ الْكِرَا
لِلْحِظِّ مِنْ ذَاكَ وَالْأَوَّلُ انْتِخِبَ
وَلَا يَزَالُ مِنْ يَدِهَا أُلْفُ
مِنْهُ إِذَا مَا أَمِنَ الْفَسَادُ
فِي حَقِّ مَنْ يَحْكُمُ غَيْرَ بَيْنَهُ
بِقَدْرِ مَا يُسْتَكْمَلُ التَّعْدِيلُ
وَقَفَ لَا لِأَن يُرَى قَدْ دَخَلَهُ
إِنْ خِيفَ فِي التَّعْدِيلِ مِنْ طَوْلِ الزَّمَنِ
ثَبُوتُهُ قَامَ بِهِ الْبُرْهَانُ
إِنْ طَلَبَ التَّوْقِيفَ فَهُوَ مُسْتَحِقُّ
حَيْثُ ادَّعَى بَيْنَهُ حُضُورًا
عَلَيْهِ مَا الْقَسَمُ عَنْهُ اِرْتِفَاعًا
وَيُعَدُّ بِأَقِيمَ يَمِينُهُ تَرْدُ

١٥٤. وَهِيَ شَهَادَةٌ بَقَطْعِ ارْتَضِي
١٥٥. وَحَيْثُ تَوْقِيفٌ مِنَ الْمَطْلُوبِ
١٥٦. وَوَقَفُ مَا كَالدَّوْرِ غَلَقٌ مَعَ أَجَلٍ
١٥٧. وَمَالَهُ كَالْفُرْنِ خَرْجٍ وَالرَّحَا
١٥٨. وَهُوَ فِي الْأَرْضِ الْمَنْعُ مِنْ أَنْ تَعْمُرَا
١٥٩. قِيلَ جَمِيعًا أَوْ يَقْدِرُ مَا يَحِبُّ
١٦٠. وَشَاهِدٌ عَدْلٌ بِهِ الْأَضْلُ وَقَفَ
١٦١. وَبِاتِّفَاقٍ وَقَفَ مَا يُفَادُ
١٦٢. وَحَيْثُمَا يَكُونُ حَالُ الْبَيْنَةِ
١٦٣. يُوَقَّفُ الْفَائِدُ لَا الْأُصُولُ
١٦٤. وَكُلُّ شَيْءٍ يُسْرِعُ الْفَسَادَ لَهُ
١٦٥. وَالْحُكْمُ بَيْنَهُ وَتَوْقِيفُ الثَّمَنِ
١٦٦. وَالْمُدَّعِي كَالْعَبْدِ وَالنَّشْدَانُ
١٦٧. أَوِ السَّمَاعُ أَنْ عَبْدَهُ أَبَقَ
١٦٨. لِحَمْسَةٍ أَوْ فَوْقَهَا يَسِيرًا
١٦٩. وَإِنْ تَكُنْ بَعِيدَةً فَالْمُدَّعَى
١٧٠. كَذَلِكَ مَعَ عَدْلٍ بِنَشْدَانٍ شَهِدَ

فصل

لَا الْحَقُّ لَكِنْ لِلْمُطَالِينَا
طَلَاقي أَوْ عِتَاقِي أَوْ قَذْفِي يَفِي

١٧١. رَابِعَةٌ مَا تُلْزِمُ الْيَمِينَ
١٧٢. شَهَادَةُ الْعَدْلِ أَوْ اثْنَتَيْنِ فِي

١٧٣. وَتُوقَفُ الزَّوْجَةُ ثُمَّ إِنْ نَكَلَ
 ١٧٤. وَقِيلَ لِلزَّوْجَةِ إِذْ يُدَيْنُ
 زَوْجٌ فَسِجْنٌ وَلِعَامِ الْعَمَلِ
 تَمْنَعُ نَفْسَهَا وَلَا تَزِينُ

فصل

١٧٥. خَامِسَةٌ لَيْسَ عَلَيْهَا عَمَلٌ
 ١٧٦. كَشَاهِدِ الزُّورِ وَالْإِبْنِ لِلأَبِ
 وَهِيَ الشَّهَادَةُ الَّتِي لَا تُقْبَلُ
 وَمَا جَرَى بَجَرَاهُمَا مِمَّا أُبِي

فصل في شهادة السماع

١٧٧. وَأُعْمِلْتُ شَهَادَةَ السَّمَاعِ
 ١٧٨. وَالْحَيْضِ وَالْمِيرَاثِ وَالْمِيلَادِ
 ١٧٩. وَالْجَرْحِ وَالتَّغْدِيلِ وَالْوَلَاءِ
 ١٨٠. وَفِي تَمَلُّكِكَ لِلْمَلِكِ يَدِ
 ١٨١. وَحَبْسِ مَنْ جَازَ مِنَ السَّنِينَا
 ١٨٢. وَعَزْلِ حَاكِمٍ وَفِي تَقْدِيمِهِ
 ١٨٣. وَشَرْطُهَا اسْتِعَاضَةٌ بِحَيْثُ لَا
 ١٨٤. مَعَ السَّلَامَةِ مِنْ ارْتِيَابِ
 ١٨٥. وَيُكْتَفَى فِيهَا بِعَدْلَيْنِ عَلَى
 فِي الْحَمْلِ وَالنِّكَاحِ وَالرَّضَاعِ
 وَحَالِ إِسْلَامٍ أَوْ ارْتِدَادِ
 وَالرُّشْدِ وَالتَّسْفِيهِ وَالْإِيصَاءِ
 يُقَامُ فِيهِ بَعْدَ طَوْلِ الْمُدِّ
 عَلَيْهِ مَا يُنَازِعُ الْعِشْرِينَ
 وَضَرَرَ الزَّوْجَيْنِ مِنْ تَنْمِيمِهِ
 يُخَصَّرُ مَنْ عَنْهُ السَّمَاعُ نُقْلًا
 يُفْضَى إِلَى تَغْلِيظٍ وَإِكْذَابِ
 مَا تَابَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ الْعَمَلَا

فصل في مسائل من الشهادات

١٨٦. وَمَنْ لِطَالِبٍ بِحَقِّ شَهِيدَا
 ١٨٧. فَمَالِكَ عَنْهُ بِهِ قَوْلَانِ
 ١٨٨. إِنْ غَاوَاهَا كَأَنَّهُمَا لَمْ تُذَكَّرِ
 ١٨٩. أَوْ يُلْزَمُ الْمَطْلُوبُ أَنْ يُقْرَأَ
 وَلَمْ يُحَقِّقْ عِنْدَ ذَلِكَ الْعَدَدَا
 لِلْحُكْمِ فِي ذَلِكَ مُبَيَّنَانِ
 وَتَرْفَعُ الدَّعْوَى يَمِينُ الْمُتَكَبِّرِ
 ثُمَّ يُؤَدِّي مَا بِهِ أَقْرَأَ

١٩٠. بَعْدَ يَمِينِهِ وَإِنْ تَجَبَّأَ
 ١٩١. كُلُّفَ مَنْ يَطْلُبُهُ التَّعِينَا
 ١٩٢. وَإِنْ أَبَى أَوْ قَالَ لَسْتُ أَعْرِفُ
 ١٩٣. وَمَا عَلَى الْمَطْلُوبِ إِجْبَارٌ إِذَا
 ١٩٤. وَمُنْكَرٌ لِلْخَصْمِ مَا ادَّعَاهُ
 ١٩٥. لَيْسَ عَلَى شُهودٍ مِنْ عَمَلٍ
 ١٩٦. وَفِي ذَوِي عَدْلٍ يُعَارِضَانِ
 ١٩٧. وَبِالشَّهِيدَيْنِ مُطَرَّفٌ قَضَى
 ١٩٨. وَقَدَمُ التَّارِيخِ تَرْجِيحُ قَبْلُ
 ١٩٩. وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ عِنْدَمَا
 ٢٠٠. وَالشَّيْءُ يَدَّعِيهِ شَخْصَانِ مَعَا
 ٢٠١. يُقَسَّمُ مَا بَيْنَهُمَا بَعْدَ الْقَسَمِ
 ٢٠٢. فِي بَيِّنَاتٍ أَوْ نُكُولٍ أَوْ يَدٍ
 ٢٠٣. وَهُوَ لِمَنْ أَقَامَ فِيهِ الْبَيِّنَةُ
- تَعِينًا أَوْ عَيْنَ وَالْحَلْفَ أَبَى
 وَهُوَ لَهُ إِنْ أَعْمَلَ الْيَمِينَ
 بَطَلَ حَقُّهُ وَذَاكَ الْأَعْرَفُ
 مَا شَهِدُوا فِي أَصْلِ مِلْكٍ هَكَذَا
 أَثَبَّتَ بَعْدَ أَنَّهُ قَضَاهُ
 لِكُونِهِ كَذِبُهُمْ فِي الْأَوَّلِ
 مُبَرَّرًا أَتَى لَهُمْ قَوْلَانِ
 وَالْحَلْفَ وَالْإِعْدَالَ أَصْبَحَ ارْتَضَى
 لَا مَعَ يَدٍ وَالْعَكْسُ عَنْ بَعْضِ نَقْلِ
 لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ لَنَا بَيْنَهُمَا
 وَلَا يَدٌ وَلَا شَهِيدٌ يُدَّعَى
 وَذَاكَ حُكْمٌ فِي التَّسَاوِي مُلْتَزَمٌ
 وَالْقَوْلُ قَوْلُ ذِي يَدٍ مُتَفَرِّدٍ
 وَحَالَةُ الْأَعْدَلِ مِنْهَا بَيِّنَةٌ

باب

اليمين وما يتعلق بها

٢٠٤. فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَأَعْلَى تُقْتَضَى
٢٠٥. وَمَالُهُ بَالٌ فَفِيهِ يُخْرَجُ
٢٠٦. وَقَائِمًا مُسْتَقْبَلًا يَكُونُ
٢٠٧. وَهِيَ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ فِي الْأَعْرَفِ
٢٠٨. وَمَا يَقِلُّ حَيْثُ كَانَ يُخْلَفُ
٢٠٩. وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ لِلْيَهُودِي
٢١٠. كَمَا يَزِيدُ فِيهِ لِلتَّنْقِيلِ
٢١١. وَجُمْلَةُ الْكُفَّارِ يَخْلَفُونََا
٢١٢. وَمَا كَمِثْلِ الدَّمِّ وَاللُّعَانِ
٢١٣. وَهِيَ يَمِينُ تُهْمَةٍ أَوْ الْقَضَا
٢١٤. وَتُهْمَةٌ إِنْ قَوِيَتْ بِهَا تَحْجُبُ
٢١٥. وَلِلَّتِي بِهَا الْقَضَا وَجُوبُ
٢١٦. وَلَا تُعَادُ هَذِهِ الْيَمِينُ
٢١٧. وَلِلْيَمِينِ أَيُّمَا إِعْمَالٍ
٢١٨. إِلَّا بِمَا عُدَّ مِنَ التَّبَرُّعِ
٢١٩. وَفِي الْإِقَالَةِ ابْنُ عَتَّابٍ يَرَى
٢٢٠. وَهَذِهِ الْيَمِينُ حَيْثُ تُوجِبُ
٢٢١. وَمُنِيَّتُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ نَفَى
- فِي مَسْجِدِ الْجَمْعِ الْيَمِينُ بِالْقَضَا
- إِلَيْهِ لَيْلًا غَيْرُ مَنْ تَبَرَّجَ
- مَنْ اسْتَحَقَّتْ عِنْدَهُ الْيَمِينُ
- عَلَى وَفَاقِ نَيْةِ الْمُسْتَحْلِفِ
- فِيهِ وَبِاللَّهِ يَكُونُ الْحِلْفُ
- مُنَزَّلَ التَّوْرَةِ لِلتَّشْدِيدِ
- عَلَى النَّصَارَى مُنَزَّلَ الْإِنْجِيلِ
- أَيُّهَا نُهُمُ حَيْثُ يُعْظَمُونََا
- فِيهِ تَحَرِّيُ الْوَقْتِ وَالْمَكَانِ
- أَوْ مُنْكَرٍ أَوْ مَعَ شَهِيدٍ رَضَا
- يَمِينُ مَتَّهَمٍ وَلَيْسَتْ تَنْقَلِبُ
- فِي حَقِّ مَنْ يُعْذَرُ أَوْ يَغِيبُ
- بَعْدُ وَإِنْ مَرَّ عَلَيْهَا حِينُ
- فِيمَا يَكُونُ مِنْ دَعَاوِي الْمَالِ
- مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْحَالِ عِنْدَ الْمُدَّعِي
- وُجُوبَهَا بِشُبُهَةٍ مُعْتَبَرَا
- يَسُوعُ قَلْبُهَا وَمَا إِنْ تَقَلَّبُ
- عَنْهَا عَلَى الْبَتَاتِ يُبْدِي الْحِلْفَا

٢٢٢. وَثُبِتَ لِغَيْرِهِ ذَلِكَ اقْتَفَى
 ٢٢٣. وَالْبَالِغُ السَّفِيهُ بَانَ حَقُّهُ
 ٢٢٤. وَتُرْجَاؤُ الْيَمِينُ حَقَّتْ لِلْقَضَا
 ٢٢٥. وَحَيْثُ عَدْلٌ لِلصَّغِيرِ شَهْدَا
 ٢٢٦. يَخْلِفُ مُنْكَرٌ وَحَقٌّ وَفَقَا
 ٢٢٧. وَحَيْثُ يُبْدِي الْمُنْكَرُ النُّكُولَا
 ٢٢٨. وَالْبِكْرُ مَعَ شَاهِدِهَا تَخْلَفُ
 ٢٢٩. وَفِي سِوَى الْمَشْهُورِ يَخْلِفُ الْأَبُ
- وَإِنْ نَفَى فَاَلْتَفَى لِلْعِلْمِ كَفَى
 يَخْلِفُ مَعَ عَدْلٍ وَيَسْتَحِقُّهُ
 لِغَيْرِ بَالِغٍ وَحَقُّهُ اقْتَضَى
 بِحَقِّهِ وَخَصْمُهُ قَدْ جَحَدَا
 إِلَى مَصِيرٍ خَصْمِهِ مُكَلَّفَا
 بُلُغَ مَحْجُورٍ بِهِ الْمَأْمُولَا
 وَفِي ادِّعَاءِ الْوِطْءِ أَيْضًا تَخْلَفُ
 عَنِ ابْنِهِ وَحَلَفُ الْإِبْنِ مَذْهَبُ

باب

الرَّهْنُ وما يتعلَّق به

٢٣٠. الرَّهْنُ تَوْثِيقٌ بِحَقِّ الْمُرْتَهَنِ
 ٢٣١. مَا لَمْ تَقُمْ لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ
 ٢٣٢. وَإِنْ يَكُنْ عِنْدَ أَمِينٍ وَقَفًا
 ٢٣٣. وَالْحَوْزُ مِنْ تَمَامِهِ وَإِنْ حَصَلَ
 ٢٣٤. وَالْعَقْدُ فِيهِ لِسَاقَاةٍ وَمَا
 ٢٣٥. وَالشَّرْطُ أَنْ يَكُونَ مَا يُرْتَهَنُ
 ٢٣٦. فَخَارِجٌ كَالْحَمْرِ بِاتِّفَاقٍ
 ٢٣٧. وَجَازَ فِي الرَّهْنِ اشْتِرَاطُ الْمَنْفَعَةِ
 ٢٣٨. إِلَّا إِذَا النَّفْعُ لِعَامٍ عُنِينَا
 ٢٣٩. وَفِي الَّذِي الدِّينُ بِهِ مِنْ سَلَفٍ
 ٢٤٠. وَبِجَوَازِ بَيْعِ مَحْدُودِ الْأَجَلِ
 ٢٤١. مَعَ جَعْلِهِ ذَاكَ لَهُ وَلَمْ يَحْنِ
 ٢٤٢. وَجَازَ رَهْنُ الْعَيْنِ حَيْثُ يُطْبَعُ
 ٢٤٣. وَالرَّهْنُ لِلْمُشَاعِ مَعَ مَنْ رَهْنَا
 ٢٤٤. وَمَعَ غَيْرِ رَاهِنٍ يَكْفِيهِ أَنْ
 ٢٤٥. وَالرَّهْنُ مَحْبُوسٌ بِبَاقِي مَا وَقَعَ
 ٢٤٦. وَشَرْطُ مِلْكِ الرَّهْنِ حَيْثُ لَا يَقَعُ
- وَإِنْ حَوَى قَابِلَ غَيْبَةٍ ضَمِنَ
 لِمَا جَرَى فِي شَأْنِهِ مُعَيَّنَةً
 فَلَا ضَمَانَ فِيهِ مَهْمَا تَلَفَا
 وَلَوْ مُعَارَاً عِنْدَ رَاهِنٍ بَطُلَ
 أَشْبَهَهَا حَوْزٌ وَإِنْ تَقَدَّمَ
 مِمَّا اسْتِيفَاءُ حَقٍّ يُمَكِّنُ
 وَدَاخِلٌ كَالْعَبْدِ ذِي الْإِبَاقِ
 إِلَّا فِي الْأَشْجَارِ فَكُلُّ مَنْعَةٍ
 وَالْبَدْوُ لِلصَّلَاحِ قَدْ تَبَيَّنَا
 وَفِي الَّتِي وَقْتُ اقْتِضَائِهَا خَفِيَ
 مِنْ غَيْرِ إِذْنِ رَاهِنٍ جَرَى الْعَمَلُ
 دَيْنٌ وَلَا بِعُقْدَةِ الْأَصْلِ قُرْنُ
 عَلَيْهِ أَوْ عِنْدَ أَمِينٍ يَوْضَعُ
 قَبْضُ جَمِيعِهِ لَهُ تَعَيَّنَا
 يَحُلُّ فِيهِ كَحُلُولِ مَنْ رَهْنُ
 فِيهِ وَلَا يُرَدُّ قَدَرُ مَا انْدَفَعَ
 إِنْصَافُهُ مِنْ حَقِّهِ النَّهْيُ يَقَعُ

فصل في اختلاف المتراهنين

٢٤٧. وفي اختلاف راهن ومُرتَهِن
 ٢٤٨. القول قول راهن إن صدَّقا
 ٢٤٩. كأن يكون الحق قدره مائة
 ٢٥٠. والقول حيث يدَّعي من ارتَهَن
 ٢٥١. وفي كُتُوبٍ خَلَقِي وَيَدَّعي
 ٢٥٢. إلا إذا خَرَجَ عَمَّا يُشْبِهُ
- في عين رهن كان في حق رهن
 مقالهُ شاهدُ حالٍ مُطلَقا
 وقيمة الرهن لعشر مُبدئه
 حلول وقت الرهن قول من رهن
 جدته الراهن عكس ذا وعي
 في ذا وذا فالعكس لا يُشْتَبه

باب

في الضمان وما يتعلق به

٢٥٣. وَسُمِّيَ الضَّامِنُ بِالْحَمِيلِ كَذَاكَ بِالزَّعِيمِ وَالْكَفِيلِ
 ٢٥٤. وَهُوَ مِنَ الْمَعْرُوفِ فَالْمَنْعُ اقْتَضَى مِنْ أَخْذِهِ أَجْرًا بِهِ أَوْ عَوْضًا
 ٢٥٥. وَالْحُكْمُ ذَا حَيْثُ اشْتَرَا طَرَفٌ مَن ضَمِنَ حَطًّا مِنَ الْمَضْمُونِ عَمَّنْ قَدْ ضَمِنَ
 ٢٥٦. وَبِاشْتِرَاكِ وَاسْتِوَاءٍ فِي الْعَدَدِ تَضَامِنٌ خُفَّفَ فِيهِ أَنْ وَرَدَ
 ٢٥٧. وَصَحَّ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعَاتِ وَثَلَاثٌ مَنْ يُمْنَعُ كَالزَّوْجَاتِ
 ٢٥٨. وَهُوَ بِوَجْهِهِ أَوْ بِمَالِ جَارٍ وَالْأَخْذُ مِنْهُ أَوْ عَلَى الْخِيَارِ
 ٢٥٩. وَلَا اعتِبَارَ بِرِضَا مَنْ ضَمِنَا إِذْ قَدْ يُؤَدَّى دَيْنٌ مَنْ لَا أَذِنَا
 ٢٦٠. وَيَسْقُطُ الضَّمانُ فِي فسادِ أَصْلِ الَّذِي فِيهِ الضَّمانُ بِإِدِّ
 ٢٦١. وَهُوَ بِمَا عَيْنَ لِلْمُعَيَّنِ وَهُوَ بِمَالٍ حَيْثُ لَمْ يُعَيَّنِ
 ٢٦٢. وَإِنْ ضَمَانَ الْوَجْهِ جَاءَ مُجْمَلًا الْحُكْمُ أَنَّ الْمَالَ قَدْ تَحْمَلَا
 ٢٦٣. وَجائزُ ضَمَانٍ مَا تَأَجَّلَا مُعَجَّلًا وَعَاجِلٌ مُؤَجَّلًا
 ٢٦٤. وَمَا عَلَى الْحَمِيلِ غُرْمٌ مَا حَمَلَ إِنْ مَاتَ مَضْمُونٌ وَلَمْ يَحْنِ أَجَلُ
 ٢٦٥. وَيَأْخُذُ الضَّامِنُ مِنَ مَضْمُونِهِ ثَابِتَ مَا أَذَاهُ مِنَ دُيُونِهِ
 ٢٦٦. وَالشَّاهِدُ الْعَدْلُ لِقَائِمٍ بِحَقِّ إعطاءٍ مَطْلُوبٍ بِهِ الضَّامِنُ حَقِّ
 ٢٦٧. وَضَامِنُ الْوَجْهِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَا دَعْوَى امْرِئٍ خَشِيَةَ أَنْ لَا يَخْضُرَا
 ٢٦٨. مِنْ بَعْدِ تَأْجِيلٍ لِهَذَا الْمُدَّعِي بِقَدْرِ مَا اسْتَحَقَّ فِيهَا يَدَّعِي
 ٢٦٩. وَقِيلَ إِنْ لَمْ يُلَفَّ مَنْ يَضْمَنُهُ لِلْخَصْمِ لَازِمُهُ وَلَا يَسْتَجُنُّهُ
 ٢٧٠. وَأَشْهَبُ بِضَامِنِ الْوَجْهِ قَضَى عَلَيْهِ حَتْمًا وَيَقُولُهُ الْقَضَا

٢٧١. وَيَبْرَأُ الْحَمِيلُ بِالْوَجْهِ مَتَّى
 أَخْضَرَ مَضْمُونًا لِحَصْمٍ مَيِّتًا
٢٧٢. وَأَخَّرُوا السَّائِلَ لِلإِرْجَاءِ
 كَالْيَوْمِ عِنْدَ الْحُكْمِ بِالْأَدَاءِ
٢٧٣. إِنْ جَاءَ فِي الْحَالِ بِضَامِنٍ وَإِنْ
 لَمْ يَأْتِ بِالْحَمِيلِ بِالْهَالِ سُجْنٌ

باب

الوكالة وما يتعلق بها

٢٧٤. يجوزُ توكيلُ مَنْ تَصَرَّفَا
 ٢٧٥. وَمُنِعَ التَّوَكُّلُ لِلدَّيِّ
 ٢٧٦. وَمَنْ عَلَى قَبْضِ صَبِيٍّ قَدَّمَا
 ٢٧٧. وَجَازَ لِلْمَطْلُوبِ أَنْ يُوَكَّلَا
 ٢٧٨. وَحَيْثُمَا التَّوَكُّلُ بِالْإِطْلَاقِ
 ٢٧٩. وَلَيْسَ يَمْضِي غَيْرُ مَا فِيهِ نَظَرُ
 ٢٨٠. وَذَا لَهُ تَقْدِيمُ مَنْ يَرَاهُ
 ٢٨١. وَمَنْ عَلَى مُحْصَصٍ وَكَّلَ لَمْ
 ٢٨٢. وَمَا مِنَ التَّوَكُّلِ لِاثْنَيْنِ فَمَا
 ٢٨٣. وَالنَّقْضُ لِلْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ مِنْ
 ٢٨٤. وَحَيْثُ الْإِقْرَارُ أَتَى بِمَعْزِلٍ
 ٢٨٥. وَمَنْ عَلَى خُصُومَةٍ مُعَيَّنَةٍ
 ٢٨٦. وَإِنْ يَكُنْ قُدِّمَ لِلْمُخَاصَمَةِ
 ٢٨٧. وَرَامَ أَنْ يُنْشِئَ أُخْرَى فَلَهُ
 ٢٨٨. وَلَمْ يَجُزْ عَلَيْهِ نِصْفُ عَامٍ
 ٢٨٩. وَمَوْتُ مَنْ وَكَّلَ أَوْ وَكِّلَ
 ٢٩٠. وَلَيْسَ مَنْ وَكَّلَهُ مُوَكَّلٌ
 ٢٩١. وَالْعَزْلُ لِلْوَكِيلِ وَالْمُوَكَّلِ
- فِي مَالِهِ لِمَنْ بِذَاكَ اتَّصَفَا
 وَلَيْسَ أَنْ وَكَّلَ بِالْمَرْضِيِّ
 فَقَبْضُهُ بَرَاءَةٌ لِلْعُرْمَا
 وَمَنْعُ سَخْنُونٍ لَهُ قَدْ نُقِلَا
 فَذَاكَ التَّفْوِيضُ بِاتِّفَاقٍ
 إِلَّا بِنَصٍّ فِي الْعُمُومِ مُعْتَبَرُ
 بِمِثْلِهِ أَوْ بَعْضٍ مَا اقْتَضَاهُ
 يُقَدِّمُ إِلَّا إِنْ بِهِ الْجَعْلُ حَكَمُ
 زَادَ مِنَ الْمَنْعِ عِنْدَ الْعُلَمَا
 تَوَكُّلُ الْإِخْتِصَامِ بِالرَّدِّ قِمْنُ
 عَنِ الْخِصَامِ فَهُوَ غَيْرُ مُعْمَلٍ
 تَوَكُّلُهُ فَالطُّوْلُ لَنْ يُوهَنَهُ
 وَتَمَّ مَا أَرَادَ مَعَ مَنْ خَاصَمَهُ
 ذَاكَ إِذَا أَطْلَقَ مَنْ وَكَّلَهُ
 مِنْ زَمَنِ التَّوَكُّلِ لِلْخِصَامِ
 يُبْطَلُ مَا كَانَ مِنَ التَّوَكُّلِ
 بِمَوْتِ مَنْ وَكَّلَهُ يَنْعَزِلُ
 مِنْهُ يَحِقُّ بِوَفَاةِ الْأَوَّلِ

٢٩٢. وَمَا لِمَنْ حَضَرَ فِي الْجِدَالِ
 ٢٩٣. إِلَّا لِعُذْرِ مَرَضٍ أَوْ لِسَفَرٍ
 ٢٩٤. وَمَنْ لَهُ مُوَكَّلٌ وَعَزَلَهُ
 ٢٩٥. وَكُلُّ مَنْ عَلَى مِيعٍ وَكَلَا
 ٢٩٦. وَغَائِبٌ يَنْوِبُ فِي الْقِيَامِ
 ٢٩٧. وَجَائِزُ إِثْبَاتٍ غَيْرِ الْأَجْنَبِيِّ
- ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مَنْ انْعَزَالَ
 وَمِثْلُهُ مُوَكَّلٌ ذَاكَ حَضَرَ
 حَضَمَهُ إِنْ شَاءَ أَنْ يُوَكَّلَهُ
 كَانَ لَهُ الْقَبْضُ إِذَا مَا أُغْفِلَا
 عَنْهُ أَبٌّ وَابْنٌ وَفِي الْخِصَامِ
 لِمَنْ يَغِيبُ وَاخْتِصَامُهُ أَبِي

فصل في تداعي الموكل والوكيل

٢٩٨. وَإِنْ وَكِلٌ أَدَّعَى إِقْبَاصَ مَنْ
 ٢٩٩. مَعَ طَوْلٍ مُدَّةٍ وَإِنْ يَكُنْ مَضَى
 ٣٠٠. وَإِنْ يَكُنْ بِالْقَوْرِ الْإِنْكَارَ لَهُ
 ٣٠١. وَقِيلَ إِنَّ الْقَوْلَ لِلْوَكِيلِ
 ٣٠٢. وَقِيلَ إِنْ أَنْكَرَ بَعْدَ حِينَ
 ٣٠٣. وَإِنْ يَمُرَّ الزَّمَنُ الْقَلِيلُ
 ٣٠٤. وَقِيلَ بَلْ يَخْتَصُّ بِالْمَقْوُضِ
 ٣٠٥. وَمَنْ لَهُ وَكَالَةٌ مُعَيَّنَةٌ
 ٣٠٦. وَالزَّوْجُ لِلزَّوْجَةِ كَالْمُوَكَّلِ
 ٣٠٧. وَمَوْتُ زَوْجٍ أَوْ وَكِيلٍ إِنْ عَرَضَ
 ٣٠٨. مِنْ مَالِهِ يَأْخُذُ ذَاكَ قَائِمٌ
- وَكَّلَهُ مَا حَازَ فَهُوَ مُؤْتَمَنٌ
 شَهْرٌ يُصَدَّقُ مَعَ يَمِينٍ تُقْتَضَى
 فَالْقَوْلُ مَعَ حَلْفٍ لِمَنْ وَكَّلَهُ
 مَعَ الْيَمِينِ دُونَ مَا تَفْصِيلِ
 فَهُوَ مُصَدَّقٌ بِلَا يَمِينِ
 فَمَعَ يَمِينٍ قَوْلُهُ مُقْبُولٌ
 إِلَيْهِ ذَا الْحَكْمِ لِفَرَقِ مُقْتَضِي
 يَغْرُمُ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ
 فِيمَا مِنَ الْقَبْضِ لِمَا بَاعَتْ يَلِي
 مِنْ غَيْرِ دَفْعٍ مَا بِتَحْقِيقِ قَبْضٍ
 بِالْقَوْرِ وَالْعَكْسُ لِعَكْسِ لَا زِمَ

باب

الصلح وما يتعلق به

٣٠٩. وَالصُّلْحُ جَائِزٌ بِالْإِتِّفَاقِ
لَكِنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْإِطْلَاقِ
٣١٠. وَهُوَ كَمَثَلِ الْبَيْعِ فِي الْإِقْرَارِ
كَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ فِي الْإِنْكَارِ
٣١١. فَجَائِزٌ فِي الْبَيْعِ جَائِزٌ مُطْلَقًا
فِيهِ وَمَا اتَّقَى بَيْنَا يُتَقَى
٣١٢. كَالصُّلْحِ بِالْفَضَّةِ أَوْ بِالذَّهَبِ
تَفَاضُّلاً أَوْ بِتَأْخِرِ أَبِي
٣١٣. وَالصُّلْحُ بِالْمَطْعُومِ فِي الْمَطْعُومِ
نَسِيئَةً رُدَّ عَلَى الْعُمُومِ
٣١٤. وَالْوَضْعُ مِنْ دَيْنٍ عَلَى التَّعْجِيلِ
أَوْ الْمَزِيدِ فِيهِ لِلتَّأْجِيلِ
٣١٥. وَالْجَمْعُ فِي الصُّلْحِ لِيَنْعَى وَسَلَفُ
وَمَا أَبَانَ غَرَرًا إِذَا اتَّصَفَ
٣١٦. وَالصُّلْحُ بِالطَّعَامِ قَبْلَ الْقَبْضِ
مِنْ ذِمَّةٍ فَذَاكَ غَيْرُ مُرْضِي
٣١٧. وَإِنْ يَكُنْ يُقْبَضُ مِنْ أَمَانَةٍ
فَحَالَةُ الْجَوَازِ مُسْتَبَانَةٌ

فصل

٣١٨. وَلِلْأَبِ الصُّلْحُ عَلَى الْمَخْجُورِ
وَلَوْ بِدُونِ حَقِّهِ الْمَأْثُورِ
٣١٩. إِنْ خَشِيَ الْفَوْتَ عَلَى جَمِيعِ مَا
هُوَ بِهِ يَطْلُبُ مَنْ قَدْ خَصِمَا
٣٢٠. وَالْبِكْرُ وَخَدَهَا تُخْصُ هَهْنَا
بِعَفْوِهِ عَنْ مَهْرَهَا قَبْلَ الْبِنَا
٣٢١. وَلِلْوَصِيِّ الصُّلْحُ عَمَّنْ قَدْ حَجَرَ
يَجُوزُ إِلَّا مَعَ غَنِيٍّ أَوْ صَرَرَ
٣٢٢. وَلَا يَجُوزُ نَقْضُ صُلْحٍ أُبْرِمَا
وَإِنْ تَرَاضَيَا وَجَبَرَا أَلْزَمَا
٣٢٣. وَإِنْ عَادَ مُنْكَرٌ إِلَى الْإِقْرَارِ
وَيُنْقَضُ الْوَاقِعُ فِي الْإِنْكَارِ
٣٢٤. وَالتَّرَكَاتُ مَا تَكُونُ الصُّلْحُ
مَعَ عِلْمٍ بِمِقْدَارِهَا يَصِحُّ
٣٢٥. وَلَا يَجُوزُ الصُّلْحُ بِاقْتِسَامِ مَا
فِي ذِمَّةٍ وَإِنْ أَقَرَّ الْغَرَمَا

٣٢٦. وَالزَّرْعَ قَبْلَ ذُرْوِهِ وَالثَّمَرِ
 ٣٢٧. وَلَا يَاعْطَاءٍ مِنَ الْوَرَاثِ
 ٣٢٨. وَحَيْثُ لَا عَيْنَ وَلَا دَيْنَ وَلَا
 ٣٢٩. وَإِنْ يَفُتَ مَا الصُّلْحُ فِيهِ يُطْلَبُ
 ٣٣٠. وَجَائِزٌ تَحُلُّ فِيمَا ادَّعَى
 ٣٣١. وَالصُّلْحُ فِي الْكَالِيِّ حَيْثُ حَلًا
 مَا دَامَ مُبْقَى فِي رُؤُوسِ الشَّجَرِ
 لِلْعَيْنِ فِي الْكَالِيِّ وَالْمِيرَاثِ
 كَالِيِّ سَاعَ مَا مِنْ إِرْثٍ بُذِلَا
 لَمْ يَجْزِ إِلَّا مَعَ قَبْضٍ يَجِبُ
 وَلَمْ تَقُمْ بَيْنَهُ لِلْمُدَّعَى
 بِالصَّرْفِ فِي الْعَيْنِ لِرُؤُوسِ حَلًا

باب

النكاح وما يتعلق به

٣٣٢. وباعتبار النكاح واجب أو مندوب أو مباح
 ٣٣٣. والمهر والصيغة والزوجان
 ٣٣٤. وفي الدخول الختم في الإشهاد
 ٣٣٥. فالصيغة النطق بما كاتنكحاً
 ٣٣٦. ورُبْع دينارٍ أقل المصدق
 ٣٣٧. أو ما به قوم أو دراهم
 ٣٣٨. وقدرها بالدرهم السبعيني
 ٣٣٩. وينبغي في ذاك الاختياط
 ٣٤٠. ومنه ما سمي أو ما فوضا
 ٣٤١. وكل ما يصح ملكاً يمهر
 ٣٤٢. والمهر والصدائق ما قد أضدقا
 ٣٤٣. ويكره النكاح بالمؤجل
 ٣٤٤. وأمد الكوالم المعينة
 ٣٤٥. بحسب المهر في المقدار
- واجب أو مندوب أو مباح
 ثم الولي جملته الأزكان
 وهو مكمل في الانعقاد
 من مقتضى تأبداً مستوضحا
 وليس للأكثر حداً ما ارتقي
 ثلاثة فهي له تقاوم
 نحو من العشرين في التبيين
 بخمسة بقدرها تباط
 فيه وحتماً للدخول فوضا
 إلا إذا كان فيه غرر
 وفي الكتاب بالمجاز أطلقا
 إلا إذا كان مع معجل
 ستة أشهر لعشرين سنة
 ونسبة الأزواج والأقذار

فصل في الأولياء وما يترتب على الولاية

٣٤٦. وعاقب يكون حرّاً ذكراً
 ٣٤٧. والسبق للمالك فابن فأب
 ٣٤٨. فالأقربين بعد بالترتيب
- مكلفاً والقرب فيه اعتبرا
 فالأخ فابنه فجدا النسب
 بحسب الدنو في التعصيب

٣٤٩. وللوصيِّ العَقْدُ قَبْلَ الْأَوَّلِيَا
 ٣٥٠. وَبَعْضُ اسْتَحَبَّ لِلْوَصِيِّ
 ٣٥١. وَالْمَرْأَةُ الْوَصِيُّ لَيْسَتْ تَعْقِدُ
 ٣٥٢. وَالْعَبْدُ وَالْحَجُورُ مَهْمَا نَكَحَا
 ٣٥٣. وَرُبْعُ دِينَارٍ لَهَا بِمَا اسْتَحَلَّ
 ٣٥٤. وَإِنْ يَمُتَ زَوْجٌ فَالِإِزْتُ هَدْرٌ
 ٣٥٥. وَعَاقِدٌ عَلَى ابْنِهِ حَالَ الصُّغُرِ
 ٣٥٦. إِنْ ابْنُهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ دَخَلَ
 ٣٥٧. وَحَيْثُ لَمْ يَبْلُغْ وَإِنْ بَنَى فَمَا
 ٣٥٨. وَالْحُلُّ بِالْفَسْخِ بِلَا طَلَاقٍ
- وَقِيلَ بَعْدَهُمْ وَمَا أَنْ رَضِيَا
 أَنْ يُسْنِدَ الْعَقْدَ إِلَى الْوَلِيِّ
 إِلَّا بِتَقْدِيمِ امْرِئٍ يُعْتَمَدُ
 بِغَيْرِ إِذْنٍ فَانْفِسَاخٌ وَضَحَا
 مِنْهَا إِنْ ابْتَنَى وَذَا بِهِ الْعَمَلُ
 وَالْعَكْسُ لِلْحَاجِرِ فِيهِ النَّظَرُ
 عَلَى شُرُوطٍ مُقْتَضَاةٍ بِالنَّظَرِ
 مَعَ عِلْمِهِ يَلْزُمُهُ مَا حَمَلَ
 يَلْزُمُهُ شَيْءٌ وَهَبَهُ عَلَيْهِمَا
 إِنْ رَدَّ ذَاكَ وَبِلَا صَدَاقٍ

فصل فيمن له الإجمار وما يتعلق به

٣٥٩. ثُبُوبَةُ النِّكَاحِ وَالْمِلْكُ مَعَ
 ٣٦٠. كَمَا لَهُ ذَلِكَ فِي صِغَارِ
 ٣٦١. وَيُسْتَحَبُّ إِذْنُهَا وَالسَّيِّدُ
 ٣٦٢. وَالْأَبُ إِنْ زَوَّجَهَا مِنْ عَبْدٍ
 ٣٦٣. وَكَالْأَبِ الْوَصِيُّ فِيمَا جَعَلَ
 ٣٦٤. وَحَيْثُمَا زَوَّجَ بِكُرٍّ غَيْرُ الْأَبِ
 ٣٦٥. وَحَيْثُمَا الْعَقْدُ لِقَاضٍ وَلِيٍّ
 ٣٦٦. وَتَأْذُنُ الثَّيِّبِ بِالْإِفْصَاحِ
 ٣٦٧. وَاسْتِطْلَقَتْ لِزَائِدٍ فِي الْعَقْدِ
- لِلْأَبِ الْإِجْمَارُ بِهَا قَدْ مُنِعَا
 بِنَاتِهِ وَبِالْبَالِغِ الْأَبْكَارِ
 بِالْجَبْرِ مُطْلَقًا لَهُ تَقَرُّدُ
 فَهُوَ مَتَى أَجْبَرَ ذُو تَعَدٍّ
 أَبٌ لَهُ مُسَوِّغٌ مَا فَعَلَ
 فَمَعَ بُلُوغٍ بَعْدَ إِثْبَاتِ السَّبَبِ
 فَمَعَ كُفٍّ بِصَدَاقِ الْمِثْلِ
 وَالصَّمْتُ إِذْنُ الْبِكْرِ فِي النِّكَاحِ
 كَقَبْضِ عَرَضٍ أَوْ كَزَوْجِ عَبْدٍ

٣٦٨. وَثَيَّبَ بِعَارِضٍ كَالْبَكْرِ
وبالحرام الخُلْفُ فيها يَجْرِي
٣٦٩. كَوَاقِعَ قَبْلَ الْبُلُوغِ الْوَارِدِ
وكالصَّحِيحِ مَا بِعَقْدٍ فَاسِدٍ
٣٧٠. وَإِنْ يُرْشِّدَهَا الْوَصِيُّ مَا أَبِي
فيها وَلَا يَهُ النِّكَاحُ كَالْأَبِ

فصل في حكم فاسد النكاح وما يتعلق به

٣٧١. وَفَاسِدُ النِّكَاحِ مَهْمَا وَقَعَا
فَالْفَسْخُ فِيهِ أَوْ تَلَا فِي شُرْعَا
٣٧٢. فَمَا فَسَادُهُ يُخْصُّ عَقْدَهُ
فَفَسْخُهُ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَبَعْدَهُ
٣٧٣. وَمَا فَسَادُهُ مِنَ الصَّدَاقِ
فَهُوَ بِمَهْرِ الْمِثْلِ بَعْدُ بَاقٍ
٣٧٤. وَحَيْثُ دَرَأَ الْحَدَّ يَلْحَقُ الْوَلَدُ
فِي كُلِّ مَا مِنَ النِّكَاحِ قَدْ فَسَدَ
٣٧٥. وَلِلَّتِي كَانَ بِهَا اسْتِمْتَاعٌ
صَدَاقُهَا لَيْسَ لَهُ امْتِنَاعٌ
٣٧٦. وَالْعَقْدُ لِلنِّكَاحِ فِي السَّرِّ اجْتِنِبَ
وَلَوْ بِالْاِسْتِكْتَامِ وَالْفَسْخُ يَجِبُ
٣٧٧. وَالْبُضْعُ بِالْبُضْعِ هُوَ الشُّغَارُ
وَعَقْدُهُ لَيْسَ لَهُ قَرَارُ
٣٧٨. وَأَجَلُ الْكَالِيِّ مَهْمَا أُغْفِلَا
قَبْلَ الْبِنَاءِ الْفَسْخُ فِيهِ أُعْمِلَا
٣٧٩. وَمَا يَنَافِي الْعَقْدَ لَيْسَ يُجْعَلُ
شَرْطًا وَغَيْرُهُ بِطَوَعٍ يُقْبَلُ
٣٨٠. وَيَفْسُدُ النِّكَاحُ بِالْإِمْتَاعِ فِي
عُقْدَتِهِ وَهُوَ عَلَى الطَّوَعِ اقْتَضَى

فصل في مسائل من النكاح

٣٨١. وَالْعَبْدُ وَالْمَرْأَةُ حَيْثُ وَصَّيَا
وَعَقْدًا عَلَى صَبِيٍّ أَمْضِيَا
٣٨٢. وَالْأَبُ لَا يَقْضِي اتِّسَاعَ حَالِهِ
تَجْهِيزَهُ لَا بَتَّتِهِ مِنْ مَالِهِ
٣٨٣. وَبِسَوَى الصَّدَاقِ لَيْسَ يُلْزَمُ
تَجْهِيْزُ الثَّيِّبِ مَنْ يُجَكِّمُ
٣٨٤. وَأَشْهَرُ الْقَوْلَيْنِ أَنْ تُجْهَزَا
لَهُ بِكَالِيٍّ لَهَا قَدْ حُوزَا
٣٨٥. وَلِلْوَصِيِّ يَنْبَغِي وَلِلْأَبِ
تَشْوِيرُهَا بِمَا لَهَا وَالثَّيِّبِ

٣٨٦. وزائدٌ في المهرِ بعدَ العقدِ لا
 ٣٨٧. ونصفُهُ يَحِقُّ بِالطَّلَاقِ
 ٣٨٨. ومَوْتُهُ لِلْمَنْعِ مِنْهُ مُقْتَضٍ
 ٣٨٩. وَإِنْ أَتَى الضَّامَنُ بِالمَهرِ عَلَى
 ٣٩٠. وَنَحْلَةٍ لَيْسَ لَهَا افْتِقَارُ
 ٣٩١. وَيَنْقُذُ الْمَنْحُولُ لِلصَّغِيرِ مَعَ
 ٣٩٢. وَمَعَ طَلَاقِ قَبْلِ الْإِبْتِنَاءِ
 ٣٩٣. وَالْخُلْفُ فِيهَا مَعَ وَقُوعِ الْفَسْخِ فِي
- يَسْقُطُ عَمَّا زَادَهُ إِنْ دَخَلَ
 مِنْ قَبْلِ الْإِبْتِنَاءِ كَالصَّدَاقِ
 فَإِنَّهُ كَهَبَةٍ لَمْ تُقْبَضِ
 إِطْلَاقِهِ فَالْحَمْلُ صَحَّ مُجْمَلًا
 إِلَى حِيَازَةِ وَذَا الْمُخْتَارِ
 أَخِيهِ فِي الْمَشَاعِ إِنْ مَوْتُ وَقَعَ
 تَبَيَّنَتْ وَالْفَسْخُ مَعَ الْبِنَاءِ
 تَنَاحِحَ قَبْلَ الْبِنَاءِ فَاعْرِفْ

فصل في تداعي الزوجين وما يلحق به

٣٩٤. الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ مَهْمَا اخْتَلَفَا
 ٣٩٥. فَإِنْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ الْبِنَاءِ
 ٣٩٦. مَعَ الْيَمِينِ إِنْ تَكُنْ لَمْ تُنْجَرِ
 ٣٩٧. وَبَعْدَ ذَا يَخْلِفُ زَوْجٌ أَنْكَرَا
 ٣٩٨. فِي دَفْعِ مَا كَانَ عَلَيْهِ الْقَسَمُ
 ٣٩٩. وَإِنْ تَرَاضَيَا عَلَى النِّكَاحِ
 ٤٠٠. وَفِي انْفِسَاخٍ حَيْثُ يَقْضَى الرِّضَا
 ٤٠١. وَتَأْخُذُ الزَّوْجَةُ مَعَ نُكُولِهِ
 ٤٠٢. وَالْحَكْمُ فِي نُكُولِ كُلِّ مِنْهُمَا
 ٤٠٣. وَقِيلَ بَلْ نُكُولُهُ مُصَدِّقُ
 ٤٠٤. وَحَيْثُمَا ادَّعَى مَا قَدْ يُنْكَرُ
- فِي قَدْرِ مَهْرٍ وَالنِّكَاحِ عَرَفَا
 فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجَةِ قَدْ تَعَيَّنَا
 وَعَاقِدٌ يَحْجُرُهَا بِهَا حَرِي
 ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَهَا مُحْصِرًا
 أَوْ الْفِرَاقِ دُونَ شَيْءٍ يُلْزَمُ
 فِي الْأَصَحِّ الرَّفْعُ لِلْجُنَاحِ
 وَبِطَلْقَةٍ وَاحِدَةٍ جَرَى الْقَضَا
 مَا يَقْتَضِيهِ الْحَلْفُ فِي حُلُولِهِ
 بِمَا بِهِ بَعْدَ الْيَمِينِ حُكْمًا
 لِمَا ادَّعَتْهُ زَوْجَةُ مُحَقَّقُ
 تَرَدَّدُ الْإِمَامِ فِيهِ يُؤَوَّرُ

٤٠٥. فَقَالَ يَخْلِفَانِ وَالنِّكَاحُ
بَيْنَهُمَا الْفَسْخُ لَهُ يُتَاحُ
٤٠٦. وَجَعَلَ الْقَوْلَ لِمَنْ جَاءَ بِمَا
يُشْبِهُ وَارْتَضَاهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
٤٠٧. وَالنَّوْغُ وَالْوَصْفُ إِذَا مَا اخْتَلَفَا
فِيهِ لِلَاخْتِلَافِ فِي الْقَدْرِ اقْتَضَى
٤٠٨. وَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ فِيمَا عَيْنَا
مَنْ قَدَرَهُ مَعَ حَلْفِهِ بَعْدَ الْبِنَا
٤٠٩. وَتَحْلَفُ الزَّوْجَةُ إِنْ لَمْ يَخْلَفْ
وَتَقْتَضِي مَا عَيَّنَتْ بِالْحَلْفِ
٤١٠. وَإِنْ هُمَا تَحْلَفَا فِي تَوَعٍ مَا
أَصْدَقَ مَا كَانَ فَحَلْفَا أُلْزِمَا
٤١١. وَفِي الْأَصَحِّ يَبْتُكُ النِّكَاحُ
وَمَهْرٌ مِثْلُهَا لَهَا مُبَاحٌ

فصل في الاختلاف في القبض

٤١٢. وَإِنْ هُمَا قَبِلَ الْبِنَاءِ اخْتَلَفَا
فِي الْقَبْضِ لِلتَّقْدِيرِ الَّذِي قَدْ وَصِفَا
٤١٣. فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجَةِ وَالْيَمِينِ
أَوْ لِلَّذِي فِي حِجْرِهِ تَكُونُ
٤١٤. وَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ بَعْدَ مَا بَنَى
وَيَدْعِي الدَّفْعَ لَهَا قَبْلَ الْبِنَا
٤١٥. وَهُوَ لَهَا فِيمَا ادَّعَى مِنْ بَعْدِ أَنْ
بَنَى بِهَا وَالْعُرْفُ رَعِيَّةُ حَسَنُ
٤١٦. وَالْقَوْلُ وَالْيَمِينُ لِلَّذِي ابْتَنَى
فِي دَفْعِهِ الْكَالِيَّ قَبْلَ الْإِيتِنَا
٤١٧. إِنْ كَانَ قَدْ حَلَّ وَفِي الَّذِي يَحُلُّ
بَعْدَ بِنَائِهِ لَهَا الْقَوْلُ جُعِلَ
٤١٨. ثُمَّ لَهَا امْتِنَاعُهَا أَنْ يَدْخُلَا
أَوْ تَقْبِضَ الْحَائِنَ مِمَّا أُجْلَا

فصل فيما يهديه الزوج ثم يقع الطلاق

٤١٩. وَكُلُّ مَا يُرْسَلُهُ الزَّوْجُ إِلَى
زَوْجَتِهِ مِنَ الثِّيَابِ وَالْحُلَى
٤٢٠. فَإِنْ يَكُنْ هَدِيَّةً سَمَّاها
فَلَا يَسْوَغُ أَخْذَهُ إِلَّا بِهَا
٤٢١. إِلَّا بِفَسْخٍ قَبْلَ أَنْ يَتَنَيَّأَا
فَإِنَّهُ مُسْتَخْلَصٌ مَا بَقِيََا
٤٢٢. وَإِنْ يَكُنْ عَارِيَّةً وَأَشْهَدَا
مَنْ قَبْلَ سِرِّهَا فَلَهُ مَا وَجَدَا

٤٢٣. وَمُدَّعٍ إِرْسَالَهَا كَيْ تُحْتَسَبَ
 ٤٢٤. ثُمَّ لَهَا الْخِيَارُ فِي صَرْفٍ وَفِي
 ٤٢٥. وَمُدَّعِي الْإِرْسَالِ لِلثَّوَابِ
 ٤٢٦. وَشَرْطُ كِسْوَةٍ مِنَ الْمُحْظُورِ
 مِنْ مَهْرَهَا الْخُلْفُ عَلَيْهِ قَدْ وَجَبَ
 إِمْسَاكُهَا مِنَ الصَّدَاقِ فَاعْرِفِ
 شَاهِدُ الْعُرْفِ بِبِلَا أَرْتِيَابِ
 لِلزَّوْجِ فِي الْعَقْدِ عَلَى الْمَشْهُورِ

فصل في الاختلاف في الشوار المورد بيت البناء

٤٢٧. وَالْأَبُ إِنْ أُوْرَدَ بَيْتٌ مِنْ بَنَى
 ٤٢٨. وَقَامَ يَدَّعِي إِعَارَةَ لِمَا
 ٤٢٩. فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ
 ٤٣٠. وَإِنْ يَكُنْ بِمَا أَعَارَ أَشْهَدَا
 ٤٣١. وَفِي سِوَى الْبِكْرِ وَمِنْ غَيْرِ أَبِي
 ٤٣٢. وَلَا ضَمَانٍ فِي سِوَى مَا أَتْلَفَتْ
 بَيْتُهُ الْبِكْرِ شَوَارَ الْإِتْنَا
 زَادَ عَلَى تَقْدِ إِلَى سُلْمَا
 مَا لَمْ يَطْلُبْ بَعْدَ الْبِنَا فَوْقَ السَّنَةِ
 قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهُ مَا وَجَدَا
 قَبُولُ قَوْلٍ دُونَ إِشْهَادِ أَبِي
 مَالِكَةَ لِأَمْرِهَا الْعِلْمَ اقْتَفَتْ

فصل في الاختلاف في متاع البيت

٤٣٣. وَإِنْ مَتَاعُ الْبَيْتِ فِيهِ اخْتِلَفَا
 ٤٣٤. فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ مَعَ يَمِينِ
 ٤٣٥. وَمَا يَلِيقُ بِالنِّسَاءِ كَالْحِلِيِّ
 ٤٣٦. وَإِنْ يَكُنْ لَاقٍ بِكُلِّ مِنْهُمَا
 ٤٣٧. وَمَالِكُ بِذَاكَ لِلزَّوْجِ قَضَى
 ٤٣٨. وَهُوَ لِمَنْ يَخْلِفُ مَعَ نِكُولِ
 وَلَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ فَتُقْتَفَى
 فِيمَا بِهِ يَلِيقُ كَالسَّكِينِ
 فَهُوَ لَزَوْجَةٍ إِذَا مَا تَأْتَلِي
 مِثْلُ الرَّقِيقِ حَلَفَا وَاقْتَسَمَا
 مَعَ الْيَمِينِ وَبِقَوْلِهِ الْقَضَا
 صَاحِبِهِ مِنْ غَيْرِ مَا تَفْصِيلِ

فصل في إثبات الضرر والقيام به وبِعَثِ الْحَكَمَيْنِ

٤٣٩. وَبَيَّنَّتْ الْإِضْرَارُ بِالشُّهُودِ
 أَوْ بِسَمَاعِ شَاعٍ فِي الْوُجُودِ

إِضْرَارُهُ فَفِي اخْتِلَاعٍ رَجَعْتُ
 وَقَالَ قَوْمٌ مَا الْيَمِينُ بَيْنَهُ
 فَالَرَّدُ لِلْخُلْعِ مَعَ الْخُلْفِ اعْتِمِدَ
 وَفُرْقَةُ تَمْضِي بِكُلِّ حَالٍ
 وَلَمْ يَكُنْ لَهَا بِهِ شَرْطٌ صَدَرَ
 وَقِيلَ بَعْدَ رَفْعِهِ لِلْحَكَمِ
 وَبِالطَّلَاقِ إِنْ يُعَدُّ قِضَاؤُهُ
 لِزَوْجَةٍ وَرَفْعُهَا تَكْرَرًا
 بَيْنَهُمَا بِمُقْتَضَى الْقُرْآنِ
 وَابْعَثْتُ مِنْ غَيْرِهِمَا إِنْ عُدِمَا
 إِعْذَارٌ لِلزَّوْجَيْنِ فِيمَا فَعَلَا

٤٤٠. وَإِنْ تَكُنْ قَدْ خَالَعَتْ وَأُثْبِتَتْ
 ٤٤١. وَبِالْيَمِينِ النَّصُّ فِي الْمَدْوَنَةِ
 ٤٤٢. كَذَا إِذَا عُدْلٌ بِالْإِضْرَارِ شَهِدَ
 ٤٤٣. لِأَنَّ ذَاكَ رَاجِعٌ لِلْمَالِ
 ٤٤٤. وَحَيْثُمَا الزَّوْجَةُ تُثْبِتُ الضَّرَرَ
 ٤٤٥. قِيلَ لَهَا الطَّلَاقُ كَالْمُلْتَزِمِ
 ٤٤٦. وَيَزُجَّرُ الْقَاضِي بِمَا يَشَاوُهُ
 ٤٤٧. وَإِنْ بُبُوتُ ضَرَرٍ تَعَدَّرَا
 ٤٤٨. فَالْحَكَمَانِ بَعْدُ يُبْعَثَانِ
 ٤٤٩. إِنْ وُجِدَا عَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِهِمَا
 ٤٥٠. وَمَا بِهِ قَدْ حَكَمَا يَمْضِي وَلَا

فصل في الرضاع

فَمِثْلُهُمَا مِنَ الرِّضَاعِ يُجْتَنَبُ
 فَهَوَا إِلَى فَنَسَخِ النِّكَاحِ دَاعِي
 وَنَضْفُهُ مِنْ قَبْلِ الْإِبْتِنَاءِ
 لَا بِاعْتِرَافِ زَوْجَةٍ إِنْ وَقَعَا
 بِصِحَّةِ الْإِرْضَاعِ شَاهِدَيْنِ
 مِنْ قَبْلِ عَقْدٍ قَدْ فَشَا وَعُلِمَا
 وَاحِدَةٍ خُلْفٍ وَفِي الْأُولَى اقْتُنْفِي

٤٥١. وَكُلُّ مَنْ تَحَرَّمَ شَرْعًا بِالنَّسَبِ
 ٤٥٢. فَإِنْ أَقَرَّ الزَّوْجُ بِالرِّضَاعِ
 ٤٥٣. وَيُلْزَمُ الصَّدَاقُ بِالْبِنَاءِ
 ٤٥٤. كَذَاكَ بِالْإِقْرَارِ مِنْهُمَا مَعَا
 ٤٥٥. وَيُفْسَخُ النِّكَاحُ بِالْعَدْلَيْنِ
 ٤٥٦. وَبِاثْنَتَيْنِ إِنْ يَكُنْ قَوْلُهُمَا
 ٤٥٧. وَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ كَذَا وَفِي

فصل في عيوب الزوجين وما يُرادُ به

٤٥٨. مِنَ الْجُنُونِ وَالْجَذَامِ وَالْبَرَصِ
 ٤٥٩. بَعْدَ بُبُوتِ الْعَيْبِ أَوْ إِقْرَارِ
 ٤٦٠. وَدَاءِ فَرْجِ الزَّوْجِ بِالْقَضَاءِ
 ٤٦١. وَذَاكَ لَا يُرْجَى لَهُ زَوَالُ
 ٤٦٢. وَحَيْثُ عَيْبُ الزَّوْجِ بِاعْتِرَاضٍ
 ٤٦٣. أَجَلُّهُ إِلَى تَمَامِ عَامٍ
 ٤٦٤. وَبَعْدَ ذَا يُحْكَمُ بِالطَّلَاقِ
 ٤٦٥. وَالْعَبْدُ فِي الْأَصَحِّ كَالْأَخْرَارِ
 ٤٦٦. وَكَالرِّجَالِ أَجَلُ النِّسَاءِ
 ٤٦٧. وَفِي سِوَاهَا لَا يَكُونُ الْأَجَلُ
 ٤٦٨. وَيُمنَعُ الْمُبْرُصُ وَالْمَجْذُومُ مِنْ
 ٤٦٩. وَذُو اعْتِرَاضٍ وَخَدَهُ لَنْ يُمنَعَ
 ٤٧٠. وَإِنْ يَقُلْ وَطِنْتُ أَثْنَاءَ الْأَمَدِ
 ٤٧١. وَتَمْنَعُ الْإِنْفَاقَ مَنْ لَمْ تَدْخُلِ
 ٤٧٢. وَالْعَيْبُ فِي الرِّجَالِ مِنْ قَبْلِ الْبِنَا
 ٤٧٣. إِلَّا اعْتِرَاضًا كَانَ بَعْدَ مَا دَخَلَ
 ٤٧٤. وَبِالْقَدِيمِ الزَّوْجِ وَالكَثِيرِ
 ٤٧٥. إِلَّا حَدِيثَ بَرَصٍ مَنْزُورٍ
 ٤٧٦. وَزَوْجَةً بِسَابِقِ لِعَقْدِهِ
 وَالْدَّاءُ فِي الْفَرْجِ الْخِيَارُ يُقْتَنَصُ
 بِهِ وَرَفَعَ الْأَمْرُ فِي الْمُخْتَارِ
 كَالْجَبِّ وَالْعَنَّةِ وَالْخِصَاءِ
 فَلَيْسَ فِي الْحُكْمِ بِهِ إِمْهَالُ
 أَوْ بَرَصٍ وَقِيمٍ عِنْدَ الْقَاضِي
 كَذَاكَ فِي الْجُنُونِ وَالْجَذَامِ
 إِنْ عُدِمَ الْبُرْءُ عَلَى الْإِطْلَاقِ
 وَقِيلَ بِالتَّشْطِيرِ كَالظُّهَارِ
 فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَدْوَاءِ
 هُنَّ إِلَّا مَا يَرَى الْمُؤَجَّلُ
 بِنَائِهِ وَذُو الْجُنُونِ فَاسْتَيْنُ
 وَهُوَ مُصَدِّقٌ إِذَا مَا نَوَزَعَا
 فَقَوْلُهُ مَعَ الْيَمِينِ مُعْتَمَدُ
 إِنْ طَلَبْتَهُ فِي خِلَالِ الْأَجَلِ
 وَبَعْدَهُ الرَّدُّ بِهِ تَعَيْنًا
 وَالْوَطْءُ مِنْهُ هَبْنَاهُ مَرَّةً حَصَلَ
 يُرَدُّ وَالْحَادِثُ وَالْيَسِيرُ
 فَلَا طَّلَاقَ مِنْهُ فِي الْمَشْهُورِ
 وَهُوَ لَزَوْجِ آفَةٍ مِنْ بَعْدِهِ

٤٧٧. وَالرَّثَقُ دَاءُ الْفَرْجِ فِي النِّسَاءِ
 ٤٧٨. وَلَا تُرَدُّ مِنْ عَمَى وَلَا شَلَلٍ
 ٤٧٩. وَالزَّوْجُ حَيْثُ لَمْ يَجِدْهَا بِكَرًا
 ٤٨٠. مَا لَمْ يُزَلْ عُدَّتْهَا نِكَاحٌ
 ٤٨١. وَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ قَبْلَ الْإِنْتِنَا
 ٤٨٢. وَالْقَوْلُ بَعْدُ فِي الْحُدُوثِ قَوْلُ الْأَبِ
 ٤٨٣. كَذَا بِرَدِّ فِي انْتِسَابِ أَلْفِيَا
 كَالْقَرْنِ ثُمَّ الْعَقْلِ وَالْإِفْضَاءِ
 وَنَحْوِهِ إِلَّا بِشَرْطِ يُمْتَثَّلُ
 لَمْ يَزِجْغِ إِلَّا بِاشْتِرَاطِ عَذْرَا
 مُكْتَسَمَ فَا لَرَدُّ مُسْتَبَاحٌ
 فِي قَدَمِ الْعَيْبِ الَّذِي تَبَيَّنَا
 وَالزَّوْجُ إِذَا ذَاكَ بَيَّأْنُهُ وَجَبَ
 لَغِيَّةٍ أَوْ مُسْتَرْقَا قَضِيَا

فصل في الإيلاء والظهار

٤٨٤. وَمَنْ لَوَطَّ بِيَمِينٍ مَنَعَهُ
 ٤٨٥. فَذَلِكَ الْمَوْلِي وَتَأْجِيلُ وَجَبَ
 ٤٨٦. وَأَجَلَ الْإِيْلَاءِ مِنْ يَوْمِ الْحَلْفِ
 ٤٨٧. وَيَقَعُ الطَّلَاقُ حَيْثُ لَا يَفِي
 ٤٨٨. وَعَادِمٌ لِلْوَطْءِ لِلنِّسَاءِ
 ٤٨٩. وَأَجَلَ الْمَوْلِي شَهْرٌ أَرْبَعَةٌ
 ٤٩٠. فِي ذَاكَ حَيْثُ التَّرْكُ قَضَا لِلضَّرَرِ
 ٤٩١. بَعْدَ تَلَاوُمٍ وَفِي الظَّهَارِ
 ٤٩٢. وَأَجَلَ الْمُظَاهِرِ الْمَأْثُورِ
 ٤٩٣. مِنْ بَعْدِ أَنْ يُؤْمَرَ بِالتَّكْفِيرِ
 ٤٩٤. كَذَاكَ أَيْضًا مَا لَهُ ظَهَارٌ
 ٤٩٥. وَإِنْ يَكُنْ مُظَاهِرٌ أَوْ مُوَلِي
 لَزَوْجَةٍ فَوْقَ شَهْرٍ أَرْبَعَةٍ
 لَهُ إِلَى فَيْتْنِهِ لِمَا اجْتَنَبَ
 وَحَانَتْ مِنْ يَوْمِ رَفْعِهِ اتْتَبَفَ
 إِلَّا عَلَى ذِي الْعُدْرِ فِي التَّخْلُفِ
 لَيْسَ لَهُ كَالشَّيْخِ مِنْ إِيْلَاءِ
 وَاشْتَرَكَ التَّارِكُ لِلْوَطْءِ مَعَهُ
 مِنْ بَعْدِ رَجْعٍ حَاكِمٍ وَمَا اِزْدَجَرَ
 لِمَنْ أَبَى التَّكْفِيرَ ذَاكَ جَارٍ
 مِنْ يَوْمِ رَفْعِهِ هُوَ الْمَشْهُورُ
 وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ لَا التَّخْيِيرِ
 مَنْ لَأَعْلَى الْوَطْءِ لَهُ اقْتِدَارُ
 عَبْدًا يُؤَجَّلُ نِصْفَ ذَا التَّأْجِيلِ

٤٩٦. ثُمَّ الطَّلَاقُ فِي انْقِضَاءِ الْأَجَلِ
بَعْدَ تَقْضِي الْمَوْجِبَاتِ الْأَوَّلِ
٤٩٧. وَيَمْلِكُ الرَّجْعَةَ فِيهَا أَصْدَرًا
مَنْ فَاءَ فِي الْعِدَّةِ أَوْ مَنْ كَفَّرَا

فصل في اللعان

٤٩٨. وَإِنَّمَا لِلزَّوْجِ أَنْ يَلْتَعِنَا
٤٩٩. مَعَ ادِّعَائِهِ لِلانْسِتِرَاءِ
٥٠٠. وَيُسْجَنُ الْقَاذِفُ حَتَّى يَلْتَعِنُ
٥٠١. وَمَا بِحَمَلٍ بِبُتُوتهِ يَقَعُ
٥٠٢. وَيَبْدَأُ الزَّوْجُ بِاللْتَعَانِ
٥٠٣. إِبْثَاتًا أَوْ نَفْيًا عَلَى مَا وَجَبَا
٥٠٤. وَتُخْلَفُ الزَّوْجَةُ بَعْدَ أَرْبَعَا
٥٠٥. تَحْمِيسُهَا بِغَضَبٍ إِنْ صَدَقَا
٥٠٦. وَيَسْقُطُ الْحَدُّ وَيَنْتَفِي الْوَلَدُ
٥٠٧. وَالْفَسْخُ مِنْ بَعْدِ اللَّعَانِ مَاضٍ
٥٠٨. وَمُكْذِبٌ لِنَفْسِهِ بَعْدَ التَّحْقُقِ
٥٠٩. وَرَاجِعٌ قَبْلَ التَّمَامِ مِنْهُمَا
٥١٠. وَسَاكِتٌ وَالْحَمْلُ حَمْلٌ بَيِّنٌ
٥١١. وَمِثْلُهُ الْوَاطِئُ بَعْدَ الرُّؤْيَةِ
٥١٢. وَإِنْ تَضَعُ بَعْدَ اللَّعَانِ لَأَقْلَ
٥١٣. وَلَيْسَ لِلتَّخْرِيمِ مِنْ تَأْيِيدِ
- بِنْفِي حَمَلٍ أَوْ بِرُؤْيَةِ الزَّوْجَا
وَحِينَضَةً بَيْنَهُ الْإِجْزَاءِ
وَإِنْ أَبَى فَالْحَدُّ حُكْمٌ يَقْتَرِنُ
وَقَدْ أَتَى عَنْ مَالِكٍ حَتَّى تَضَعُ
لِدَفْعِ حَدِّ أَرْبَعِ الْإِيمَانِ
مُحَمَّدًا بِلْعَنَةٍ إِنْ كَذَبَا
لِتَذَرَأَ الْحَدَّ بِنْفِي مَا ادَّعَى
ثُمَّ إِذَا تَمَّ اللَّعَانُ افْتَرَقَا
وَيُحْرَمُ الْعَوْدُ إِلَى طَوْلِ الْأَمْدِ
دُونَ طَلَاقٍ وَبِحُكْمِ الْقَاضِي
وَلَدُهُ وَحَدٌّ وَالتَّخْرِيمُ حَقٌّ
يُحَدُّ وَالنِّكَاحُ لَنْ يَنْقَضِيَ
يُحَدُّ مُطْلَقًا وَلَا يَلْتَعِنُ
وَيُلْحَقُ الْوَلَدُ حَدَّ الْفِرْيَةِ
مِنْ سِتَةِ الْأَشْهُرِ فَاْلْمَهْرُ بَطْلٌ
إِذَا النِّكَاحُ كَانَ كَالْمَقْهُودِ

باب

الطلاق والرجعة وما يتعلق بهما

٥١٤. مِنْ الطَّلَاقِ الطَّلَاقَةُ السُّنِّيَّةُ
 ٥١٥. وَهِيَ الْوُقُوعُ حَالِ طَهْرٍ وَاحِدَةٍ
 ٥١٦. مِنْ ذَلِكَ بَائِنٌ وَمِنْهُ رَجْعِي
 ٥١٧. مِنْهُ مُمْلِكٌ وَمِنْهُ جُلْعِي
 ٥١٨. وَيَمْلِكُ الرَّجْعَةُ فِي الرَّجْعِي
 ٥١٩. وَلَا افْتِقَارَ فِيهِ لِلصَّدَاقِ
 ٥٢٠. وَمَوْقِعُ الطَّلَاقِ دُونَ طَهْرٍ
 ٥٢١. وَفِي الْمُمْلِكِ خِلَافٌ وَالْقَضَا
 ٥٢٢. وَبَائِنٌ كُلُّ طَلَاقٍ أَوْقَعَا
 ٥٢٣. وَبِالثَّلَاثِ لَا تَحِلُّ إِلَّا
 ٥٢٤. وَهُوَ حُرٌّ مُتَّهَى الطَّلَاقِ
 ٥٢٥. هَبْ أَنَّهَا بِكَلِمَةٍ قَدْ جُمِعَتْ
 ٥٢٦. وَمَوْقِعٌ مَا دُونَهَا مَعْدُودٌ
- إِنْ حَصَلَتْ شُرُوطُهَا الْمَرْعِيَّةُ
 مِنْ غَيْرِ مَسٍّ وَارْتِدَافِ زَائِدَةٍ
 وَمَا عَدَا السُّنِّيَّ فَهُوَ بِدْعِي
 وَذُو الثَّلَاثِ مُطَلَّقَا وَرَجْعِي
 قَبْلَ انْقِضَاءِ الْأَمَدِ الْمَرْعِيِّ
 وَالْإِذْنِ وَالسُّوَالِ بِاتِّفَاقٍ
 يُنْمَعُ مَعَ رُجُوعِهِ بِالْقَهْرِ
 بِطَلْقَةٍ بَائِنَةٍ فِي الْمُرْتَضَى
 قَبْلَ الْبِنَاءِ كَيْفَمَا قَدْ وَقَعَا
 مِنْ بَعْدِ زَوْجٍ لِلَّذِي تَحَلَّى
 وَحُكْمُهَا يَنْقُذُ بِالْإِطْلَاقِ
 أَوْ طَلْقَةٍ مِنْ بَعْدِ أُخْرَى وَقَعَتْ
 بَيْنَهُمَا إِنْ قُضِيَ التَّجْدِيدُ

فصل في الخلع

٥٢٧. وَالْخُلْعُ سَائِعٌ وَالْإِفْتِدَاءُ
 ٥٢٨. وَالْخُلْعُ بِاللَّازِمِ فِي الصَّدَاقِ
 ٥٢٩. وَلَيْسَ لِلَّابِ إِذَا مَاتَ الْوَلَدُ
 ٥٣٠. وَالْخُلْعُ بِالْإِنْفَاقِ مَحْدُودُ الْأَجَلِ
- فَالْإِفْتِدَاءُ بِالَّذِي تَشَاءُ
 وَحَلٌّ أَوْ عِدَّةٌ أَوْ إِنْفَاقٌ
 شَيْءٌ وَذَا بِهِ الْقَضَاءُ فِي الْمُدَدِ
 بَعْدَ الرِّضَاعِ بِجَوَازِهِ الْعَمَلِ

٥٣١. وَجَازَ قَوْلًا وَاحِدًا حَيْثُ التَّزِمُ
 ٥٣٢. وَلِلْأَبِ التَّرْكُ مِنَ الصَّدَاقِ

فصل

٥٣٣. وَيَلْزِمُ الطَّلَاقُ بِالتَّضَرِيحِ
 ٥٣٤. وَيَنْقُذُ الْوَاقِعُ مِنْ سَكْرَانِ
 ٥٣٥. وَمَنْ مَرِيضٍ وَمَتَى مِنَ الْمَرَضِ
 ٥٣٦. مَا لَمْ يَكُنْ بِخُلْعٍ أَوْ تَخْيِيرِ
 ٥٣٧. وَالْخُلْفُ فِي مُطْلَقٍ هَزْلًا وَضَحْ
 ٥٣٨. وَمَالِكَ لَيْسَ لَهُ بِمُلْزِمٍ

فصل

٥٣٩. وَكُلُّ مَنْ يَمِينُهُ بِاللَّازِمَةِ
 ٥٤٠. وَقِيلَ بَلِّ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً
 ٥٤١. وَقِيلَ بَلِّ بَائِنَةً وَقِيلَ بَلِّ
 ٥٤٢. وَالْبِكْرُ ذَاتُ الْأَبِّ لَا تَخْتَلِعُ
 ٥٤٣. وَجَازَ إِنْ أَبُّ عَلَيْهَا أَعْمَلَهُ
 ٥٤٤. وَامْتَنَعَ الْخُلْعُ عَلَى الْمَخْجُورِ
 ٥٤٥. وَالْخُلْعُ جَائِزٌ عَلَى الْأَصَاغِرِ
 ٥٤٦. وَمَنْ يُطْلَقَ زَوْجَةً وَتَخْتَلِعُ
 ٥٤٧. ثُمَّ يُطْلَقُهَا فَحُكْمُ الشَّرْعِ
 ٥٤٨. وَإِنْ تَمَثَّ ذَاتُ اخْتِلَاعٍ وَقَفَا
- لَهُ الثَّلَاثُ فِي الْأَصَحِّ لِازِمَةٍ
 مَعَ جَهْلِهِ وَفَقْدِهِ لِلثَّيَّةِ
 جَمِيعِ الْإِيمَانِ وَمَا بِهِ عَمَلٌ
 إِلَّا بِإِذْنِ حَاجِزٍ وَتُمْتَعُ
 كَذَا عَلَى الثَّيِّبِ بَعْدَ الْإِذْنِ لَهُ
 إِلَّا بِإِذْنِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ
 مَعَ اخْتِذِ شَيْءٍ لِأَبٍ أَوْ حَاجِزٍ
 بِوَلَدٍ مِنْهُ لَهُ وَيَزْنَجِمُ
 أَنْ لَا يَعُودَ حُكْمُ ذَلِكَ الْخُلْعِ
 مِنْ مَا هَا فِيهِ لِلدَّيْنِ وَقَا

٥٤٩. لِلأَمَدِ الَّذِي إِلَيْهِ التَّزَمَا
وَهُوَ مُشَارِكٌ بِهِ لِلْغَرَمَا
٥٥٠. وَمَوْقِعُ الثَّلَاثِ فِي الْخُلْعِ ثَبَتَ
طَلَاؤُهُ وَالْخُلْعُ رُدٌّ إِنْ أَبَتْ

فصل

٥٥١. وَمَوْقِعُ الطَّلَاقِ دُونَ نِيَّةِ
بِطْلَانِهِ يُفَارِقُ الزَّوْجِيَّةَ
٥٥٢. وَقِيلَ بَلْ يَلْزِمُهُ أَقْصَاهُ
وَالأَوَّلُ الْأَظْهَرُ لَا سِوَاهُ
٥٥٣. وَمَا امْرُؤٌ لَزَوْجَةٍ يَلْتَزِمُ
مِمَّا زَمَانَ عِصْمَةَ يَسْتَلْزِمُ
٥٥٤. فَذَا إِذَا دُونَ الثَّلَاثِ طَلَّقَا
رَالَ وَإِنْ رَاجَعَ عَادَ مُطْلَقًا
٥٥٥. مِثْلُ حِصَانَةِ الْإِنْفَاقِ عَلَى
أَوْلَادِهَا وَمِثْلُ شَرْطِ جَعَلَا
٥٥٦. كَذَا جَرَى الْعَمَلُ فِي التَّمْنِيعِ
بِأَنَّهُ يَرْجِعُ بِالرَّجُوعِ
٥٥٧. وَشَيْخُنَا أَبُو سَعِيدٍ فَرَّقَا
يَبْنِيهَا رَدًّا عَلَى مَنْ سَبَقَا
٥٥٨. وَقَالَ قَدْ قَاسَ قِيَاسًا فَاِسِدَا
مَنْ جَعَلَ الْبَايِنَ بِأَبَا وَاحِدَا
٥٥٩. لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ قَدْ أَسْقَطَهُ
فَلَا يَعُودُ دُونَ أَنْ يَشْتَرِطَهُ
٥٦٠. وَذَاكَ لَمْ يُسْقِطْهُ مُسْتَوْجِبُهُ
فَعَادَ عِنْدَمَا بَدَا مُوجِبُهُ
٥٦١. وَالْأَظْهَرُ الْعَوْدُ كَمَنْ تَخْتَلِعُ
فَكُلُّ مَا تَرَكَّهُ مُرْتَجِعُ

فصل في التداعي في الطلاق

٥٦٢. وَالزَّوْجُ إِنْ طَلَّقَ مِنْ بَعْدِ الْبِنَا
وَلَا دَعَاءِ الْوِطْءِ رَدٌّ مُغْلِنَا
٥٦٣. فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجَةِ وَتَسْتَحِقُّ
بَعْدَ الْيَمِينِ مَهْرَهَا الَّذِي يَحِقُّ
٥٦٤. وَإِنْ يَكُنْ مِنْهَا نِكَوْلٌ بِالْقَسَمِ
عَلَيْهِ وَالْوَاجِبُ نِصْفُ مَا التَزَمَ
٥٦٥. وَيَغْرِمُ الْجَمِيعَ مَهْمَا نَكَلَا
وَأِنْ يَكُنْ لَا لَابْتِنَاءَ قَدْ خَلَا
٥٦٦. فَالْقَوْلُ قَوْلُ زَائِرٍ وَقِيلَ بَلْ
لِزَوْجَةٍ وَمَا عَلَيْهِ مِنْ عَمَلٍ

٥٦٧. وَمَنْ كَسَا الزَّوْجَةَ ثُمَّ طَلَّقَا
 ٥٦٨. وَالْأَخْذُ إِنْ مَرَّتْ لَهَا شَهْرٌ
 ٥٦٩. وَإِنْ يَكُونَا اخْتَلَفَا فِي الْمَلْبَسِ
 ٥٧٠. وَالْقَوْلُ لِلزَّوْجِ بِشَوْبِ مُتَّهَنٍ
 ٥٧١. وَحَيْثُمَا خُلِفَهُمَا فِي الزَّمَنِ
 ٥٧٢. وَعَجَزُهَا يَمِينُ زَوْجٍ يُوجِبُ
- يَأْخُذُهَا مَعَ قُرْبِ عَهْدٍ مُطْلَقًا
 ثَلَاثَةٌ فَصَاعِدًا مَحْظُورٌ
 فَالْقَوْلُ قَوْلُ زَوْجَةٍ فِي الْأَنْفَسِ
 وَلُبْسُ ذَاتِ الْحَمَلِ بِالْحَمَلِ اقْتَرَنَ
 يُقَالُ لِلزَّوْجَةِ فِيهِ يَنْشِي
 وَإِنْ أَرَادَ قَلْبَهَا فَتَقَلَّبُ

فصل

٥٧٣. وَمَنْ يُطَلِّقُ طَلْقَةً رَجْعِيَّةً
 ٥٧٤. فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجَةِ وَالْيَمِينِ
 ٥٧٥. ثُمَّ لَهُ ارْتِجَاعُهَا حَيْثُ الْكَذِبُ
 ٥٧٦. وَمَا ادَّعَتْ مِنْ ذَلِكَ الْمُطْلَقَةِ
 ٥٧٧. وَلَا يُطَلِّقُ الْعَبْدَ السَّيِّدُ
 ٥٧٨. وَكَيْفَمَا شَاءَ الْكَبِيرُ طَلَّقَا
 ٥٧٩. لَكِنْ فِي الرَّجْعِيِّ الْأَمْرُ بِيَدِهِ
 ٥٨٠. وَالْحُكْمُ فِي الْعَبْدِ كَالْأَحْرَارِ
 ٥٨١. وَيَتَّبِعُ الْأَوْلَادُ فِي اسْتِرْقَاقِ
 ٥٨٢. وَكِسْفَةِ حُرَّةٍ وَتَقْفَةٍ
 ٥٨٣. وَلَكِنْ لَا زِمَالَهُ أَنْ يُنْفَقَا
- ثُمَّ أَرَادَ الْعَوْدَ لِلزَّوْجِيَّةِ
 عَلَى انْقِضَاءِ عِدَّةٍ تُبَيِّنُ
 مُسْتَوْضِحٌ مِنَ الزَّمَانِ الْمُقْتَرَبِ
 بِالسَّقَطِ فَهِيَ أَبَدًا مُصَدَّقَةٌ
 إِلَّا الصَّغِيرَ مَعَ شَيْءٍ يُزْفَقُ
 وَمُتَّهَاهُ طَلَّقَتَانِ مُطْلَقَا
 دُونَ رِضَا وَلِيِّهَا وَسَيِّدِهِ
 فِي غَايَةِ الزَّوْجَاتِ فِي الْمُخْتَارِ
 لِأَمٍّ لَا لَأَبٍ بِالْإِطْلَاقِ
 عَلَيْهِ وَالْخُلْفُ بِغَيْرِ الْمُعْتَقَةِ
 عِلَّةُ بَنِيهِ أَعْبُدًا أَوْ عَتَقَا

فصل في المراجعة

٥٨٤. وَكَابِتْدَاءِ مَا سِوَى الرَّجْعِيِّ
 فِي الْإِذْنِ وَالصَّدَاقِ وَالْوَلِيِّ

٥٨٥. وَلَا رَجُوعَ لِمَرِيضَةٍ وَلَا بِالْحَمْلِ سِتَّةَ شُهُورٍ وَصَلًا
 ٥٨٦. وَزَوْجَةُ الْعَبْدِ إِذَا مَا عَتَقَتْ
 ٥٨٧. بِمَا تَشَاؤُهُ وَمَهْمَا عَتَقَا
 فَاخْتَارَتْ الْفِرَاقَ مِنْهُ طَلَّقَتْ
 فَمَالَهُ مِنْ ارْتِجَاعٍ مُطْلَقًا

فصل في الفسخ

٥٨٨. وَفَسَخُ فَاِسِدٍ بِلَا وِفَاقٍ بِطَلْقَةٍ تُعَدُّ فِي الطَّلَاقِ
 ٥٨٩. وَمَنْ يُمُتْ قَبْلَ وُقُوعِ الْفَسْخِ فِي ذَا فَمَا لِإِثْرِهِ مِنْ نَسْخٍ
 ٥٩٠. وَفَسَخُ مَا الْفَسَادُ فِيهِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ يَقَعُ
 ٥٩١. وَتَلَزَمَ الْعِدَّةُ بِاتِّفَاقٍ لِبُتْنَى بِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ

بابُ

النفقات وما يتعلق بها

٥٩٢. وَيَجِبُ الْإِنْفَاقُ لِلزَّوْجَاتِ فِي كُلِّ حَالَةٍ مِنَ الْحَالَاتِ
 ٥٩٣. وَالْفَقْرُ شَرْطُ الْأَبْوِينِ وَالْوَلَدِ
 ٥٩٤. فَفِي الذُّكُورِ لِلْبُلُوغِ يَتَّصِلُ وَفِي الْإِنَاثِ بِالذُّخُولِ يَنْفَصِلُ
 ٥٩٥. وَالْحُكْمُ فِي الْكِسْوَةِ حُكْمُ النِّفَقَةِ وَمُؤْنُ الْعَبْدِ تَكُونُ مُطْلَقَةً
 ٥٩٦. وَمُنْفَقٌ عَلَى صَغِيرٍ مُطْلَقًا لَهُ الرُّجُوعُ بِالَّذِي قَدْ أَنْفَقَا
 ٥٩٧. عَلَى أَبِي أَوْ مَالِ الْإِبْنِ وَأَبِي إِلَّا بِعِلْمِ الْمَالِ أَوْ يُسْرِ الْأَبِ يُنْفِقُهُ وَمَا الْيَمِينُ الزَّمَا
 ٥٩٨. وَيَرْجِعُ الْوَصِيُّ مُطْلَقًا بِمَا وَمَعَ يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ مَالَهُ
 ٥٩٩. وَغَيْرُ مَوْصٍ يُثْبِتُ الْكِفَالَ

فصلُ في التَّدَاعِي فِي النِّفَقَةِ

٦٠٠. وَمَنْ يَغِيبُ عَنْ زَوْجَةٍ وَلَمْ يَدْعُ نَفَقَةَهَا وَبَعْدَ أَنْ رَجَعَ
 ٦٠١. نَاكَرَهَا فِي قَوْلِهَا لِلْحَجِينِ فَاَلْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ الْيَمِينِ
 ٦٠٢. مَا لَمْ تَكُنْ لِأَمْرِهَا قَدْ رَفَعَتْ قَبْلَ إِيَابِهِ لِيَقْوَى مَا ادَّعَتْ
 ٦٠٣. فَيَرْجِعُ الْقَوْلُ لَهَا مَعَ الْحَلِيفِ وَالرَّدُّ لِلْيَمِينِ فِيهِمَا عُرِفَ
 ٦٠٤. وَحُكْمُ مَا عَلَى بَنِيهِ أَنْفَقَتْ كَحُكْمِ مَا لِنَفْسِهَا قَدْ وَثَّقَتْ
 ٦٠٥. فَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ الْمَغِيبِ طَلَقًا فَاَلْقَوْلُ قَوْلُهَا بِذَلِكَ مُطْلَقًا
 ٦٠٦. إِنْ أَعْمَلَتْ فِي ذَلِكَ الْيَمِينَا وَأَثْبَتَتْ حِصَانَةَ الْبَيْنَا
 ٦٠٧. فَإِنْ يَكُنْ مُدَّعِيًا حَالَ الْعَدَمِ طَوَّلَ مَغْيِبِهِ وَحَالَهُ أَنْبَهُمُ
 ٦٠٨. فَحَالَةُ الْقُدُومِ لِابْنِ الْقَاسِمِ مُسْتَنْدٌ لَهَا قِضَاءُ الْحَاكِمِ

٦٠٩. وَمُعْسِرٌ مَعَ الْيَمِينِ صُدَّقَا وَمُوسِرٌ دَعَاؤُهُ لَنْ تُصَدَّقَا
٦١٠. وَقِيلَ بِالْحَمْلِ عَلَى الْيَسَارِ وَالْقَوْلُ بِالتَّصَدِيقِ أَيْضًا جَارِي
٦١١. وَقِيلَ بِاعْتِبَارِ وَقْتِ السَّفَرِ وَالْحُكْمُ بِاسْتِضْحَابِ حَالِهِ حَرِي

فصل فيما يجب للمطلقات

وغيرهن من الزوجات من النفقة وما يلحق بها

٦١٢. إِسْكَانُ مَدْخُولٍ بِهَا إِلَى انْقِضَا عِدَّتِهَا مِنَ الطَّلَاقِ مُقْتَضَا
٦١٣. وَذَاكَ حَمْلٌ زِيدَتْ الْإِنْفَاقَا لَوْضَعِهَا وَالْكِسُوفَةُ اتَّفَاقَا
٦١٤. وَمَا لَهَا إِنْ مَاتَ حَمْلٌ مِنْ بَقَا وَاسْتَشْنِ سُكْنَى إِنْ يَمُتَ مَنْ طَلَّقَا
٦١٥. وَفِي الْوَفَاةِ تَحِبُّ السُّكْنَى فَقَدْ فِي دَارِهِ أَوْ مَا كِرَاءُهُ نَقَدْ
٦١٦. وَخَمْسَةُ الْأَعْوَامِ أَقْصَى الْحَمْلِ وَسِتَّةُ الْأَشْهُرِ فِي الْأَقْلِ
٦١٧. وَحَالُ ذَاتِ طَلْقَةٍ رَجْعِيَّةٍ فِي عِدَّةِ كَحَالَةِ الزَّوْجِيَّةِ
٦١٨. مِنْ وَاجِبٍ عَلَيْهِ كَالْإِنْفَاقِ إِلَّا فِي الْاسْتِئْتِمَاعِ بِالْإِطْلَاقِ
٦١٩. وَحَيْثُ لَا عِدَّةٌ لِلْمُطَلَّقَةِ فَلَيْسَ مِنْ سُكْنَى وَلَا مِنْ نَفَقَةٍ
٦٢٠. وَلَيْسَ لِلرَّضِيعِ سُكْنَى بِالْقَضَا عَلَى أَبِيهِ وَالرَّضَاعُ مَا انْقَضَى
٦٢١. وَمُرْضِعٌ لَيْسَ بِذِي مَالٍ عَلَى وَالِدِهِ مَا يَسْتَحِقُّ جُعْلًا
٦٢٢. وَمَعَ طَلَاقِ أَجْرَةِ الْإِزْضَاعِ إِلَى تَمَامِ مُدَّةِ الرِّضَاعِ
٦٢٣. وَبَعْدَهَا يَبْقَى الَّذِي يُخْتَصُّ بِهِ حَتَّى يُرَى سُقُوطُهُ بِمُوجِبِهِ
٦٢٤. وَإِنْ تَكُنْ مَعَ ذَاكَ ذَاتَ حَمْلٍ زِيدَتْ لَهَا نَفَقَةُ بِالْعَدْلِ
٦٢٥. بَعْدُ ثُبُوتِهِ وَحَيْثُ بِالْقَضَا تُؤْخَذُ وَانْفُسٌ فَمِنْهَا تُقْتَضَى
٦٢٦. وَإِنْ يَكُنْ دَفْعٌ بِإِسْلَاطَانِ فَفِي رُجُوعِهِ بِهِ قَوْلَانِ

٦٢٧. وَمَنْ لَهُ مَالٌ فِيهِ الْفَرَضُ حَقٌّ وَعَنْ أَبِي يَسْقُطُ كُلُّ مَا اسْتَحَقَّ
 ٦٢٨. وَكُلُّ مَا يَرْجِعُ لِفَرَاضٍ مُوَكَّلٌ إِلَى اجْتِهَادِ الْقَاضِي
 ٦٢٩. بِحَسَبِ الْأَقْوَاتِ وَالْأَعْيَانِ وَالسَّعْرِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

فصل في الطلاق بالإعسار بالنفقة وما يلحق بها

٦٣٠. الزَّوْجُ إِنْ عَجَزَ عَنْ إِنْفَاقٍ لِأَجْلِ شَهْرَيْنِ ذُو اسْتِحْقَاقٍ
 ٦٣١. بَعْدَهُمَا الطَّلَاقُ لِمَنْ فَعَلَهُ وَعَاجِزٌ عَنْ كِسْفَةِ كَمَثَلِهِ
 ٦٣٢. وَلَا اجْتِهَادِ الْحَاكِمِينَ يُجْعَلُ فِي الْعَجْزِ عَنْ هَذَا وَهَذَا الْأَجَلُ
 ٦٣٣. وَذَلِكَ مِنْ بَعْدِ ثُبُوتِ مَا يَجِبُ كَمَثَلِ عِصْمَةٍ وَحَالٍ مَنْ طُلِبَ
 ٦٣٤. وَوَجِدُ نَفَقَةٍ وَمَا ابْتَنَى وَعَنْ صَدَاقِ عَجْزِهِ تَبَيَّنَا
 ٦٣٥. تَأْجِيلُهُ عَامَانِ وَإِنْ الْقَاسِمِ يُجْعَلُ ذَاكَ لِاجْتِهَادِ الْحَاكِمِ
 ٦٣٦. وَزَوْجَةُ الْغَائِبِ حَيْثُ أُمِّلَتْ فِرَاقِ زَوْجِهَا بِشَهْرٍ أُجِّلَتْ
 ٦٣٧. وَبِانْقِضَاءِ الْأَجَلِ الطَّلَاقُ مَعَ يَمِينِهَا وَبِاخْتِيَارِهَا يَقَعُ
 ٦٣٨. وَمَنْ عَنِ الْإِحْدَامِ عَجْزُهُ ظَهَرَ فَلَا طَّلَاقَ وَبِذَا الْحُكْمِ اشْتَهَرَ

فصل في أحكام المفقودين

٦٣٩. وَحُكْمُ مَفْقُودٍ بِأَرْضِ الْكُفْرِ فِي غَيْرِ حَرْبٍ حُكْمُ مَنْ فِي الْأَسْرِ
 ٦٤٠. تَعْمِيرُهُ فِي السَّهْلِ وَالطَّلَاقُ مُتَمَنِّعٌ مَا بَقِيَ الْإِنْفَاقُ
 ٦٤١. وَكُلُّ مَنْ لَيْسَ لَهُ مَالٌ حَرِي بِأَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ كَالْمُعْسِرِ
 ٦٤٢. وَإِنْ يَكُنْ فِي الْحَرْبِ فَالْمَشْهُورُ فِي مَالِهِ وَالزَّوْجَةُ التَّعْمِيرُ
 ٦٤٣. وَفِيهِ أَقْوَالٌ هُمْ مُعَيَّنَةٌ أَصَحُّهَا الْقَوْلُ بِسَبْعِينَ سَنَةً
 ٦٤٤. وَقَدْ أَتَى قَوْلُ بِضَرْبِ عَامٍ مِنْ حِينَ يَأْسُ مِنْهُ لَا الْقِيَامُ

٦٤٥. وَيُقَسَّمُ الْمَالُ عَلَى تَمَاتِهِ
 ٦٤٦. وَذَا بِهِ الْقَضَاءُ فِي الْأَنْدَلُسِ
 ٦٤٧. وَمَنْ بِأَرْضِ الْمُسْلِمِينَ يُفْقِدُ
 ٦٤٨. وَبَاعْتِدَادِ الزَّوْجَةِ الْحُكْمُ جَرَى
 ٦٤٩. وَحُكْمُ مَقْضُودِ بِأَرْضِ الْفِتَنِ
 ٦٥٠. مَعَ التَّلَوُّمِ لِأَهْلِ الْمُلْحَمَةِ
 ٦٥١. وَإِنْ نَأَتْ أَمَاكِنُ الْمَلَا حِمِ
 ٦٥٢. وَأَمَدُ الْعِدَّةِ فِيهِ إِنْ شُهِدَ
- وَزَوْجَةٌ تَعْتَدُ مِنْ وَفَاتِهِ
 لِمَنْ مَضَى فَمُقْتَصِيهِمْ مُؤْتَسِرِ
 فَأَرْبَعُ مِنَ السِّنِينَ الْأَمَدُ
 مُبَعَّضًا وَالْمَالُ فِيهِ عُمَرَا
 فِي الْمَالِ وَالزَّوْجَةُ حُكْمُ مَنْ فَنِي
 بِقَدْرِ مَا تَنْصَرِفُ الْمُتَهَرِّمَةِ
 تَرَبُّصُ الْعَامِ لَدَى ابْنِ الْقَاسِمِ
 أَنْ قَدْ رَأَى الشُّهُودُ فِيهَا مَنْ فُقِدَ

فصل في الحضانة

٦٥٣. الْحَقُّ لِلْحَاضِنِ فِي الْحِضَانَةِ
 ٦٥٤. لِكَوْنِهِ يُسْقِطُهَا فَتَسْقُطُ
 ٦٥٥. وَصَرَفُهَا إِلَى النَّسَاءِ أَلِيْقُ
 ٦٥٦. وَكَوْنُهُنَّ مِنْ ذَوَاتِ الرَّحِمِ
 ٦٥٧. وَهِيَ إِلَى الْإِنْتِغَارِ فِي الذُّكُورِ
 ٦٥٨. وَفِي الْإِنَاثِ لِلدُّخُولِ الْمُنْتَهَى
 ٦٥٩. فَأُمُّهَا فَخَالَةٌ فَأُمُّ الْأَبِ
 ٦٦٠. فَالْأُخْتُ فَالْعَمَّةُ ثُمَّ ابْنَةُ الْأَخِ
 ٦٦١. وَالْعَصَبَاتُ بَعْدُ وَالْوَصِيُّ
 ٦٦٢. وَشَرْطُهَا الصَّحَّةُ وَالصِّيَانَةُ
 ٦٦٣. وَفِي الْإِنَاثِ عَدَمُ الزَّوْجِ عَدَا
- وَحَالُ هَذَا الْقَوْلِ مُسْتَبَانَةٌ
 وَقِيلَ بِالْعَكْسِ فَمَا إِنْ تَسْقُطُ
 لِأَنَّ هُنَّ فِي الْأُمُورِ أَشْفَقُ
 شَرْطُ هُنَّ ذَوَاتِ مَحْرَمٍ
 وَالْإِحْتِلَامُ الْحَدُّ فِي الْمَشْهُورِ
 وَالْأُمُّ أَوْلَى ثُمَّ أُمُّهَا بِهَا
 ثُمَّ أَبٌ فَأُمُّ مَنْ لَهُ انْتَسَبَ
 فَابْنَةُ أُخْتٍ فَأَخٌ بَعْدَ رَسَخِ
 أَحَقُّ وَالسَّنُّ بِهَا مَرْعِي
 وَالْحِرْزُ وَالتَّكْلِيفُ وَالذِّيَانَةُ
 جَدًّا لِمَحْضُونٍ لَهَا زَوْجًا غَدَا

٦٦٤. وما سُقِوطُهَا لِعُذْرِ قَدْ بَدَا

٦٦٥. وَهِيَ عَلَى الْمَشْهُورِ لَا تَعُودُ إِنْ

٦٦٦. وَحَيْثُ بِالْمَحْضُونِ سَافَرَ الْوَلِي

٦٦٧. فَذَاكَ مُسْقِطٌ لِحَقِّ الْحَاضِنَةِ

٦٦٨. وَيُمنَعُ الزَّوْجَانِ مِنْ إِخْرَاجِ مَنْ

٦٦٩. مَنْ وَلَدَ لِوَاحِدٍ أَوْ أُمٍّ

وَأَزْتَفَعَ الْعُذْرُ تَعُودُ أَبَدًا

كَانَ سُقُوطُهَا بِتَرْوِيجِ قَمِنْ

بِقَصْدِ الْأَسْطِطَانِ وَالتَّنْقِيلِ

إِلَّا إِذَا صَارَتْ هُنَاكَ سَاكِنَةً

مِنْ حِينَ الْإِبْتِنَاءِ مَعَهَا سَكَنَ

وَفِي سِوَاهُمْ عَكْسُ هَذَا الْحُكْمِ

باب

البيوع وما شاكلها

٦٧٠. مَا يُسْتَجَازُ بِنِعْهُ أَقْسَامُ
أَصُولٍ أَوْ عُرُوضٍ أَوْ طَعَامٍ
٦٧١. أَوْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ ثَمَرٍ
أَوْ حَيَوَانٍ وَالْجَمِيعُ يُذَكَّرُ
٦٧٢. وَالْبَيْعُ وَالشَّرْطُ الْحَلَالُ إِنْ وَقَعَ
مُؤَثَّرًا فِي ثَمَنِ مِمَّا امْتَنَعَ
٦٧٣. وَكُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ تَأْثِيرُ
فِي ثَمَنِ جَوَازُهُ مَا أَثَرُ
٦٧٤. وَالشَّرْطُ إِنْ كَانَ حَرَامًا بَطَلَا
بِهِ الْمَيْعُ مُطْلَقًا إِنْ جُعِلَا
٦٧٥. وَجَمْعُ بَيْعٍ مَعَ شِرْكَةٍ وَمَعَ
صَرْفٍ وَجُعْلٍ وَنِكَاحٍ امْتَنَعَ
٦٧٦. وَمَعَ مُسَافَاةٍ وَمَعَ قِرَاضٍ
وَأَشْهَبُ الْجَوَازُ عَنْهُ مَاضٍ
٦٧٧. وَنَجَسٌ صَفَقَتُهُ مَحْظُورَةٌ
وَرَخْصَا فِي الزَّهْلِ لِلضَّرُورَةِ

فصل في بيع الأصول

٦٧٨. الْبَيْعُ فِي الْأَصُولِ جَازٌ مُطْلَقًا
إِلَّا بِشَرْطٍ فِي الْبَيْعِ مُتَّقَى
٦٧٩. بِأَضْرِبِ الْأَثْمَانِ وَالْأَجَالِ
مِمَّنْ لَهُ تَصَرُّفٌ فِي الْمَالِ
٦٨٠. وَجَائِزٌ أَنْ يُشْتَرَى الْهَوَاءُ
لَأَنَّهُ يُقَامُ مَعَهُ الْبِنَاءُ
٦٨١. وَمَا عَلَى الْجِزَافِ وَالتَّكْسِيرِ
يُبَاعُ مَفْسُوحٌ لَدَى الْجُمْهُورِ
٦٨٢. وَأَبْرٌ مِنْ زَرْعٍ أَوْ مِنْ شَجَرٍ
لِبَائِعٍ إِلَّا بِشَرْطِ الْمُشْتَرِي
٦٨٣. وَلَا يَسُوعُ بِأَشْرَاطٍ بَعْضِهِ
وَأَنْ جَرَى فَلَا غِنَى عَنْ تَقْضِيهِ
٦٨٤. وَغَيْرُ مَا أَبْرَ لِلْمُبْتَاعِ
بِنَفْسِ عَقْدِهِ بِلَا نِزَاعٍ
٦٨٥. وَلَا يَحُوزُ شَرْطُهُ لِلْبَائِعِ
وَالْبَيْعُ مَفْسُوحٌ بِهِ فِي الْوَاقِعِ
٦٨٦. وَفِي الثَّمَارِ عَقْدُهَا الْإِبَارُ
وَالزَّرْعُ أَنْ تُدْرِكَهُ الْأَبْصَارُ

٦٨٧. كَذَا قَلِيلُ الْأَرْضِ لِلْمُبْتَاعِ
 ٦٨٨. وَالْمَاءُ إِنْ كَانَ يَزِيدُ وَيَقِلُّ
 ٦٨٩. وَشَرَطُ إِنْقَاءِ الْمَبِيعِ بِالثَّمَنِ
 ٦٩٠. وَقِيلَ بِالْجَوَازِ مَهْمَا اتَّفَقَا
 ٦٩١. وَجَائِزٌ فِي الدَّارِ أَنْ يُسْتَشْتَى
 ٦٩٢. وَمُشْتَرِي الْأَصْلِ شِرَاؤُهُ الثَّمَرِ
 ٦٩٣. وَالزَّرْعُ فِي ذَلِكَ مِثْلُ الشَّجَرِ
 ٦٩٤. وَيَبْعُ مِلْكٍ غَابَ جَاZَ بِالصَّفَةِ
 ٦٩٥. وَجَاZَ شَرَطُ النَّقْدِ فِي الْمَشْهُورِ
 ٦٩٦. وَالْأَجْنَبِيُّ جَائِزٌ مِنْهُ الشِّرَا
- دُونَ أَشْتَرَاتِهِ فِي الْإِبْتِيعِ
 فَيَبْعُهُ لِجَهْلِهِ لَيْسَ يَحِلُّ
 رَهْنًا سِوَى الْأَصُولِ بِالْمَنْعِ اقْتَرَنَ
 فِي وَضْعِهِ عِنْدَ أَمِينٍ مُطْلَقًا
 سُكْنَى بِهَا كَسَنَةٌ أَوْ أَدْنَى
 قَبْلَ الصَّلَاحِ جَائِزٌ فِيهَا اشْتَهَرَ
 وَلَا رُجُوعَ إِنْ تُصَبَّ لِلْمُشْتَرِي
 أَوْ رُؤْيَا تَقَدَّمَتْ أَوْ مَعْرِفَةً
 وَمُشْتَرٍ يَضْمَنُ لِلْجُمْهُورِ
 مُلْتَزِمَ الْعَهْدَةِ فِيمَا يُشْتَرَى

فصل في بيع العروض من الثياب وسائر السلع

٦٩٧. يَبْعُ الْعُرُوضُ بِالْعُرُوضِ إِنْ قُصِدَ
 ٦٩٨. فَإِنْ يَكُنْ مَبِيعُهَا يَدًا يَبْدُ
 ٦٩٩. وَإِنْ يَكُنْ مُوَجَّلًا وَتَحْتَلِفُ
 ٧٠٠. وَالْجِنْسُ مِنْ ذَلِكَ بِجِنْسٍ لِلْأَمَدِ
 ٧٠١. إِلَّا إِذَا تَحْتَلَفَ الْمَنَافِعُ
 ٧٠٢. وَيَبْعُ كُلُّ جَائِزٍ بِالْمَالِ
 ٧٠٣. وَمَنْ يُقْلِبُ مَا يُفَيْتُ شَكْلَهُ
 ٧٠٤. وَالْبَيْعُ جَائِزٌ عَلَى أَنْ يَتَّقَدَّ
 ٧٠٥. وَيَبْعُ مَا يُجْهَلُ ذَاتًا بِالرَّضَا
- تَعَاوُضَ وَحُكْمُهُ بَعْدُ يَرِدُ
 فَإِنَّ ذَاكَ جَائِزٌ كَيْفَ انْعَقَدَ
 أَجْنَاسُهُ فَمَا تَفَاضَّلَ أَنْفُ
 مُتَمَتِّعٌ فِيهِ تَفَاضَّلٌ فَقَدْ
 وَمَا لِيَبْعَ قَبْلَ قَبْضِ مَانِعٍ
 عَلَى الْحُلُولِ وَإِلَى الْأَجَالِ
 لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا حَيْثُ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ
 فِي مَوْضِعٍ آخَرَ إِنْ حُدَّ الْأَمَدُ
 بِالثَّمَنِ الْبَخْسِ أَوْ الْعَالِي مَضَى

٧٠٦. وَمَا يُبَاعُ أَنَّهُ يَاقُوتُهُ أَوْ أَنَّهُ زُجَاجَةٌ مَنَحُوتَةٌ
٧٠٧. وَيُظْهَرُ الْعَكْسُ بِكُلِّ مِثْلٍ مِنْهُمَا جَازٍ بِهِ قِيَامُ مَنْ تَطَلَّعَا

فصل في بيع الطَّعام

٧٠٨. الْبَيْعُ لِلطَّعَامِ بِالطَّعَامِ دُونَ تَنَاجُزٍ مِنَ الْحَرَامِ
٧٠٩. وَالْبَيْعُ لِلصَّنْفِ بِصَنْفِهِ وَرَدَ مِثْلًا بِمِثْلٍ مَقْتَضِي يَدًا يَبْدُ
٧١٠. وَالْبَيْعُ لِلطَّعَامِ قَبْلَ الْقَبْضِ مُتَمَتِّعٌ مَا لَمْ يَكُنْ عَنْ قَرْضٍ
٧١١. وَالْجِنْسُ بِالْجِنْسِ تَفَاضُلًا مُنْعَ حَيْثُ اقْتِيَاتٌ وَادِّخَارٌ يَجْتَمِعُ
٧١٢. وَغَيْرُ مَقْتَاتٍ وَلَا مُدَّخِرٍ يَمُورُ مَعَ تَفَاضُلٍ كَالْخَضِرِ
٧١٣. وَفِي اخْتِلَافِ الْجِنْسِ بِالْإِطْلَاقِ جَازٍ مَعَ الْإِنْجَازِ بِاتِّفَاقٍ
٧١٤. وَيَبْعُ مَعْلُومٌ بِمَا قَدْ جُهِلَ مِنْ جِنْسِهِ تَرَابِينَ لَنْ يُقْبَلَ

فصل في بيع النِّقْدَيْنِ وَالْحَلِيِّ وَشَبِهِهِ

٧١٥. وَالصَّرْفُ أَخْذُ فِضَّةٍ بِذَهَبٍ أَوْ عَكْسُهُ وَمَا تَفَاضَلَ أَيْ
٧١٦. وَالْجِنْسُ بِالْجِنْسِ هُوَ الْمُرَاطَلَةُ بِالْوِزْنِ أَوْ بِالْعَدِّ فَاِلْمُبَادَلَةُ
٧١٧. وَالشَّرْطُ فِي الصَّرْفِ تَنَاجُزٌ فَقَطْ وَمَعَهُ الْمِثْلُ بَشَانٍ يُشْتَرَطُ
٧١٨. وَيَبْعُ مَا حُلِّيَ بِمَا اتَّخَذَا بِغَيْرِ جِنْسِهِ بِتَقْدِيرِ نَقْدًا
٧١٩. وَكُلُّ مَا الْفِضَّةُ فِيهِ وَالذَّهَبُ فَبِالْعُرُوضِ الْبَيْعُ فِي ذَلِكَ وَجَبَ

فصل في بيع الثَّمَارِ وَمَا يُلْحَقُ بِهَا

٧٢٠. يَبْعُ الثَّمَارِ وَالْمَقَاتِي وَالْخَضِرَ بِذَوِ الصَّلَاحِ فِيهِ شَرْطُ مُعْتَبَرٍ
٧٢١. وَحَيْثُ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهَا امْتَنَعَ مَا لَمْ يَكُنْ بِالشَّرْطِ لِلْقَطْعِ وَقَعَ
٧٢٢. وَخِلْفَةُ الْقَصِيلِ مِلْكُهُ حَرِي لِبَائِعٍ إِلَّا بِشَرْطِ الْمُشْتَرِي

٧٢٣. وَلَا يَجُوزُ فِي الثَّمَارِ الْأَجَلُ
إِلَّا بِمَا إِنْهَارُهُ مُتَّصِلُ
٧٢٤. وَغَائِبٌ فِي الْأَرْضِ لَا يُبَاعُ
إِلَّا إِذَا يَخْصُلُ الْإِنْتِفَاعُ
٧٢٥. وَجَائِزٌ فِي ذَلِكَ أَنْ يُسْتَنَى
أَكْثَرُ مِنْ نِصْفٍ لَهُ أَوْ أَذْنَى
٧٢٦. وَدُونَ ثُلُثٍ إِنْ يَكُنْ مَا اسْتُنِيَ
بِعَدَدٍ أَوْ كَيْلٍ أَوْ بِوَزْنٍ
٧٢٧. وَإِنْ يَكُنْ لِثَمَرَاتٍ عَيْنًا
فَمُطْلَقًا يَسُوعُ مَا تَعَيْنَا
٧٢٨. وَفِي عَصِيرِ الْكَرَمِ يُشْرَى بِالذَّهَبِ
أَوْ فِضَّةٍ أَخَذَ الطَّعَامَ يُجْتَنَّبُ

فصل في الجائحة في ذلك

٧٢٩. وَكُلُّ مَا لَا يُسْتَطَاعُ الدَّفْعُ لَهُ
جَائِحَةٌ مِثْلُ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ
٧٣٠. وَالْجَيْشُ مَعْدُودٌ مِنَ الْجَوَائِحِ
كَفَيْتَةٍ وَكَالْعَدُوِّ الْكَاشِحِ
٧٣١. فَإِنْ يَكُنْ مِنْ عَطَشٍ مَا اتَّفَقَا
فَالْوَضْعُ لِلثَّمَنِ فِيهِ مُطْلَقًا
٧٣٢. وَإِنْ تَكُنْ مِنْ غَيْرِهِ فَفِي الثَّمَرِ
مَا بَلَغَ الثُّلُثَ فَأَعْلَى الْمُعْتَبَرِ
٧٣٣. وَفِي الْبَقُولِ الْوَضْعُ فِي الْكَثِيرِ
وَفِي الَّذِي قَلَّ عَلَى الشُّهُورِ
٧٣٤. وَالْحَقْوَانُوعُ الْمَقَاثِي بِالْثَمَرِ
هَنَا وَمَا كَالْيَاسَمِينِ وَالْجَزَرِ
٧٣٥. وَالْقَصَبُ الْحُلُوبِيهِ قَوْلَانِ
كَوَرَقِ الثُّوتِ هُمَا سَيَّانِ
٧٣٦. وَكُلُّهَا الْبَائِعُ ضَامِنٌ لَهَا
إِنْ كَانَ مَا أُجِيعَ قَبْلَ الْإِنْتِهَا

فصل في بيع الرقيق وسائر الحيوان

٧٣٧. يَبِيعُ الرَّقِيقُ أَضْلُهُ السَّلَامَةُ
وَحَيْثُ لَمْ تُذَكَّرْ فَلَا مَلَامَةَ
٧٣٨. وَهُوَ مُبِيعٌ لِلْقِيَامِ عِنْدَمَا
يُوجَدُ عَيْنٌ بِالْمَبِيعِ قَدَمًا
٧٣٩. وَالْعَيْبُ إِمَّا ذُو تَعْلُقٍ حَصَلَ
ثُبُوتُهُ فَيَا يُبَاعُ كَالسَّلَلِ
٧٤٠. أَوْ مَا لَهُ تَعْلُقٌ لَكِنَّهُ
مُتَّقِلٌ عَنْهُ كَمِثْلِ الْجَنَّةِ

فَالرُّدُّ فِي الْجَمِيعِ بِالْإِطْلَاقِ
لَمَنْ يَكُونُ بِالْعُيُوبِ ذَا بَصَرٍ
يَلْزَمُ إِلَّا مَعَ تَدْيِينِ عُرْفٍ
كَانَ عَلَى الْبَائِعِ فِي ذَاكَ الْقَسَمِ
غَيْرِ الْحَقِصِيِّ الْحَلْفُ بِالْبَتِّ اقْتَضَى
يُخْلَفُ وَالْحَلْفُ عَلَى مَا قُرِّرَ
وَلَا لَوْ خَشِيَ حَيْثُ لَا مُجَامَعَةَ
وَأِنْ يَكُنْ ذَاكَ بِطَوْعٍ فَحَسَنَ
عَلَى الْأَصَحِّ بِالرَّقِيقِ اخْتَصَّتْ
مَعَ اعْتِرَافٍ أَوْ ثُبُوتِ عِلْمِهِ
بِالْعِلْمِ وَالظَّاهِرُ بِالْبَتِّ حَفِصِي
بِهِ الْمُبِيعُ لَا الْيَمِينُ رُدًّا
وَشَرْطُهَا مُكْتَبٌ بِمِلْكٍ مُطْلَقًا
وَشَبْهُهُ اشْتِنَاءُ لِلرُّكُوبِ
شِرَاؤُهُ عَلَى اشْتِرَاطِ حَمْلِهِ
لَمْ يَمْتَنِعْ عَلَى الْأَصَحِّ بَيْنُعُهَا
يَصَحُّ بَيْنُعُهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ
قَرَارِهِ مِمَّا ابْتِيعَ فِيهِ حَلٌ
وَأِنْ تَقَعَ إِقَالَةُ لَا تُرْتَضَى
مِنْ أُمَّهَمُ إِلَّا مَعَ الْإِنْغَارِ

٧٤١. أَوْ بَائِنٌ كَالزَّوْجِ وَالْإِبَاقِ
٧٤٢. إِلَّا بِأَوَّلِ بِمَا مِنْهُ ظَهَرَ
٧٤٣. وَالْحَلْفُ فِي الْحَقِصِيِّ مِنْهُ وَالْحَلْفُ
٧٤٤. وَحَيْثُ لَا يَثْبُتُ فِي الْغَيْبِ الْقَدَمُ
٧٤٥. وَهُوَ عَلَى الْعِلْمِ بِمَا يَخْفَى وَفِي
٧٤٦. وَفِي نُكُولِ بَائِعٍ مِنْ اشْتَرَى
٧٤٧. وَلَيْسَ فِي صَغِيرَةِ مُوَاضِعَةٍ
٧٤٨. وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ تَعْجِيلِ الثَّمَنِ
٧٤٩. وَالْبَيْعُ مَعَ بَرَاءَةٍ إِنْ نُصَّتْ
٧٥٠. وَالْفَسْخُ إِنْ عَيَّبَ بَدَأَ مِنْ حُكْمِهِ
٧٥١. وَيُخْلَفُ الْبَائِعُ مَعَ جَهْلِ الْحَقِصِيِّ
٧٥٢. وَحَيْثُمَا نُكُولُهُ تَبَدَّا
٧٥٣. وَبَعْضُهُمْ فِيهَا الْجَوَازُ أَطْلَقَا
٧٥٤. وَالْيَوْمُ وَالْيَوْمَانِ فِي الْمَرْكُوبِ
٧٥٥. وَلَمْ يَجُزْ فِي الْحَيَوَانِ كُلِّهِ
٧٥٦. وَذَاتُ حَمَلٍ قَدْ تَدَانَى وَضَعُهَا
٧٥٧. كَذَا الْمَرِيضُ فِي سِوَى السِّيَاقِ
٧٥٨. وَالْعَبْدُ فِي الْإِبَاقِ مَعَ عِلْمِ مَحَلِّ
٧٥٩. وَالْبَائِعُ الصَّامِنُ حَتَّى يُقْبَضَا
٧٦٠. وَامْتَنَعَ التَّفْرِيقُ لِلصَّغَارِ

٧٦١. ثُمَّ بِالْإِجْبَارِ عَلَى الْجَمْعِ الْقَضَا
وَالْحُمْلُ عَيْبٌ قِيلَ بِالْإِطْلَاقِ
٧٦٢. وَالْإِفْتِضَاضُ فِي سَوَى الْوَحْشِ الدَّنِيِّ
وَالْحُمْلُ لَا يَثْبُتُ فِي أَقَلِّ مِنْ
٧٦٣. وَلَا تَحْرُكُ لَهُ يَثْبُتُ فِي
ثَلَاثَةٍ مِنَ الشُّهُورِ فَاسْتَبَيْنَ
٧٦٤. مَا دُونَ عِدَّةِ الْوَفَاةِ فَاغْرِفْ
بِهَا وَلَا يُنْظَرُ فِيهِمْ لِصِفَةِ
٧٦٥. وَيُثْبِتُ الْعُيُوبَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ
٧٦٦.

فصل

٧٦٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْكِلَابَ الْمَاشِيَةَ
وَعِنْدَهُمْ قَوْلَانِ فِي ابْتِياعِ
٧٦٨. وَيَبْعُ مَا كَالشَّاةِ وَاسْتِثْنَاءِ
٧٦٩. أَوْ قَدَرِ رَطَلَيْنِ مَعًا مِنْ شَاةٍ
وَلَيْسَ يُعْطَى فِيهِ لِلتَّضَحُّجِ
٧٧٠. وَالْخُلْفُ فِي الْجِلْدِ وَفِي الرَّأْسِ صَدْرُ
وَفِي الضَّمَانِ إِنْ تَفَانَى أَوْ سُلِبَ
٧٧١. وَتُجَبَّرُ الْآبِي عَلَى الذَّكَاءِ
مِنْ غَيْرِهِ لَحْمًا عَلَى الصَّحِيحِ
٧٧٢. مَشْهُورُهَا الْجَوَازُ فِي حَالِ السَّفَرِ
ثَالِثُهَا فِي الْجِلْدِ وَالرَّأْسِ يَجِبُ
٧٧٣.

فصل في بيع الدين والمقاصة فيه

٧٧٤. مِمَّا يَجُوزُ الْبَيْعُ الدِّينِ
وَأَيْنَمَا يَجُوزُ مَعَ حُضُورِ مَنْ
٧٧٥. وَكَوْنِهِ لَيْسَ طَعَامٌ يَبْعُ
وَفِي طَعَامٍ إِنْ يَكُنْ مِنْ قَرْضٍ
٧٧٦. وَالْإِفْتِضَاءُ لِلدُّيُونِ مُحْتَلَفٌ
مُسَوَّغٌ مِنْ عَرْضٍ أَوْ مِنْ عَيْنٍ
أَقْرَبَ بِالْذِّينِ وَتَعْجِيلِ الثَّمَنِ
وَيَبْعُهُ بِغَيْرِ جَنْسٍ مَزْعِي
يَجُوزُ الْإِبْتِياعُ قَبْلَ الْقَبْضِ
وَالْحُكْمُ قَبْلَ أَجَلٍ لَا يَخْتَلِفُ
٧٧٧. ٧٧٨.

٧٧٩. والمِثْلُ مَطْلُوبٌ وَذُو اعْتِبَارٍ
 ٧٨٠. والعَيْنُ فِيهِ مَعَ بُلُوغِ أَجَلٍ
 ٧٨١. وَغَيْرُ عَيْنٍ بَعْدَهُ مِنْ سَلَفٍ
 ٧٨٢. وَإِنْ يَكُنْ مِنْ سَلَمٍ بَعْدَ الْأَمَدِ
 ٧٨٣. وَيُقْتَضَى الدَّيْنُ مِنَ الدَّيْنِ فِي
 ٧٨٤. فَمَا يَكُونَانِ بِهِ عَيْنًا إِلَى
 ٧٨٥. فَمَا اخْتِلَافٌ وَحُلُولٌ عَمَّهُ
 ٧٨٦. وَفِي تَأْخُرِ الَّذِي يُمَازِلُ
 ٧٨٧. وَفِي اللَّذَيْنِ فِي الْحُلُولِ اتَّفَقَا
 ٧٨٨. وَذَلِكَ فِي الْعَرَضَيْنِ لَا الْمَثَلَيْنِ حَلٌ
 ٧٨٩. وَفِي تَوَافُقِ الطَّعَامَيْنِ اقْتِنَافِي
 ٧٩٠. وَفِي اخْتِلَافٍ لَا يَجُوزُ إِلَّا
 ٧٩١. وَإِنْ يَكُونَا مِنْ مَبِيعٍ وَوَقَعَ
 ٧٩٢. وَفِي اتِّفَاقٍ أَجَلِيٍّ مَا اتَّفَقَا
 ٧٩٣. وَشَرَطُ مَا مِنْ سَلَفٍ وَيَبِيعُ
 ٧٩٤. وَالْخُلْفُ فِي تَأْخُرِ مَا كَانَ
- فِي الْجِنْسِ وَالصِّفَةِ وَالْمِقْدَارِ
 صَرَفٌ وَمَا تَشَاوُهُ إِنْ عَجَلَا
 خُذَ فِيهِ مِنْ مُعَجَّلٍ مَا تَضَطَّفِي
 فَالْوَصْفُ فِيهِ السَّمْحُ جَائِزٌ فَقَدْ
 عَيْنٌ وَعَرَضٌ وَطَعَامٌ قَدْ يَفِي
 مُمَازِلٌ وَذِي اخْتِلَافٍ فُضِّلَا
 يَجُوزُ فِيهِ صَرَفٌ مَا فِي الدَّمَّةِ
 مَا كَانَ أَشْهَبُ بِمَنْعٍ قَائِلُ
 عَلَى جَوَازِ الْإِنْتِصَافِ اتَّفَقَا
 بِحَيْثُ حَلًّا أَوْ تَوَافُقَ الْأَجَلِ
 حَيْثُ يَكُونَانِ مَعًا مِنْ سَلَفٍ
 إِنْ كَانَ كُلُّ مِثْلٍ مِنْهُمَا قَدْ حَلَا
 فِيهِ بِالْإِطْلَاقِ اخْتِلَافٌ امْتَنَعَ
 هُوَ لَدَى أَشْهَبَ غَيْرُ مُتَقَى
 حُلُولُ كُلِّ وَاتِّفَاقُ النَّوْعِ
 نَالُهُمَا مَعَ سَلَمٍ قَدْ حَانَا

فصل في الحوالة

٧٩٥. وَامْتَنَعَ حَوَالَةُ بَشِيٍّ لَمْ يَحِلْ
 ٧٩٦. وَبِالرَّضَا وَالْعِلْمِ مِنْ مُحَالٍ
 ٧٩٧. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحَالَ إِلَّا
- وَبِالَّذِي حَلَّ بِالْإِطْلَاقِ أَحِلْ
 عَلَيْهِ فِي الْمَشْهُورِ لَا تُبَالِ
 فِيمَا يُجَانِسُ لَدَيْنِ حَلًّا

٨٣٤. وَيَبْعُ مَنْ وَصِيَ لِلْمَحْجُورِ
 ٨٣٥. وَجَارَ يَبْعُ حَاضِنٍ بِشَرَطِ أَنْ
 ٨٣٦. عِشْرِينَ دِينَارًا مِنَ الشَّرْعِيِّ
 ٨٣٧. وَمَا اشْتَرَى الْمَرِيضُ أَوْ مَا بَاعَا
 ٨٣٨. فَإِنْ يَكُنْ حَابِي بِهِ فَالْأَجْنَبِي
 ٨٣٩. وَمَا بِهِ الْوَارِثُ حَابِي مُنْعَا
 ٨٤٠. وَكُلُّ مَا الْقَاضِي يَبْعُ مُطْلَقًا
 ٨٤١. وَالْخُلْفُ فِيمَا بَاعَهُ الْوَصِيُّ
 ٨٤٢. إِلَّا بِمَا الْيَنْعُ بِهِ يَكُونُ
- إِلَّا لِقِصَصٍ مِنَ الْمَحْظُورِ
 أَهْمِلَ مُحْضُونَ وَلَا يَعْلُو الثَّمَنُ
 فِضْيَةٌ وَذَا عَلَى الْمَرْضِيِّ
 إِنْ هُوَ مَاتَ يَأْبَى الْامْتِنَاعَا
 مِنْ ثُلُثِهِ يَأْخُذُ مَا بِهِ حُبِي
 وَإِنْ يُجِزُهُ الْوَارِثُونَ اتَّبَعَا
 يَبْعُ بِرَأْيِهِ بِهِ تَحَقُّقَا
 أَوْ وَارِثٌ وَمَنْعُهُ الْمَرْضِيُّ
 بِرَسْمٍ أَنْ تُقْضَى بِهِ الدِّيُونُ

فصل [ومن أصم أبكم العقود]

٨٤٣. وَمَنْ أَصَمَّ أَبْكَمَ الْعَقُودُ
 ٨٤٤. بِمُقْتَضَى إِشَارَةٍ قَدْ أَفْهَمَتْ
 ٨٤٥. فَإِنْ يَكُنْ مَعَ ذَاكَ أَعْمَى امْتَنَعَا
 ٨٤٦. كَذَلِكَ لِلْمَجْنُونِ وَالصَّغِيرِ
 ٨٤٧. وَذُو الْعَمَى يَجُوزُ الْاِبْتِياعُ لَهُ
 ٨٤٨. وَبَعْضُهُمْ فَرَقَ بَيْنَ مَنْ وَلَدَ
- جَائِزَةٌ وَيَشْهَدُ الشُّهُودُ
 مَقْصُودُهُ وَبِرِضَاهُ أَعْلَمَتْ
 لِفَقْدِهِ الْإِفْهَامُ وَالْفَهْمُ مَعَا
 يُنْمَعُ وَالسَّكْرَانُ لِلْجُمْهُورِ
 وَيَنْعُهُ وَكُلُّ عَقْدٍ أَعْمَلَهُ
 أَعْمَى وَمَنْ عَمَاهُ مِنْ بَعْدٍ وَجِدَ

فصل في اختلاف المتبايعين

٨٤٩. وَحَيْثُمَا اخْتَلَفَ بَائِعٌ وَمَنْ
 ٨٥٠. وَلَمْ يَقِفْ مَا يَبْعُ فَالْفَسْخُ إِذَا
 ٨٥١. وَالْبَدْءُ بِالْبَائِعِ ثُمَّ الْمُشْتَرِي
- مِنْهُ اشْتَرَى إِنْ كَانَ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ
 مَا حَلَفَا أَوْ نَكَلَا قَدْ أَنْفَذَا
 فِي الْأَخْذِ وَالْيَمِينِ ذُو تَخِيرٍ

وَقِيلَ إِنَّ تَحَالَفَا الْفَسْخُ مَضَى
حُكْمَ وَسُخْنُونَ لَهُ قَدْ نَقَلَا
وَذَا الَّذِي بِهِ الْقَضَاءُ قَدْ جَرَى
تَفَاسَخَا بَعْدَ الْيَمِينِ أَبَدًا
بِقِيَمَةٍ فَذَاكَ يَوْمَ يَبْعَا
فِي أَجَلٍ تَفَاسَخَا بَعْدَ الْحَلْفِ
يَبْعُدُ وَالْعُرْفُ بِهِ قَدْ عُدِمَا
لِبَائِعٍ نَهَجَ الْيَمِينِ سَالِكِ
لِحَافِظِ الْمَذْهَبِ مَنْقُولَانِ
حَتَّى يَقُولَ إِنَّهُ لَمْ يَنْقُضْ
فِي الْقَبْضِ فِيمَا يَبْعُهُ نَقْدًا عُرِفَ
مُسْتَضْحَبِ النَّقْدِ وَلَوْ بَعْدَ مَدَا ()
مَا لَمْ يُجَاوِزْ حَدَ الْإِيتِيَاعِ
جَارٍ كَقَبْضِ حُكْمُهُ قَدْ سَلَفَا
أَوْ صِحَّةٍ فِي كُلِّ فِعْلٍ فِعْلٍ
عَلَى خِلَافِ ذَاكَ ذُو اسْتِقْرَارٍ
فِيهِ يُرَدُّ بَيْعُهُ بَعْدَ الْحَلْفِ
وَيَبْدَأُ الْيَمِينُ مَنْ يَبِيعُ
وَأَنْ يَقُتَ فَلَا جَهْدَ الْحَاكِمِ
بِأَنَّهُ فِي سَفْهِ قَدْ وَقَعَا

٨٥٢. ثُمَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ بَعْدَ الرِّضَا
٨٥٣. وَقِيلَ لَا يُجْتَنَبُ فِي الْفَسْخِ إِلَى
٨٥٤. وَإِنْ يَقُتَ فَالْقَوْلُ لِلَّذِي اشْتَرَى
٨٥٥. وَإِنْ يَكُنْ فِي جَنْبِهِ الْخُلْفُ بَدَا
٨٥٦. وَمَا يَفُوتُ وَاقْتَضَى الرُّجُوعَا
٨٥٧. وَحَيْثُمَا الْمَيْعُ بَاقٍ وَاخْتَلَفَ
٨٥٨. وَقِيلَ ذَا إِنْ ادَّعَى الْمُتَبَاعُ مَا
٨٥٩. وَإِنْ يَقُتَ فَالْقَوْلُ عِنْدَ مَالِكٍ
٨٦٠. وَقِيلَ لِلْمُتَبَاعِ وَالْقَوْلَانِ
٨٦١. وَفِي انْقِضَاءِ أَجَلٍ بِذَا قُضِيَ
٨٦٢. وَالْقَوْلُ قَوْلُ مُشْتَرٍ بَعْدَ الْحَلْفِ
٨٦٣. وَهُوَ كَذَا لِبَائِعٍ فِيمَا عَدَا
٨٦٤. كَالدُّورِ وَالرَّقِيقِ وَالرِّبَاعِ
٨٦٥. وَالْقَبْضُ لِلسَّلْعَةِ فِيهِ اخْتِلَافَا
٨٦٦. الْقَوْلُ قَوْلُ مُدَّعٍ لِلأَصْلِ
٨٦٧. مَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَاكَ عُرْفُ جَارٍ
٨٦٨. وَتَابِعُ الْمَيْعِ كَالسَّرَجِ اخْتِلَفَ
٨٦٩. وَذَاكَ إِنْ لَمْ يَقُتِ الْمُبِيعُ
٨٧٠. وَذَا الَّذِي قَالَ بِهِ ابْنُ الْقَاسِمِ
٨٧١. وَيَبْعُ مَنْ رُشِّدَ كَالدَّارِ ادَّعَى

فصل في الغبن

٩١٠. وَمَنْ يَغْنَبُ فِي مَبِيعٍ قَامَا
 ٩١١. وَأَنْ يَكُونَ جَاهِلًا بِمَا صَنَعَ
 ٩١٢. وَعِنْدَ ذَلِكَ يُفْسَخُ بِالْأَحْكَامِ
- فَشَرْطُهُ أَنْ لَا يَجُوزَ الْعَامَا
 وَالْغَبْنُ بِالثَّلَاثِ فَمَا زَادَ وَقَعَ
 وَلَيْسَ لِلْعَارِفِ مِنْ قِيَامِ

فصل في الشفعة

٩١٣. وَفِي الْأُصُولِ شُفْعَةٌ مِمَّا شَرِعَ
 ٩١٤. وَمِنْهُ يَنْشُرُ وَكَفَخِلِ النَّخْلِ
 ٩١٥. وَالْمَاءُ تَابِعٌ لَهُ فِيهِ أَحْكَمُ
 ٩١٦. وَالْفُرْنُ وَالْحَمَّامُ وَالرَّحَى الْقَضَا
 ٩١٧. وَفِي الشُّبَّارِ شُفْعَةٌ إِنْ تَنَقَّسِمَ
 ٩١٨. وَمِنْهُ مَشْتَرَكٌ مِنَ الثَّمَرِ
 ٩١٩. وَلَمْ تُبَيَّحْ لِلْجَارِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
 ٩٢٠. وَالْحَيَّوانُ كُلُّهُ وَالْبَيْرُ
 ٩٢١. وَفِي الزُّرُوعِ وَالْبُقُولِ وَالْخَضَرِ
 ٩٢٢. وَتَخْلَعُ حَيْثُ تَكُونُ وَاحِدَةً
 ٩٢٣. مَا لَمْ تُصَحَّحْ بِقِيَمَةٍ تَجِبُ
 ٩٢٤. وَالْخُلْفُ فِي صِنْفِ الْمَقَاتِيِ اشْتَهَرَ
 ٩٢٥. وَالشَّرْكُ لِلْقِيَامِ فَوْقَ الْعَامِ
 ٩٢٦. وَغَائِبٌ بَاقٍ عَلَيْهَا وَكَذَا
 ٩٢٧. وَالْأَبُ وَالْوَصِيُّ مَهْمَا غَفَلَ
- فِي ذِي الشِّيَاعِ وَبِحَدِّ تَمْتَنِعَ
 تَدْخُلُ فِيهَا تَبَعًا لِلْأَصْلِ
 وَوَخْدُهُ إِنْ أَرْضُوهُ لَمْ تُقَسِّمِ
 بِالْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ فِيهَا قَدْ مَضَى
 وَذَا إِنْ الْمَشْهُورُ فِي ذَاكَ التُّزِمَ
 لِلْيُبْسِ إِنْ بَدَوُ الصَّلَاحِ قَدْ ظَهَرَ
 وَفِي طَرِيقِ مُنْعَتٍ وَأَنْدَرِ
 وَجُمْلَةُ الْعُرُوضِ فِي الْمَشْهُورِ
 وَفِي مُعَيَّبٍ فِي الْأَرْضِ كَالْجَزَرِ
 وَشَبْهَهَا فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدَةِ
 كَذَاكَ ذُو التَّعْوِيضِ ذَا فِيهِ يَجِبُ
 وَالْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ فِيهِ مُعْتَبَرُ
 يُسْقِطُ حَقَّهُ مَعَ الْمَقَامِ
 ذُو الْعُذْرِ لَمْ يَجِدْ إِلَيْهَا مَنَقَذًا
 عَنْ حَدِّهَا فَحُكْمُهَا قَدْ بَطَلَ

فَلِلشَّفِيعِ مَعَ يَمِينِهِ الْقَضَا
 أَسْقَطَ قَبْلَ الْبَيْعِ لَا عِلْمَ الثَّمَنِ
 بِثَمَنِ أَعْلَى وَبِالنَّقْصِ الشَّرَا
 وَالْمَنْعُ فِي التَّبَرُّعَاتِ مُفْتَرَضُ
 وَالذُّورِ وَالْحُكْمُ بِالامْتِنَاعِ
 فِي الْأَخْذِ أَوْ فِي التَّرْكِ فِي الْمَشْهُورِ
 هِبَتُهَا وَإِزْنُهَا لَنْ يُحْطَلَ
 فَالْقَوْلُ قَوْلُ مُشْتَرٍ مَعَ الْحِلْفِ
 وَقِيلَ مُطْلَقًا وَلَا يُعْتَمَدُ
 وَبِاخْتِيَارِ لِلشَّفِيعِ مُحْكَمُ
 بَيْنَ الشَّقْصِ حَيْزَ التَّبَرُّعِ
 وَخَصْمُهُ يَمِينُهُ مُعَيَّنَةٌ
 يُمْنَعُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ مَا يَرَى
 فِي صَفَقَاتٍ مَا يَشَاءُ التَّزَمَا
 أَنْ يَشْفَعُوا مَعَهُ بِقَدْرِ الْأَنْصَابِ
 عَنِ الشَّفِيعِ حُطٌّ بِاتِّفَاقٍ
 عَلَى الشَّفِيعِ لِاقْتِضَاءِ مَا نَعِ
 مُسْتَشْفِعٍ لِمُشْتَرٍ مِنَ الثَّمَنِ
 مِنْ جِنْسٍ أَوْ حُلُولٍ أَوْ تَأْخُرِ
 قِيلَ لَهُ سُقْ ضَامِنًا أَوْ عَجَلِ

٩٢٨. وَإِنْ يُنَازَعُ مُشْتَرٍ فِي الْإِنْقِضَا
 ٩٢٩. وَلَيْسَ الْإِسْقَاطُ بِإِلَازِمٍ لِمَنْ
 ٩٣٠. كَذَلِكَ لَيْسَ لِزَمَانٍ مِنْ أَخِيرًا
 ٩٣١. وَشُفْعَةٌ فِي الشَّقْصِ يُعْطَى عَنْ عَوَضٍ
 ٩٣٢. وَالْخُلْفُ فِي أَكْثَرِ بَيْعِ الرِّبَاعِ
 ٩٣٣. وَلَيْسَ لِلشَّفِيعِ مِنْ تَأْخِيرِ
 ٩٣٤. وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ شُفْعَةٍ وَلَا
 ٩٣٥. وَحَيْثُمَا فِي ثَمَنِ الشَّقْصِ اخْتِلَافُ
 ٩٣٦. إِنْ كَانَ مَا ادَّعَاهُ لَيْسَ يَنْعَدُ
 ٩٣٧. وَابْنُ حَيِّبٍ قَالَ بَلْ يَقْوَمُ
 ٩٣٨. وَمَنْ لَهُ الشُّفْعَةُ مَهْمَا يَدَّعِي
 ٩٣٩. فَمَا ادَّعَاهُ فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ
 ٩٤٠. وَالشَّقْصُ لِاثْنَيْنِ فَاغْلِبْ مُشْتَرَى
 ٩٤١. إِنْ كَانَ مَا اشْتَرَى صَفَقَةً وَمَا
 ٩٤٢. وَالشُّرَكَاءُ لِلشَّفِيعِ وَجَبَا
 ٩٤٣. وَمَا بِعَيْبٍ حُطٌّ بِالْإِطْلَاقِ
 ٩٤٤. وَلَا يُحِيلُ مُشْتَرٍ لِبَائِعِ
 ٩٤٥. وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَضْمَنَ عَنْ
 ٩٤٦. وَيَلْزَمُ الشَّفِيعَ حَالُ مَا اشْتَرَى
 ٩٤٧. وَحَيْثُمَا الشَّفِيعُ لَيْسَ بِالْمَالِي

٩٨٧. وَالْحَلِيُّ لَا يُقَسِّمُ بَيْنَ أَهْلِهِ
 ٩٨٨. وَأَجْرُ مَنْ يَقْسِمُ أَوْ يُعَدِّلُ
 ٩٨٩. كَذَلِكَ الْكَاتِبُ لِلْوَثِيقَةِ
 ٩٩٠. وَأَجْرَةُ الْكَيْيَالِ فِي التَّكْسِيرِ
 ٩٩١. كَذَلِكَ فِي الْمَوْزُونِ وَالْمَكِيلِ
 إِلَّا بِوَزْنٍ أَوْ بِأَخْذِ كُلِّهِ
 عَلَى الرَّوُوسِ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ
 لِلْقَاسِمِينَ مُقْتَفٍ طَرِيقَهُ
 مِنْ بَائِعٍ تُؤْخَذُ فِي الْمَشْهُورِ
 الْحُكْمُ ذَا مِنْ غَيْرِ مَا تَفْصِيلِ

فصل في المعاوضة

٩٩٢. يَجُوزُ عَقْدُ الْبَيْعِ بِالتَّعْوِضِ
 ٩٩٣. مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْأَصْلِ زَرْعٌ أَوْ ثَمَرٌ
 ٩٩٤. وَصَحَّ بِالْمَأْبُورِ حَيْثُ يُشْتَرَطُ
 ٩٩٥. وَسَائِغٌ لِلْمَتَعَاوِضَيْنِ
 ٩٩٦. لِأَجْلِ مَا كَانَ مِنَ التَّفْضِيلِ
 ٩٩٧. وَجَائِزٌ فِي الْحَيَوانِ كُلِّهِ
 فِي جُمْلَةِ الْأَصُولِ وَالْعُرُوضِ
 لَمْ يُؤْبَرَأْ فَمَا انْعِقَادُهُ يَقْرُ
 مِنْ جِهَةٍ فَقَطْ أَوْ بَقِيَا مَعًا فَقَطْ
 مِنْ جِهَةٍ فَقَطْ مَزِيدُ الْعَيْنِ
 بِالنَّقْدِ وَالْخُلُولِ وَالتَّاجِيلِ
 تَعَاوُضٌ وَإِنْ يَكُنْ بِمِثْلِهِ

فصل في الإقالة

٩٩٨. إِقَالَةُ تَجُوزُ فِيمَا حَلًا
 ٩٩٩. وَلِلْمُقَالِ صِحَّةُ الرُّجُوعِ
 ١٠٠٠. وَفِي الْقَدِيمِ مِنْهُ لَا مُحَالَه
 ١٠٠١. بَعْدَ الْيَمِينِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
 ١٠٠٢. وَالْفَسْخُ فِي إِقَالَةٍ مِمَّا انْتَهَجَ
 ١٠٠٣. إِلَّا إِذَا الْمُقَالُ بِالرَّضَا دَفَعَ
 ١٠٠٤. وَلَا يُقَالُ حَيْثُ لَمْ يَأْتِ الْأَجَلُ
 بِالْمِثْلِ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقْلًا
 بِحَادِثٍ يَخْدُثُ فِي الْمَبِيعِ
 بِزَائِدٍ إِنْ كَانَ فِي الْإِقَالَةِ
 يَعْلَمُهُ فِيمَا مَضَى مِنْ زَمَنِ
 بِالصَّنْعَةِ التَّغْيِيرِ كَالْغَزْلِ انْتِهِجَ
 لِمَنْ أَقَالَ أَجْرَةً لِمَا صَنَعَ
 بِثَمَنِ أَذْنَى وَلَا وَقَفَتْ أَقْلُ

١٠٠٥. أَوْ تَمَنَّى أَكْثَرَ مِنْهُ لِأَمَدٍ
 ١٠٠٦. وَهِيَ إِذَا كَانَتْ بِمِثْلِ الْمَالِ
 ١٠٠٧. وَمُشْتَرٍ أَمَّا مَهْمَا اشْتَرَطَا
 ١٠٠٨. بِالْتَّمَنِ الْأَوَّلِ فَهُوَ جَائِزٌ
 ١٠٠٩. وَسُوءَتْ إِقَالَةٌ فِيهَا أَكْثَرِي
- أَبْعَدَ مِمَّا كَانَ فِيهِ الْمُعْتَمَدُ
 جَائِزَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ حَالٍ
 أَخَذَ الْمُبِيعُ إِنْ يَبِيعُ تَعَبًا
 وَالْمُشْتَرِي بِهِ الْمُبِيعُ حَائِزٌ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ أَعْطَى الْكَرَاءَ الْمُكْتَرِي

فصل في التولية والتصيير

١٠١٠. تَوَلِيَةُ الْمُبِيعِ جَائِزَةٌ مُطْلَقًا
 ١٠١١. وَالشَّرْطُ فِي التَّصْيِيرِ أَنْ يُقَدَّرَا
 ١٠١٢. وَالْعَرَضُ صَيِّرُهُ بِلَا مُنَازَعَةٍ
 ١٠١٣. وَجَائِزٌ فِيهِ مَزِيدُ الْعَيْنِ
 ١٠١٤. وَالْخُلْفُ فِي تَصْيِيرِ مَا كَالِشُكْنَى
 ١٠١٥. وَامْتَنَعَ التَّصْيِيرُ لِلصَّبِيِّ
 ١٠١٦. وَالْأَبُ كَالْوَصِيِّ فِي التَّصْيِيرِ
- وَلَيْسَ فِي الطَّعَامِ ذَلِكَ مُتَقَى
 دَيْنٌ وَالْانْجَازُ لِمَا تَصَيَّرَا
 وَالْحَيَوَانُ حَيْثُ لَا مُوَاضَعَةٌ
 حَيْثُ يَقْلُ عَنْهُ قَدْرُ الدِّينِ
 أَوْ تَمَرٍ مُعَيَّنٍ لِيُجَنَى
 إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا أَبٍ أَوْ وَصِيٍّ
 تَخِيًّا بِالْجَهْلِ لِلْمَحْجُورِ

فصل في السلم

١٠١٧. فِيهَا عِدَا الْأَصُولِ جَوِزُ السَّلَمِ
 ١٠١٨. وَالشَّرْحُ لِلدَّامَةِ وَصَفٌ قَامَا
 ١٠١٩. وَشَرَطُ مَا يُسَلَّمُ فِيهِ أَنْ يُرَى
 ١٠٢٠. مِنْ كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ وَذَرَعَ أَوْ عَدَدَ
 ١٠٢١. وَشَرَطُ رَأْسِ الْمَالِ أَنْ لَا يُحْظَلَ
 ١٠٢٢. وَجَازَ إِنْ أَخَّرَ كَالْيَوْمَيْنِ
- وَلَيْسَ فِي الْمَالِ وَلَكِنْ فِي الدَّامِ
 يَقْبَلُ الْإِلْتِزَامُ وَالْإِلْزَامَا
 مُصِيفًا مُوَجَّلًا مُقَدَّرًا
 مِمَّا يُصَابُ غَالِبًا عِنْدَ الْأَمَدِ
 فِي ذَلِكَ دَفْعُهُ وَأَنْ يُعَجَّلَا
 وَالْعَرَضُ فِيهِ بِخِلَافِ الْعَيْنِ

١٠٦٠. بِقَدْرِ مَا بَقِيَ لِلْحَصَادِ مِنْ بَعْدِ رَغِي حَظِّهِ الْمُعْتَادِ
 ١٠٦١. وَإِنْ تَقَعُ وَقَدْ تَنَاهَى الْفُرْقَةُ فَالزَّوْجُ دُونَ شَيْءٍ اسْتَحَقَّهُ
 ١٠٦٢. وَنُزِّلَ الْوَارِثُ فِي التَّأْنِيثِ وَعَكْسِهِ مَنَزَلَةُ الْمُورُوثِ

فصل في اختلاف المكري والمكثري

١٠٦٣. الْقَوْلُ لِلْمُكْثَرِيِّ مَعَ الْحَلْفِ اعْتُمِدَ فِي مُدَّةِ الْكِرَاءِ حَيْثُ يَتَّقَدُ
 ١٠٦٤. وَمَعَ سَكْنِ الْمُكْثَرِ وَمَا نَقَدَ تَحَالَفًا وَالْفَسْخُ فِي بَاقِي الْأَمَدِ
 ١٠٦٥. ثُمَّ يُوَدِّي مَا عَلَيْهِ حَلَفًا فِي أَمَدِ السُّكْنَى الَّذِي قَدْ سَلَفًا
 ١٠٦٦. وَإِنْ يَكُونَا قَبْلَ سُكْنَى اخْتَلَفَا فَالْفَسْخُ مَهْمَا نَكَلَا أَوْ حَلَفَا
 ١٠٦٧. وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْحَالِفِ فِي لَاحِقِ الزَّمَانِ أَوْ فِي السَّالِفِ
 ١٠٦٨. وَإِنْ يَكُنْ فِي الْقَدْرِ قَبْلَ السُّكْنَى تَحَالَفَا وَالْفَسْخُ بَعْدَ سُنَا
 ١٠٦٩. وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ سَكْنَى أَقْسَمَا وَفَسْخُ بَاقِي مُدَّةٍ قَدْ لَزَمَا
 ١٠٧٠. وَحِصَّةُ السُّكْنَى يُوَدِّي الْمُكْثَرِيُّ إِنْ كَانَ لَمْ يَتَّقَدْ لِمَاضِي الْأَشْهُرِ
 ١٠٧١. وَالْقَوْلُ مِنْ بَعْدِ انْقِضَاءِ الْأَمَدِ لِلْمُكْثَرِيِّ وَالْحَلْفُ إِنْ لَمْ يَتَّقَدْ
 ١٠٧٢. كَذَاكَ حُكْمُهُ مَعَ ادْعَائِهِ لِقَدْرِ بَاقِي مُدَّةِ اخْتِرَائِهِ
 ١٠٧٣. وَالْقَوْلُ فِي الْقَبْضِ فِي الْجِنْسِ لِمَنْ شَهِدَهُ مَعَ حَلْفِهِ حَالِ الزَّمَنِ

فصل في كراء الرواحل والسفن

١٠٧٤. وَفِي الرَّوَاحِلِ الْكِرَاءِ وَالسُّفُنِ عَلَى الصَّهَّانِ أَوْ بَتَعِينَ حَسَنَ
 ١٠٧٥. وَيُمنَعُ التَّأْجِيلُ فِي الْمَضْمُونِ وَمُطْلَقًا جَارَ بِذِي التَّعِينَ
 ١٠٧٦. وَحَيْثُ مَكْثَرٌ لِعُذْرِ يَرْجَعُ فَلَا زَمَ لَهُ الْكِرَاءُ أَجْمَعُ
 ١٠٧٧. وَوَاجِبٌ تَعِينَ وَقْتُ السَّفَرِ فِي السُّفُنِ وَالْمَقَرُّ لِلَّذِي اكْثَرِيَ

١٠٧٨. وَهُوَ عَلَى الْبَلَاغِ إِنْ شَيْءٌ جَرَى فِيهَا فَلَا شَيْءَ لَهُ مِنَ الْكِرَا

فصل في الإجارة

١٠٧٩. الْعَمَلُ الْمَعْلُومُ مِنْ تَعْيِينِهِ يَجُوزُ فِيهِ الْأَجْرُ مَعَ تَبَيُّنِهِ

١٠٨٠. وَلِلْأَجِيرِ أَجْرَةٌ مُكَمَّلَةٌ

١٠٨١. وَالْقَوْلُ لِلْعَامِلِ حَيْثُ يَخْتَلِفُ

١٠٨٢. وَإِنْ جَرَى النِّزَاعُ قَبْلَ الْعَمَلِ

١٠٨٣. وَإِنْ يَكُنْ فِي صِفَةِ الْمَصْنُوعِ

١٠٨٤. فَالْقَوْلُ لِلصَّانِعِ مِنْ بَعْدِ الْحَلْفِ

١٠٨٥. وَإِنْ يَكُنْ مِنْهُ نُكُولٌ حَلَفَا

١٠٨٦. وَالْقَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِ الْمُتَاعِ فِي

١٠٨٧. وَالْقَوْلُ لِلْأَجِيرِ إِنْ كَانَ سَأَلَ

١٠٨٨. بَعْدَ يَمِينِهِ لِمَنْ يُنَاكِزُ

١٠٨٩. وَالْوَصْفُ مِنْ مُسْتَهْلِكٍ لِمَا تَلَفَ

١٠٩٠. وَشَرْطُهُ إِتْيَانُهُ بِمُشَبِّهِ

١٠٩١. فَالْقَوْلُ قَوْلُ خَصْمِهِ فِي وَصْفِهِ

١٠٩٢. وَكُلُّ مَنْ ضَمِنَ شَيْئًا أَتْلَفَهُ

١٠٩٣. وَفِي ذَوَاتِ الْمِثْلِ مِثْلٌ يَجِبُ

فصل في الجعل

١٠٩٤. الْجُعْلُ عَقْدٌ جَائِزٌ لَا يُلْزَمُ

١٠٩٥. وَلَيْسَ يَسْتَحِقُّ مِمَّا يُجْعَلُ

لَكِنْ بِهِ بَعْدَ الشُّرُوعِ يُحْكَمُ

شَيْئًا سِوَى إِذَا يَتِمُّ الْعَمَلُ

١٠٩٦. كَالْحَفْرِ لِلْبُئْرِ وَرَدَّ الْآبِقِ وَلَا يُحْدُ بِزَمَانٍ لِأَثِقِ

فصل في المساقاة

١٠٩٧. إِنَّ الْمَسَاقَاةَ عَلَى الْمُخْتَارِ
 ١٠٩٨. وَالزَّرْعِ لَمْ يَنْبَسْ وَقَدْ تَحَقَّقَا
 ١٠٩٩. وَأَلْحَقُوا الْمُقَاتِي بِالزَّرْعِ وَمَا
 ١١٠٠. وَامْتَنَعَتْ فِي تَخْلِفِ الْإِطْعَامِ
 ١١٠١. وَمَا يَحِلُّ بَيْنَهُ مِنَ الثَّمَرِ
 ١١٠٢. وَفِي مُغَيِّبٍ فِي الْأَرْضِ كَالْجَزْرِ
 ١١٠٣. وَإِنْ بِيَاضٌ قَلَّ مَا بَيْنَ الشَّجَرِ
 ١١٠٤. وَجَازَ أَنْ يَعْمَلَ ذَاكَ الْعَامِلُ
 ١١٠٥. بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا يَزْدَرُغُ
 ١١٠٦. وَحَيْثُمَا اشْتَرَطَ رَبُّ الْأَرْضِ
 ١١٠٧. وَلَا تَصِحَّ مَعَ كِرَاءٍ لَا وَلَا
 ١١٠٨. وَلَا اشْتِرَاطَ عَمَلٍ كَثِيرٍ
 ١١٠٩. وَلَا اخْتِصَاصِهِ بِكَيْلٍ أَوْ عَدَدٍ
 ١١١٠. وَهِيَ بِشَطْرِ أَوْ بِمَا قَدِ اتَّفَقَ
 ١١١١. وَالِدَفْعُ لِلزَّكَاةِ إِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ
 ١١١٢. وَعَاجِزٌ مِنَ حَظِّهِ يُكْمَلُ
 ١١١٣. وَحَيْثُ لَمْ يَنْدُ وَلَا يَوْجَدُ مَنْ
 ١١١٤. فَعَامِلٌ يُلْغَى لَهُ مَا أَنْفَقَا
- لَا زِمَةَ بِالْعَقْدِ فِي الْأَشْجَارِ
 قِيلَ مَعَ الْعَجْرِ وَقِيلَ مُطْلَقًا
 كَالْوَرْدِ وَالْقُطْنِ عَلَى مَا قُدِّمَ
 كَشَجَرِ الْمَوْزِ عَلَى الدَّوَامِ
 وَغَيْرِ مَا يُطْعَمُ مِنْ أَجْلِ الصَّغَرِ
 وَقَصَبِ السُّكَّرِ خُلْفٌ مُعْتَبَرٌ
 وَرَبُّهُ يُلْغِيهِ فَهُوَ مُعْتَقَرٌ
 لَكِنْ بِجُزْءٍ جُزْأَهَا يُبَايِلُ
 مِنْ عِنْدِهِ وَجُزْءُ الْأَرْضِ تَبَعٌ
 فَائِدُهُ فَالْفَسْخُ أَمْرٌ مُقْضِي
 شَرْطُ الْبِيَاضِ لِسَوَى مَنْ عَمِلَا
 يَبْقَى لَهُ كَمَثَلِ حَفْرِ بَيْرٍ
 أَوْ نَخْلَةٍ مِمَّا عَلَيْهِ قَدْ عَقْدَ
 بِهِ وَحَدُّ أَمْدٍ لَهَا يَحِقُّ
 بَيْنَهُمَا بِنِسْبَةِ الْجُزْءِ فَقَطْ
 بِالْبَيْعِ مَعَ بَدْوِ الصَّلَاحِ الْعَمَلِ
 يَنْوُبُ فِي ذَاكَ مَنْابَ مُؤْتَمَنٍ
 وَقَوْلُ خُذْ مَا نَابَ وَاخْرُجْ مُتَقَى

فصل في الاغتراس

١١١٥. والَاغْتِرَاسُ جَائِزٌ لِمَنْ فَعَلَ
مَنْ لَهُ الْبُقْعَةُ أَوْ لَهُ الْعَمَلُ
١١١٦. وَالْحَدُّ فِي خِدْمَتِهِ أَنْ يُطْعِمَا
وَيَقَعَ الْقِسْمُ بِجُزْءٍ عُلِمَا
١١١٧. وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ مِمَّا عَمِلَا
شَيْءٌ إِلَى مَا جَعَلَاهُ أَجَلَا
١١١٨. وَشَرْطُ بُقْيَا غَيْرِ مَوْضِعِ الشَّجَرِ
لِرَبِّ الْأَرْضِ سَائِعٌ إِذَا صَدَرَ
١١١٩. وَشَرْطُ مَا يَثْقُلُ كَالْجِدَارِ
مُتَمَتِّعٌ وَالْعَكْسُ أَمْرٌ جَارٍ
١١٢٠. وَجَازَ أَنْ يُعْطَى بِكُلِّ شَجَرَةٍ
تَنْبُتُ مِنْهُ حِصَّةٌ مُقَدَّرَةٌ

فصل في المزارعة

١١٢١. إِنْ عَمِلَ الْعَامِلُ فِي الْمَزَارَعَةِ
وَالْأَرْضُ مِنْ ثَانٍ فَلَا تَمَانَعُهُ
١١٢٢. إِنْ أَخْرَجَا الْبَذْرَ عَلَى نِسْبَةٍ مَا
قَدْ جَعَلَاهُ جُزْءً بَيْنَهُمَا
١١٢٣. كَالنِّصْفِ أَوْ كَنُصْفِهِ أَوْ السُّدُسِ
وَالْعَمَلُ الْيَوْمَ بِهِ فِي الْأَنْدَلُسِ
١١٢٤. وَالتَّزِمَتْ بِالْعَقْدِ كَالِإِجَارَةِ
وَقِيلَ بَلْ بِالْبَدْءِ لِلْعِمَارَةِ
١١٢٥. وَالدَّرْسُ وَالتَّقْلَةُ مَهْمَا اشْتَرِطَا
مَعَ عَمَلٍ كَانَ عَلَى مَا شَرِطَا
١١٢٦. وَالشَّرْطُ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ مَعْمُورٍ
مِثْلَ الَّذِي أَلْفَى مِنَ الْمُحْظُورِ
١١٢٧. وَلَيْسَ لِلشَّرَكَةِ مَعَهُ مَنْ بَقَا
وَيَبْعُهُ مِنْهُ يَسُوعُ مُطْلَقًا
١١٢٨. وَحَيْثُ لَا يَبِيعَ وَعَامِلٌ زَرْعٍ
فَغَرْمُهُ الْقِيَمَةُ فِيهِ مَا امْتَنَعَ
١١٢٩. وَحَقُّ رَبِّ الْأَرْضِ فِيهَا قَدْ عَمَرَ
بَاقٍ إِذَا لَمْ يَنْبُتِ الَّذِي بَذَرَ
١١٣٠. بَعَكْسٍ مَا كَانَ لَهُ نَبَاتٌ
وَلَمْ يَكُنْ بَعْدَ لَهُ ثَبَاتٌ
١١٣١. وَجَازَ فِي الْبَذْرِ اشْتِرَاكُ وَالْبَقَرِ
إِنْ كَانَ مِنْ نَاحِيَةٍ مَا يُعْتَمَرُ
١١٣٢. وَالزَّرْعُ لِلزَّرْعِ فِي أَشْيَاءٍ
وَرَبُّ الْأَرْضِ يَأْخُذُ الْكِرَاءَ

١١٣٣. كَمَثَلِ مَا فِي الْغَضَبِ وَالطَّلَاقِ
 ١١٣٤. وَالْخُلْفُ فِيهِ هَاهُنَا إِنْ وَقَعَا
 ١١٣٥. قِيلَ لِذِي الْبَذْرِ أَوْ الْحِرَائِهِ
 ١١٣٦. الْأَرْضِ وَالْبَذْرِ وَالْأَعْتِيَارِ
 ١١٣٧. وَقَوْلُ مُدَّعٍ لِعَقْدِ الْإِكْتِرَا
 ١١٣٨. وَحَيْثُ زَارِعٌ وَرَبُّ الْأَرْضِ قَدْ
 ١١٣٩. فَالْقَوْلُ لِلْعَامِلِ وَالْيَمِينِ
- وَمَوْتَ رَوْجَيْنِ وَالْأَسْتِخْقَاقِ
 مَا الشَّرْعُ مُقْتَضٍ لَهُ أَنْ يَمْنَعَا
 أَوْ مُحَرَّرٍ لِاثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثِهِ
 وَفِيهِ أَيْضًا غَيْرُ ذَلِكَ جَارٍ
 لَا الْإِزْدِرَاعَ مَعَ يَمِينٍ أُثْرَا
 تَدَاعِيًا فِي وَصْفِ حَرْثٍ يُعْتَمَدُ
 وَقَلْبُهُمَا إِنْ شَاءَ مُسْتَتِينُ

فصل في الشركة

١١٤٠. شَرَكَةٌ فِي مَالٍ أَوْ فِي عَمَلٍ
 ١١٤١. وَفَسْخُهَا إِنْ وَقَعَتْ عَلَى الذَّمِّ
 ١١٤٢. وَإِنْ يَكُنْ فِي الْعَيْنِ ذَلِكَ اعْتِمَادًا
 ١١٤٣. وَبِالطَّعَامِ جَازَ حَيْثُ اتَّفَقَا
 ١١٤٤. وَجَازَ بِالْعَرْضِ إِذَا مَا قَوْمًا
 ١١٤٥. كَذَا طَعَامُ جِهَةٍ لَا يَمْتَنِعُ
 ١١٤٦. وَالْمَالُ خَلَطُهُ وَوَضْعُهُ يَبْذُ
 ١١٤٧. وَحَيْثُمَا يَشْتَرِكَانِ فِي الْعَمَلِ
 ١١٤٨. وَحَاضِرٌ يَأْخُذُ فَائِدًا عَرْضُ
 ١١٤٩. وَمَنْ لَهُ تَحَرُّفٌ إِنْ عَمِلَهُ
- أَوْ فِيهِمَا تَجَوُّزٌ لَا لِأَجَلٍ
 وَيَقْسِمَانِ الرَّبِيعَ حُكْمٌ مُلْتَزِمٌ
 تَجْزِيَانِ الْجِنْسُ هُنَاكَ اتَّحَدَا
 وَهُوَ لِيَاكٍ بِذَلِكَ مُتَقَى
 مِنْ جِهَةٍ أَوْ جِهَتَيْنِ فَاعْلَمَا
 وَعَيْنٌ أَوْ عَرْضٌ لَدَى الْآخَرَى وَضِعُ
 وَاحِدٍ أَوْ فِي الْإِشْرَاكِ مُعْتَمَدُ
 فَشَرْطُهُ اتِّحَادُ شُغْلٍ وَتَحَلُّ
 فِي غَيْبَةٍ فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ مَرَضُ
 فِي غَيْرِ وَقْتِ تَجَرُّدِهِ الْفَائِدُ لَهُ

فصل في القراض

١١٥٠. إَعْطَاءُ مَالٍ مَنْ بِهِ يُتَاجَرُ
 لِيَسْتَفِيدَ دَافِعٌ وَتَاجِرُ

١١٥١. مَّا يُفَادُ فِيهِ جُزْءٌ يُعْلَمُ
 ١١٥٢. وَالنَّقْدُ وَالْحُضُورُ وَالتَّعْيِينُ
 ١١٥٣. وَلَا يَسُوعُ جَعْلُهُ إِلَى أَجَلٍ
 ١١٥٤. وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ شَيْءٍ يُنْقَرَدُ
 ١١٥٥. وَالْقَوْلُ قَوْلُ عَامِلٍ إِنْ يُخْتَلَفُ
 ١١٥٦. كَذَاكَ فِي ادِّعَائِهِ الْخِسَارَةُ
 ١١٥٧. وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ فِي غَيْرِ السَّفَرِ
 ١١٥٨. وَعِنْدَمَا مَاتَ وَلَا أَمِينَ فِي
 ١١٥٩. رُدَّ إِلَى صَاحِبِهِ السَّهْلُ وَلَا
 ١١٦٠. وَهُوَ إِذَا أَوْصَى بِهِ مُصَدِّقُ
 ١١٦١. وَأَجْرُ مِثْلِ أَوْ قِرَاضٍ مِثْلٍ
- هُوَ الْقِرَاضُ وَيَفْعَلُ يَلْزَمُ
 مِنْ شَرْطِهِ وَيُمْنَعُ التَّضْمِينُ
 وَفَسْحُهُ مُسْتَوْجِبٌ إِذَا نَزَلَ
 بِهِ مِنَ الرِّبْحِ وَإِنْ يَقَعَ يُرَدُّ
 فِي جُزْءِ الْقِرَاضِ أَوْ حَالِ التَّلَفِ
 وَكَوْنُهُ قِرَاضًا أَوْ إِجَارَةً
 نَفَقَةٌ وَالرَّكْ شَرْطٌ لَا يُقَرَّرُ
 وَرَائِهِ وَلَا أَتَوْا بِالْحَلْفِ
 شَيْءٌ مِنَ الرِّبْحِ لَمْ يَكُنْ قَدْ عَمِلَ
 فِي صِحَّةٍ أَوْ مَرَضٍ يُسْتَوْثَقُ
 لِعَامِلٍ عِنْدَ فُسَادِ الْأَصْلِ

بابُ

التبرعات

١١٦٢. الحَبْسُ فِي الْأَصُولِ جَائِزٌ وَفِي
 ١١٦٣. وَلَا يَصِحُّ فِي الطَّعَامِ وَاخْتَلَفَ
 ١١٦٤. وَلِلْكِبَارِ وَالصَّغَارِ يُعَقَّدُ
 ١١٦٥. وَيَجِبُ النَّصُّ عَلَى الثَّمَارِ
 ١١٦٦. وَمَنْ يُحْبِسُ دَارَ سُكْنَاهُ فَلَا
 ١١٦٧. وَنَافِذُ تَحْبِيسٍ مَا قَدْ سَكَنَهُ
 ١١٦٨. إِنْ كَانَ مَا حُبِسَ لِلْكِبَارِ
 ١١٦٩. وَكُلُّ مَا يَشْتَرِطُ الْمُحْبِسُ
 ١١٧٠. مِثْلَ التَّسَاوِيِ وَدُخُولِ الْأَسْفَلِ
 ١١٧١. وَحَيْثُ جَاءَ مُطْلَقًا لَفْظُ الْوَلَدِ
 ١١٧٢. لَا وَلَدُ الْإِنَاثِ إِلَّا حَيْثُمَا
 ١١٧٣. وَمِثْلُهُ فِي ذَا بَنِيٍّ وَالْعَقَبِ
 ١١٧٤. وَالْحَوَازُ شَرْطُ صِحَّةِ التَّحْبِيسِ
 ١١٧٥. لِحَاثِزِ الْقَبْضِ وَفِي الْمَشْهُورِ
 ١١٧٦. وَيُكْتَفَى بِصِحَّةِ الْإِشْهَادِ
 ١١٧٧. وَيَنْفُذُ التَّحْبِيسُ فِي جَمِيعِ مَا
 ١١٧٨. وَالْأَخُ لِلصَّغِيرِ قَبْضُهُ وَجَبَ
 ١١٧٩. وَالْأَبُ لَا يَقْبِضُ لِلصَّغِيرِ مَعَ
- مُنَوَّعِ الْعَيْنِ بِقَصْدِ السَّلَفِ
 فِي الْحَيَوَانِ وَالْعُرُوضِ مَنْ سَلَفَ
 وَلِلْجَنَسَيْنِ وَلَمْ يَنْ سَيُولَدُ
 وَالزَّرْعِ حَيْثُ الْحَبْسُ لِلصَّغَارِ
 يَصِحُّ إِلَّا أَنْ يُعَايِنَ الْخَلَا
 بِمَا كَالَاكْتِرَاءِ مِنْ بَعْدِ السَّنَةِ
 وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْهَبَاتِ جَارِي
 مِنْ سَائِعِ شَرْعًا عَلَيْهِ الْحَبْسُ
 وَيَنْعِي حِظٌّ مَنْ يَفْقِرُ ابْنَتِي
 فَوَلَدُ الذُّكُورِ دَاخِلٌ فَقَدْ
 بِنْتُ لِصُلْبٍ ذَكَرُهَا تَقَدَّمَ
 وَشَامِلٌ ذُرِّيَّتِي فَمُنْسَجِبٌ
 قَبْلَ حُدُوثِ مَوْتٍ أَوْ تَفْلِيسٍ
 إِلَى الْوَصِيِّ الْقَبْضُ لِلْمَخْجُورِ
 إِنْ أَعْوَزَ الْحَوَازُ لِعَذْرِ بَادٍ
 مُحْبَسٌ لِقَبْضِهِ قَدْ قَدَّمَ
 مَعَ اشْتِرَاكِهِ وَبِتَقْدِيمِ مَنْ أَبَ
 كَبِيرِهِ وَالْحَبْسُ إِزْتُ إِنْ وَقَعَ

وَصَحَّ الْحَوْرُ بِوَجْهِ كَافٍ
جُزْءٍ مُعَاشٍ حُكْمُ تَجْبِيسٍ قَفِي
لِنَفْسِهِ وَيَالِغُ مَحْجُورُ
لِلْمَوْتِ لَا يَثْبُتُ حُكْمُ الْحُبْسِ
تَضِيقُ عَمَّنْ دُونَهُ بِهَا أَحَقُّ
يُرَدُّ مُطْلَقًا وَمَعَ عِلْمٍ أَسَا
وَاتَّفَقُوا مَعَ عِلْمِهِ قَبْلَ الشَّرَا
مَنْ فَائِدِ الْمَيْعِ حَتَّى يَتَصِفَ
وَلَيْسَ يَغْدُو حُبْسٌ مَحْلَهُ
ثَمْنُهُ فِي مِثْلِهِ ثُمَّ وَقَفَ
وَطَالِبُ قِسْمَةِ نَفْعٍ لَمْ يُسَيِّ

١١٨٠. إِلَّا إِذَا مَا أَمَكَّنَ التَّلَافِي
١١٨١. وَإِنْ يُقَدِّمُ غَيْرُهُ جَازَ وَفِي
١١٨٢. وَنَافِذُ مَا حَازَهُ الصَّغِيرُ
١١٨٣. وَبِإِنْسِحَابِ نَظَرِ الْمُحْبَسِ
١١٨٤. وَمَنْ لِسُكْنَى دَارٍ تَجْبِيسٍ سَبَقُ
١١٨٥. وَمَنْ يَبِيعُ مَنْ عَلَيْهِ حُبْسًا
١١٨٦. وَالْخَلْفُ فِي الْمَتَاعِ هَلْ يَعْطِي الْكِرَا
١١٨٧. وَيَقْتَضِي الثَّمَنَ إِنْ كَانَ تَلَفَ
١١٨٨. وَإِنْ يَمُتُ مَنْ قَبْلَ لَا شَيْءَ لَهُ
١١٨٩. وَغَيْرُ أَصْلٍ عَادِمِ النَّفْعِ صُرِفَ
١١٩٠. وَلَا تُبَيِّنُ قِسْمَةُ فِي حُبْسٍ

فصل في الصدقة والهبة وما يتعلق بهما

مَوْتٍ وَبِالذَّيْنِ الْمَحِيطِ تُعْتَرَضُ
وَمِلْكُهُمَا بِغَيْرِ إِزْثٍ اتَّقَى
وَالْفُقَرَاءُ وَأُولَى الْأَرْحَامِ
بِهِ عَلَى مَحْجُورِهِ لَنْ يَتَّقَى
وَجَبْرُهُ مِنْهُمَا أَبَاهُ مُتَضَخِّ
بِالْحَوْرِ وَالْخَلْفُ أَتَى هَلْ يُجْبَرُ
لِصَنَفِهِمْ مَنْ جِهَةِ الْمُعَيَّنِ
لِقَبْضِ مَا يُخْتَصُّ بِالصَّغِيرِ

١١٩١. صَدَقَةُ مَحْجُورٍ إِلَّا مَعَ مَرَضٍ
١١٩٢. وَلَا رُجُوعَ بَعْدَ لِلْمَصْدَقِ
١١٩٣. كَذَلِكَ مَا وَهَبَ لِلْإِيَامِ
١١٩٤. وَالْأَبُ حَوْرُهُ لِمَا تَصَدَّقَا
١١٩٥. وَلِلْمُعَيَّنِينَ بِالْحَوْرِ تَصَحَّحَ
١١٩٦. وَفِي سِوَى الْمُعَيَّنِينَ يُؤْمَرُ
١١٩٧. وَالْجَبْرُ مَحْتَمُومٌ بِذِي تَعَيَّنِ
١١٩٨. وَلِلْأَبِ التَّقْدِيمُ لِلْكَبِيرِ

١١٩٩. وَحَوْزٌ حَاضِرٌ لِّغَائِبٍ إِذَا
 ١٢٠٠. وَمَا عَلَى الْبَتِّ لِشَخْصٍ عَيْنًا
 ١٢٠١. وَغَيْرُ مَا يُبْتِ إِذْ يُعَيَّنُ
 ١٢٠٢. وَلِلْأَبِ الْقَبْضُ لِمَا قَدَّ وَهَبَا
 ١٢٠٣. إِلَّا الَّذِي يَهَبُ مِنْ نَقْدِيهِ
 ١٢٠٤. إِلَى أَمِينٍ وَعَنْ الْأَمِينِ
 ١٢٠٥. وَإِنْ يَكُنْ مَوْضِعَ سُكْنَاهُ يَهَبُ
 ١٢٠٦. وَمَنْ يَصِحُّ قَبْضُهُ وَمَا قَبْضُ
 ١٢٠٧. يَبْطُلُ حَقُّهُ بِإِخْلَافٍ
- كَانَا شَرِيكَيْنِ بِهَا قَدْ أَنْفَدَا
 فَهَوَلَهُ وَمَنْ تَعَدَّى ضَمِينَا
 رُجُوعُهُ لِلْمَلِكِ لَيْسَ يَحْسُنُ
 وَلَدُهُ الصَّغِيرَ شَرَعًا وَجَبَا
 فَشَرْطُهُ الْخُرُوجُ مِنْ يَدَيْهِ
 يُغْنِي اشْتِرَاءَ هَبِّهِ بَعْدَ خِينِ
 فَإِنْ الْإِخْلَاءُ لَهُ حُكْمٌ وَجَبَ
 مُعْطَاهُ مُطْلَقًا لِتَفْرِيطِ عَرَضِ
 إِنْ فَاتَهُ فِي ذَلِكَ التَّلَافِي

فصل في الاعتصار

١٢٠٨. الْإِعْتَصَارُ جَازٌ فِيمَا يَهَبُ
 ١٢٠٩. وَالْأُمُّ مَا حَيَّ أَبٌ تَعْتَصِرُ
 ١٢١٠. وَضَمَّنَ الْوَفَاقُ فِي الْحُضُورِ
 ١٢١١. وَكُلُّ مَا يَجْرِي بِلَفْظِ الصَّدَقَةِ
 ١٢١٢. وَلَا اِعْتِصَارَ مَعَ مَوْتٍ أَوْ مَرَضٍ
 ١٢١٣. وَفَقَرُ مَوْهوبٍ لَهُ مَا كَانَ
 ١٢١٤. وَمَا اِعْتَصَارٌ بَيْعُ شَيْءٍ قَدْ وَهَبَ
 ١٢١٥. لَكِنَّهُ يُعَدُّ مَهْمَا صَارَا
 ١٢١٦. وَقِيلَ بَلْ يَصِحُّ إِنْ مَالَ شُهِرَ
- أَوْلَادُهُ قَصْدُ الْمَحَبَةِ الْأَبُ
 وَحَيْثُ جَازَ الْإِعْتَصَارُ يُذَكَّرُ
 إِنْ كَانَ الْإِعْتَصَارُ مِنْ كَبِيرٍ
 فَالْإِعْتَصَارُ أَبَدًا لَنْ يُلْحَقَهُ
 لَهُ أَوْ النِّكَاحِ أَوْ دَيْنٍ عَرَضُ
 لَمْنَعِ الْإِعْتَصَارِ قَدْ أَبَانَ
 مِنْ غَيْرِ إِشْهَادٍ بِهِ كَمَا يَحِبُّ
 ذَاكَ لِمَوْهوبٍ لَهُ مُعْتَصِرَا
 لَهُ وَإِلَّا فَلِحَوْزٍ يَفْتَقِرُ

فصل في العُمري وما يُلحق بها

١٢١٧. هَبَّةُ غَلَّةِ الْأَصُولِ الْعُمَرَى
 ١٢١٨. طَوْلُ حَيَاةٍ مَعْمَرٍ أَوْ مُدَّةُ
 ١٢١٩. وَيَبْعُهَا مُسَوِّغٌ لِلْمُعَمَّرِ
 ١٢٢٠. وَغَلَّةٌ لِلْحَيَوَانِ إِنْ تَهَبَّ
 ١٢٢١. وَخِدْمَةُ الْعَبْدِ هِيَ الْإِخْدَامُ
 ١٢٢٢. حَيَاةُ مُخْدَمٍ أَوْ الْمُنْجُوحِ
 ١٢٢٣. وَأَجْرَةُ الرَّاعِي لِمَا قَدْ مُنِحَا
 ١٢٢٤. وَجَائِزٌ لِإِنْحِاحِ فِيهَا الشَّرَا
- يَحْوِزُ الْأَصْلُ حَوْزَهَا اسْتَقَرَّ
 مَعْلُومَةٌ كَالْعَامِ أَوْ مَا بَعْدَهُ
 مِنْ مُعْمَرٍ أَوْ وَارِثٍ لِلْمُعْمَرِ
 فَمِنْحَةٌ تُدْعَى وَلَيْسَتْ تُجْتَنَّبُ
 وَالْحَوْزُ فِيهِمَا لَهُ التَّزَامُ
 أَوْ أَمَدٌ عُيِّنَ بِالتَّضَرُّعِ
 عَلَى الَّذِي بِمِنْحَةٍ قَدْ سَمِحَا
 بِمَا يَرَاهُ نَاجِزًا أَوْ مُؤَخَّرًا

فصل في الإرفاق

١٢٢٥. إِزْفَاقٌ جَارٍ حَسَنٌ لِلجَارِ
 ١٢٢٦. وَالْحُدُّ فِي ذَاكَ إِنْ حُدَّ اقْتَفَى
- بِمَسْقَى أَوْ طَرِيقٍ أَوْ جِدَارٍ
 وَعُدٌّ فِي إِرْفَاقِهِ كَالسَّلَفِ

فصل في حُكْمِ الْحَوْزِ

١٢٢٧. وَالْأَجْنَبِيُّ إِنْ يَحْزُ أَضْلًا يَحَقُّ
 ١٢٢٨. وَانْقَطَعَتْ حِجَّةُ مُدَّعِيهِ
 ١٢٢٩. إِلَّا إِذَا أَثْبَتَ حَوْزًا بِالْكِرَا
 ١٢٣٠. أَوْ يَدَّعِي حُصُولَهُ تَبَرُّعًا
 ١٢٣١. أَوْ يَخْلِفُ الْقَائِمُ وَالْيَمِينُ لَهُ
 ١٢٣٢. وَيُثْبِتُ الدَّفْعَ وَإِلَّا الطَّالِبُ
 ١٢٣٣. وَإِنْ يَكُنْ مُدَّعِيًا إِقَالَهُ
- عَشْرَ سَنِينَ فَالْتَّمَلُّكَ اسْتَحَقَّ
 مَعَ الْحُضُورِ عَنْ خِصَامٍ فِيهِ
 أَوْ مَا يُضَاهِيهِ فَلَنْ يُعْتَبَرَ
 مِنْ قَائِمٍ فَلْيُثْبِتَنَّ مَا ادَّعَا
 إِنْ ادَّعَى الشَّرَاءَ مِنْهُ مُعْمَلًا
 لَهُ الْيَمِينُ وَالتَّقْضَى لَا زَبَّ
 فَمَنْعَ يَمِينِهِ لَهُ الْمُقَالَه

أَوْ الثَّمَانِ فِي انْقِطَاعِ الْقَائِمِ
 خَصِيمِهِ فِي مُدَّةِ الْحَوْزِ انْتَفَعُ
 حُجَّتُهُ بَاقِيَةً مُفِيدَةً
 وَفِي الَّتِي تَوَسَّطَتْ قَوْلَانِ
 بِنِسْبَةِ الرَّجَالِ لَا النَّسْوَانِ
 بِحَسَبِ اغْتِمَارِهِمْ يَخْتَلِفُ
 وَالزَّرْعُ لِلْأَرْضِ وَالْاِعْتِمَارُ
 وَذُو تَشَاوُجٍ كَالْأَبْعَدَيْنِ
 مَا كَانَ أَوْ بِالْبَيْعِ بِاتِّفَاقٍ
 وَالْفَرَسُ أَوْ عَقْدُ الْكِرَاقُولَانِ
 بِالْعَامِ وَالْعَامَيْنِ فِي اللَّبَاسِ
 حَوْزُ بَعَامَيْنِ فَمَا فَوْقَهُمَا
 زَادَ حَصُولُ الْحَوْزِ فِيهَا اسْتِخْدَامًا
 مَعَ عِلْمِهِ حَوْزٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ
 وَالْأَسْفَلُ الْأَقْدَمُ فِيهِ قُدِّمًا
 وَلَوْلُو وَاجِدُهُ بِهِ حَرِي

١٢٣٤. وَالتَّسْعُ كَالْعَشْرِ لَدَى ابْنِ الْقَاسِمِ
 ١٢٣٥. وَالْمُدْعَى إِنْ أَثْبَتَ النِّزَاعَ مَعَ
 ١٢٣٦. وَقَائِمٌ ذُو غَيَّةٍ بَعِيدَةٍ
 ١٢٣٧. وَالْبُعْدُ كَالسَّيِّعِ وَكَالثَّمَانِ
 ١٢٣٨. وَكَالْحُضُورِ الْيَوْمُ وَالْيَوْمَانِ
 ١٢٣٩. وَالْأَقْرَبُونَ حَوْزُهُمْ مُخْتَلِفٌ
 ١٢٤٠. فَإِنْ يَكُنْ بِمَثَلِ سُكْنَى الدَّارِ
 ١٢٤١. فَهُوَ بِمَا يَحْزُ الْأَرْبَعِينَ
 ١٢٤٢. وَمِثْلُهُ مَا حِيزَ بِالْعِتَاقِ
 ١٢٤٣. وَفِيهِ بِالْهَذْمِ وَبِالْبُيُوتِ
 ١٢٤٤. وَفِي سِوَى الْأَصُولِ حَوْزُ النَّاسِ
 ١٢٤٥. وَمَا كَمَرَكُوبٍ فِيهِ لَزِمًا
 ١٢٤٦. وَفِي الْعِيْدِ بِثَلَاثَةِ فَمَا
 ١٢٤٧. وَالْوِطَاءُ لِلْإِمَاءِ بِاتِّفَاقٍ
 ١٢٤٨. وَالسَّمَاءُ لِلْأَعْلَى فِيمَا قَدَّمَ
 ١٢٤٩. وَمَا رَمَى الْبَحْرُ بِهِ مِنْ غَيْرِ

فصل في الاستحقاق

بَيِّنَةٌ مُبْتَدَأَةٌ مَا يَزْعَمُ
 مِنْ قَبْلِ ذَا بَأْيٍ وَجْهِ مَلَكَةٍ
 وَفِي سِوَاهَا قَبْلُ الْاِعْذَارِ يَحِقُّ

١٢٥٠. الْمُدْعَى اسْتِحْقَاقُ شَيْءٍ يَلْزَمُ
 ١٢٥١. مِنْ غَيْرِ تَكْلِيفٍ لِمَنْ تَمَلَّكَهُ
 ١٢٥٢. وَلَا يَمِينُ فِي أَصُولِ مَا اسْتَحَقُّ

فهو على من باع منه يَرْجَعُ
 فإن أتى بما يُفِيدُ أَعْمَلًا
 عَلَى الَّذِي كَانَ لَهُ الْمِيعُ
 مع شُبْهَةٍ قَوِيَّةٍ تَجَلَّى
 بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ فِي الْمَوْضِعِ
 مِنْ حَيَوَانٍ أَوْ عُرُوضٍ تُوْجَدُ
 بِوَاحِدٍ عَذْلٍ وَالْإِنْسَانِ أَحَقُّ
 تَوَافُقُ الْخَصْمَيْنِ فِي الْحُدُودِ
 بِقِسْمَةٍ عَلَى الْمَحَاجِرِ حَكَمٌ
 وَبِالْحَيَازَةِ سَوَاهُمُ شَهَدَا
 وَنَسَبَةُ مَشْهُورَةٍ مَأْلُوفَةٍ
 مُعْظَمُ مَا اشْتَرَى فَالتَّخْيِيرُ حَقٌّ
 بِقِسْطِهِ وَالرَّدُّ لِلْجَمِيعِ
 يَلْزَمُهُ الْبَاقِي بِمَا لَهُ يَحِقُّ
 أَنْفُسِهِ يُرَدُّ بِالْإِطْلَاقِ
 إِنْ سَاكَ بَاقِيهِ لِمَا فِيهِ جُهْلٌ
 يَرْجَعُ فِي حِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ
 وَقَبْلَ الْقِسْمَةِ فَالْقِسْمُ اسْتَحَقُّ
 بِقِسْطِهِ ثُمَّ انْقِسَامُهُ أَتَقِي
 فَهُوْلُهُ مِنْ قَبْلِ قَسْمِ الْمَغْنَمِ

١٢٥٣. وَحَيْثُمَا يَقُولُ مَالِي مَدْفَعٌ
 ١٢٥٤. وَإِنْ يَكُنْ لَهُ مَقَالٌ أَجْلًا
 ١٢٥٥. وَمَالُهُ فِي عَجْزِهِ رَجُوعٌ
 ١٢٥٦. وَالْأَصْلُ لَا تَوْقِيفَ فِيهِ إِلَّا
 ١٢٥٧. وَفِي سِوَى الْأَصْلِ بِدَعْوَى الْمُدَّعِي
 ١٢٥٨. وَمَالُهُ عَيْنٌ عَلَيْهَا يَشْهَدُ
 ١٢٥٩. وَيُكْتَفَى فِي حَوْزِ الْأَصْلِ الْمُسْتَحَقُّ
 ١٢٦٠. وَنَابَ عَنْ حَيَازَةِ الشُّهُودِ
 ١٢٦١. وَوَاجِبٌ إِعْمَالُهَا إِنْ الْحَكَمَ
 ١٢٦٢. وَجَازَ أَنْ يُنْبِتَ مِلْكًا شَهِدَا
 ١٢٦٣. إِنْ كَانَ ذَا تَسْمِيَةٍ مَعْرُوفَةٍ
 ١٢٦٤. وَمُشْتَرِي الْمِثْلِيِّ مَهْمَا يُسْتَحَقُّ
 ١٢٦٥. فِي الْأَخْذِ لِلْبَاقِي مِنَ الْمِيعِ
 ١٢٦٦. وَإِنْ يَكُنْ مِنْهُ الْيَسِيرُ مَا اسْتَحَقُّ
 ١٢٦٧. وَمَالُهُ التَّقْوِيمُ بِاسْتِحْقَاقِ
 ١٢٦٨. إِنْ كَانَ فِي مُعَيَّنٍ وَلَا يَحِلُّ
 ١٢٦٩. وَإِنْ يَكُنْ أَقْلَهُ فَالْحَكْمُ أَنْ
 ١٢٧٠. وَإِنْ يَكُنْ عَلَى الشَّيْءِ الْمُسْتَحَقُّ
 ١٢٧١. وَالْخَلْفُ فِي تَمَسُّكِ بِمَا بَقِيَ
 ١٢٧٢. وَإِنْ يَكُنْ فِي الْفَيْءِ مَالُ الْمُسْلِمِ

١٢٧٣. وَإِنْ يَقُمْ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ قُسِمَا
فَهُوَ بِهِ أَوَّلَىٰ بِمَا تَقَوَّما
١٢٧٤. وَمُسْتَرٍ وَحَائِزٌ مَا سَاقَ مَنْ
أَمَّنَ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ بِالثَّمَنِ
١٢٧٥. وَيُؤْخَذُ الْمَأْخُوذُ مِنْ لَصِي بِلا
شَيْءٍ وَمَا يُفْدَىٰ بِمَا قَدْ بُذِلَا

فصل في العارية والوديعة والأمانة

١٢٧٦. وَمَا اسْتَعِيرَ رَدُّهُ مُسْتَوْجِبٌ
وَمَا ضَمَانُ الْمُسْتَعِيرِ يَجِبُ
١٢٧٧. إِلَّا بِقَابِلِ الْمَغِيبِ لَمْ تَقُمْ
بَيْنَةُ عَلَيْهِ أَنَّهُ عُدِمَ
١٢٧٨. أَوْ مَا الْمَعَارُ فِيهِ قَدْ تَحَقَّقَا
تَعَدَّ أَوْ فَرَطَ فِيهِ مُطْلَقَا
١٢٧٩. وَالْقَوْلُ قَوْلُ مُسْتَعِيرٍ خَلَفَا
فِي رَدِّ مَا اسْتَعَارَ حَيْثُ اخْتَلَفَا
١٢٨٠. مَا لَمْ يَكُنْ مِمَّا يُغَابُ عَادَهُ
عَلَيْهِ أَوْ أُخِذَ بِالشَّهَادَةِ
١٢٨١. فَالْقَوْلُ لِلْمَعِيرِ فِيمَا بَيْنَهُ
وَمُدَّعِي الرَّدِّ عَلَيْهِ الْبَيْنَةُ
١٢٨٢. وَالْقَوْلُ فِي الْمَدَّةِ لِلْمَعِيرِ
مَعَ خَلْفِهِ وَعَجْزِ مُسْتَعِيرِ
١٢٨٣. كَذَلِكَ فِي مَسَافَةِ لِمَا رَكِبَ
قَبْلَ الرُّكُوبِ ذَالَهُ فِيهِ يَجِبُ
١٢٨٤. وَالْمُدَّعِي مَخِيرٌ أَنْ يَرْكَبَا
مِقْدَارَ مَا حَدَّ لَهُ أَوْ يَذْهَبَا
١٢٨٥. وَالْقَوْلُ مِنْ بَعْدِ الرُّكُوبِ ثَبَتَا
لِلْمُسْتَعِيرِ إِنْ بِمُشْبِهِ أَتَى
١٢٨٦. وَإِنْ أَتَى فِيهِ بِمَا لَا يُشْبِهِ
فَالْقَوْلُ لِلْمَعِيرِ لَا يَشْتَبِهُ
١٢٨٧. وَالْقَوْلُ قَوْلُ مُدَّعِي الْكَرَاءِ فِي
وَأَنْ أَتَى فِيهِ بِمَا لَا يُشْبِهِ
١٢٨٨. مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَا يَلِيْقُ
مَآيُ اسْتَعَارَ مَعَ يَمِينٍ اقْتَفَى
١٢٨٩. وَيَضْمَنُ الْمُوَدَّعُ مَعَ ظَهْوَرِ
بِهِ فَقَلْبُ الْقَسَمِ التَّحْقِيقُ
١٢٩٠. وَلَا ضَمَانُ فِيهِ لِلْسَّفِيهِ
وَالصَّغِيرِ مَعَ ضَيَاعِ فِيهِ
١٢٩١. وَالتَّجَرُّ بِالمودَعِ مَنْ أَعْمَلَهُ
يَضْمَنُهُ وَالرَّبْنُ كُلُّهُ لَهُ

وفي ادعاء ردّها مع الخلف
 فلا غنا في الردّ أن يبيّنه
 ليسوا الشيء منه يضمنونا
 ومُرسل صخبته بالمال
 وصانع لم يتصب للعمّل
 بخضرة الطالب أو بمنزله
 في غير قابل المغيب فاستين
 فيما عليه الأجر والمأمور
 في حالة البضاعة المشتركة
 وضمن الطعام باتفاق
 والإثمّ عام غير مُستين
 والأوّل الأوّل لدى مَنْ حَقَّقَا
 وبَعْضُهُمْ يَقُولُ بَلْ يُضْمَنُ

١٢٩٢. والقول قول مودّع فيما تليف
 ١٢٩٣. ما لم يكن يقبضه بيّنه
 ١٢٩٤. والأمناء في الذي يلونا
 ١٢٩٥. كالأب والوصيّ والدلال
 ١٢٩٦. وعامل القراض والموكّل
 ١٢٩٧. وذو انتصاب مثله في عمله
 ١٢٩٨. والمستعير مثلهم والمرتهن
 ١٢٩٩. ومودّع لدينه والأجير
 ١٣٠٠. ومثله الراعي كذا ذو الشريك
 ١٣٠١. وحامل للثقل بالإطلاق
 ١٣٠٢. والقول قوْلهم بلايمين
 ١٣٠٣. وقيل من بعد اليمين مطلقا
 ١٣٠٤. وحارس الحمايم ليس يضمن

فصل في القرض وهو السلف

في كلّ شيء ما عدا الجوّاري
 وحاكم بذاك كلّ منعه
 قبل انقضاء أجل قدّ حدا
 ألزم من سلفه قبوله

١٣٠٥. القرض جائز وفعل جار
 ١٣٠٦. وشروطه أن لا يكرّ منفعته
 ١٣٠٧. وليس باللازم أن يُردّا
 ١٣٠٨. وإن رأى مُسلفٌ تعجيله

باب في العتق وما يتصل به

١٣٠٩. العتق بالتدبير والوصاة وبالكتابة وبالبيات
 ١٣١٠. وليس في التدبير والتبيل
 ١٣١١. والعتق بالمال هو المكاتبه
 ١٣١٢. ومعتق للجزء من عبده
 ١٣١٣. وحظ من شاركه يقوم
 ١٣١٤. وعتق من سيده يمثله
 ١٣١٥. ومن مال عتقه منجم
 ١٣١٦. والقول للسيد في مال حصل
 ١٣١٧. وحكمه كالحرق في التصرف
- وبالكتابة وبالبيات
 إلى الرجوع بعد من سبيل
 وماله بالجزء من مطالبه
 مطالب بالحكم أن يكمله
 عليه في السر وعتق يلزم
 به إذا ما شأنه يتل
 يكون عبدا مع بقاء ذرهم
 والخلف في قدر وجنس وأجل
 ومنع رهن وضمان اقتفي

باب في الرشد والأوصياء والحجر والوصية والإقرار والدين والفلس

١٣١٨. الرُّشْدُ حِفْظُ الْمَالِ مَعَ حُسْنِ النَّظَرِ
وَبَعْضُهُمْ لَهُ الصَّلَاحُ مُعْتَبَرٌ
إِلَى بُلُوغِ حَجَرِهِ فِيمَا اجْتَبَى
وَبَالِغٌ بِالْعَكْسِ حَجَرُهُ وَجَبَ
عَلَيْهِ فِي قَوْرِ الْبُلُوغِ مُشْهَدًا
عَلَى الرَّشَادِ حَلُّهُ وَقِيلَ لَا
مُسْتَوْجِبَ حَجَرًا مَضَى مَا فَعَلَ
إِذَا رَأَى تَحَايِلَ الرَّشَادِ
إِبْثَاتٌ مُوجِبٌ لِرَشِيدٍ طُلِبَ
حَيْثُ وَصِيَّهُ مِنَ الشُّهُودِ
مُعْتَبَرٌ بِوَصْفِهِ فِي الْحَالِ
وَفِعْلٌ ذِي السَّفَةِ رُدُّ كُلُّهُ
مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ لَهُ مَلَائِمَ
بَعْدَ الْبُلُوغِ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ
سَفَهُهُ فَلَا يَجُوزُ مَا فَعَلَ
فَفِعْلُهُ لَيْسَ لَهُ مِنْ رَدِّ
وَبِالَّذِي أَفَاتَهُ لَا يُبْتِغُ
أَفْعَالُهُ وَالْعَكْسُ فِي الْعَكْسِ انْدَرَجَ
حَالَتُهُ يَجُوزُ بِاتِّفَاقٍ
عَلَى السَّفَةِ حَاجِرًا فِي الْمَالِ
١٣١٩. وَالْإِنُّ مَا دَامَ صَغِيرًا لِلْأَبِ
١٣٢٠. إِنْ ظَهَرَ الرُّشْدُ وَلَا قَوْلَ لَأَبٍ
١٣٢١. كَذَاكَ مَنْ أَبَوْهُ حَجَرًا جَدًّا
١٣٢٢. وَبَالِغٌ وَحَالُهُ قَدْ جُهِلَ
١٣٢٣. وَإِنْ يُمُتُّ أَبٌ وَقَدْ وَصَّى عَلَى
١٣٢٤. وَيَكْتَفِي الْوَصِيُّ بِالْإِشْهَادِ
١٣٢٥. وَفِي ارْتِفَاعِ الْحَجَرِ مُطْلَقًا يَجِبُ
١٣٢٦. وَيَسْقُطُ الْإِعْذَارُ فِي التَّرْشِيدِ
١٣٢٧. وَبَالِغُ الْمَوْصُوفِ بِالْإِهْمَالِ
١٣٢٨. فَظَاهِرُ الرُّشْدِ يَجُوزُ فِعْلُهُ
١٣٢٩. وَذَاكَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ
١٣٣٠. وَمَالِكَ يُجِزُّ كُلَّ مَا صَدَرَ
١٣٣١. وَعَنْ مُطَرِّفٍ أَتَى مِنْ اتَّصَلَ
١٣٣٢. وَإِنْ يَكُنْ سَفَهُ بَعْدَ الرُّشْدِ
١٣٣٣. مَا لَمْ يَبِغْ مِنْ خَادِعٍ فَيُمْنَعُ
١٣٣٤. وَمُعْلِنُ السَّفَةِ رَدُّ ابْنِ الْفَرَجِ
١٣٣٥. وَفِعْلٌ مَنْ يُجْهَلُ بِالْإِطْلَاقِ
١٣٣٦. وَيَجْعَلُ الْقَاضِي بِكُلِّ حَالٍ

١٣٣٧. وَإِنْ تَكُنْ بِنْتُ وَحَاصَتْ وَالْأَبُ
 ١٣٣٨. إِلَّا إِذَا مَا نَكَحَتْ ثُمَّ مَضَى
 ١٣٣٩. مَا لَمْ يَجِدْ حَجْرَهَا إِفْرَ الْبِنَا
 ١٣٤٠. وَحَجْرُ مَنْ وَصَّى عَلَيْهَا يَنْسَحِبُ
 ١٣٤١. وَالْعَمَلُ الْيَوْمَ عَلَيْهِ مَاضٍ
 ١٣٤٢. وَإِنْ تَكُنْ ظَاهِرَةً الْإِهْمَالِ
 ١٣٤٣. إِلَّا مَعَ الْوُصُولِ لِلتَّغْنِيسِ
 ١٣٤٤. وَقِيلَ بَلْ أَفْعَالُهَا تُسَوِّغُ
 ١٣٤٥. وَالسُّنُّ فِي التَّغْنِيسِ مِنْ خَمْسِينَ
 ١٣٤٦. وَحَيْثُ رَشَدَ الْوَصِي مِنْ حَجَرٍ
 ١٣٤٧. وَلَيْسَ لِلْمَحْجُورِ مِنْ تَخْلُصٍ
 ١٣٤٨. وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالسَّرَاحِ
 ١٣٤٩. وَالشَّأْنُ الْكَثِيرُ مِنَ الشُّهُودِ
 ١٣٥٠. وَلَيْسَ يَكْفِي فِيهِمَا الْعَدْلَانِ
 ١٣٥١. وَجَازَ لِلْوَصِيِّ فِيمَنْ حَجَرَ
 ١٣٥٢. وَكُلُّ مَا أَتْلَفَهُ الْمَحْجُورُ
 ١٣٥٣. إِلَّا إِذَا طَوَّعَا إِلَيْهِ صَرَفَهُ
 ١٣٥٤. وَفَعَلَهُ بِعَوَضٍ لَا يُرْتَضَى
 ١٣٥٥. وَفِي التَّبَرُّعَاتِ قَدْ جَرَى الْعَمَلُ
 ١٣٥٦. وَظَاهِرُ السَّفَةِ جَازَ الْخُلْمَا

حَيٌّ فَلَيْسَ الْحَجْرُ عَنْهَا يَذْهَبُ
 سَبْعَةَ أَعْوَامٍ وَذَا بِهِ الْقَضَا
 أَوْ سَلَّمَ الرُّشْدَ الَّذِي تَبَيَّنَا
 حَتَّى يَزُولَ حُكْمُهُ بِمَا يَجِبُ
 وَمِثْلُهُ حَجْرُ وَصِيِّ الْقَاضِي
 فَإِنَّهَا مَرْدُودَةٌ الْأَفْعَالِ
 أَوْ مُكْتِثٌ عَامٍ أَثَرِ التَّغْرِيسِ
 إِنْ هِيَ حَالَةٌ الْمُحْيِضِ تَبْلُغُ
 فَيَا بِهِ الْحُكْمُ إِلَى السَّتِينَ
 وَلَا يَةُ النِّكَاحِ تَبْقَى بِالنَّظَرِ
 إِلَّا بِرِثْشِيدٍ إِذَا مَاتَ الْوَصِي
 فِي حَقِّ مَنْ يَعْرِفُ بِالصَّلَاحِ
 فِي عَقْدَي التَّسْفِيَةِ وَالتَّرْشِيدِ
 وَفِي مَرَدِّ الرُّشْدِ يَكْفِيَانِ
 إِعْطَاءُ بَعْضِ مَالِهِ مُحْتَبَرًا
 فَعَرُؤُهُ مِنْ مَالِهِ الْمَشْهُورُ
 وَفِي سِوَى مَصْلَحَةٍ قَدْ أَتْلَفَهُ
 وَإِنْ أَجَازَهُ وَصِيُّهُ مَضَى
 بِمَنْعِهِ وَلَا يُجَازُ إِنْ فَعَلَ
 مِنْ غَيْرِ حَجَرٍ فِيهِ خُلْفٌ عَلِيمًا

١٣٥٧. جَوَازُ فِعْلِهِ بِأَمْرِ لَازِمٍ
 ١٣٥٨. وَبِالَّذِي عَلَى صَغِيرٍ مُهْمَلٍ
 ١٣٥٩. وَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ كَالْغَائِبِ
 ١٣٦٠. وَيَدْفَعُ الْوَصِيُّ كُلَّ مَا يَجِبُ
 ١٣٦١. وَنَظَرُ الْوَصِيِّ فِي الْمَشْهُورِ
 ١٣٦٢. وَيَعْقِدُ النِّكَاحَ لِلْإِمَاءِ
 ١٣٦٣. وَعَقْدُهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ جَارٍ
 ١٣٦٤. وَالنَّقْلُ لِلْإِبْصَاءِ غَيْرُ مَعْمَلٍ
 ١٣٦٥. وَلَا يَرُدُّ الْعَقْدُ بَعْدَ أَنْ قَبِلَ
 ١٣٦٦. وَلَا رُجُوعَ إِنْ أَبَى تَقْدَمُهُ
 ١٣٦٧. وَكُلُّ مَنْ قَدَّمَ مِنْ قَاضٍ فَلَا
 ١٣٦٨. كَذَاكَ لَا يَحْجُوزُ أَنْ يَنْعَزِلَا
 ١٣٦٩. وَصَالِحٌ لَيْسَ يُجِيدُ النَّظَرَ
 ١٣٧٠. وَشَارِبُ الْخَمْرِ إِذَا مَاتَ مَرًّا
 ١٣٧١. وَلِلْوَصِيِّ جَائِزٌ أَنْ يَتَجَرَّأَ
 ١٣٧٢. وَعِنْدَمَا يَأْتِسُ رُشْدَ مَنْ حَجَرَ
 ١٣٧٣. وَحَيْثُ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ تَصَدَّى
- لِلْهَالِكِ وَالْمُنْعُ لَابْنِ الْقَاسِمِ
 يُقْضَى إِذَا صَحَّ بِمَوْجِبِ جَلِي
 إِلَى بُلُوغِهِ بِحُكْمٍ وَاجِبِ
 مِنْ مَالِ مَنْ فِي حَجَرِهِ مَهْمَا طُلِبَ
 مُنْسَحَبٌ عَلَى بَنِي الْمَحْجُورِ
 وَالنَّصُّ فِي عَقْدِ الْبَنَاتِ جَاءَ
 بِجَعْلِهِ فِي الْبَكْرِ كَالْإِجْبَارِ
 إِلَّا لِعُذْرٍ أَوْ حُلُولِ أَجَلٍ
 إِنْ مَاتَ مَوْصِيٌّ وَلِعُذْرٌ يَنْعَزِلُ
 مِنْ بَعْدِ أَنْ مَاتَ الَّذِي قَدْ قَدَّمَهُ
 يَحْجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُ بَدَلًا
 إِلَّا لِعُذْرٍ بَيِّنٍ إِنْ قَبِلَا
 فِي الْمَالِ إِنْ خِيفَ الضَّيَاعُ حُجْرًا
 لِمَا يَلِي مِنْ مَالِهِ لَنْ يُتَجَرَّأَ
 لَكِنَّهُ يَضْمَنُ مَهْمَا عَرَّرَا
 يُطْلَقُهُ وَمَالُهُ لَهُ يَذَرُ
 أَنْ يَضْمَنَ الْمَالُ لِأَنْ تَعْدَى

فصل في الوصية وما يجري مجراها

١٣٧٤. فِي ثُلُثِ الْمَالِ فَأَذْنَى فِي الْمَرَضِ
 ١٣٧٥. حَتَّى مِنَ السَّفِيهِ وَالصَّغِيرِ
 أَوْ صِحَّةٍ وَصِيَّةٌ لَا تُعْتَرَضُ
 إِنْ عَقَلَ الْقُرْبَةَ فِي الْأُمُورِ

١٣٧٦. الْعَبْدُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ مُطْلَقًا
 ١٣٧٧. وَهِيَ لِمَنْ تَمْلِكُ مِنْهُ يَصِحُّ
 ١٣٧٨. لِكِنَّهَا تَبْطُلُ إِنْ لَمْ يَسْتَهْلُ
 ١٣٧٩. وَلَيْسَ مِنْ شَيْءٍ لِمَنْ يَوْصَى لَهُ
 ١٣٨٠. وَهِيَ بِمَا يُمْلِكُ حَتَّى الثَّمَرِ
 ١٣٨١. وَامْتَنَعَتْ لِوَارِثٍ إِلَّا مَتَى
 ١٣٨٢. وَلِلَّذِي أَوْصَى أَنْ تَجَاعَ مَا يَرَى
 ١٣٨٣. وَفِي الَّذِي عَلِمَ مَوْصٍ تُجْعَلُ
 ١٣٨٤. وَصُحِّحَتْ لَوْلَدِ الْأَوْلَادِ
 ١٣٨٥. وَإِنْ أَبٌ مِنْ مَالِهِ قَدْ أَنْفَقَا
 ١٣٨٦. فَجَائِزُ رُجُوعُهُ فِي الْحَالِ
 ١٣٨٧. وَإِنْ يُمُتْ وَالْمَالُ عَيْنٌ بَاقِي
 ١٣٨٨. فَمَا لَهُمْ إِلَيْهِ مِنْ سَبِيلِ
 ١٣٨٩. إِلَّا إِذَا أَوْصَى عَلَى الْحِسَابِ
 ١٣٩٠. وَإِنْ يَكُنْ عَرَضًا وَكَانَ عِنْدَهُ
 ١٣٩١. إِلَّا إِذَا مَا قَالَ لَا تُحَاسِبُوا
 ١٣٩٢. وَكَالْعُرُوضِ الْحَيَوَانُ مُطْلَقًا
 ١٣٩٣. وَإِنْ يَكُنْ عَيْنًا وَرَسْمًا أَصْدَرَا
 ١٣٩٤. فَمَا تُحَاسِبُ لِيَسْتَحِقَّ
 ١٣٩٥. وَإِنْ يَكُنْ فِي مَالِهِ قَدْ أَدْخَلَهُ
 وَهِيَ مِنَ الْكُفَّارِ لَيْسَتْ تُتَقَى
 حَتَّى الْحَمْلِ وَاضِحٌ أَوْ لَمْ يَضَحْ
 وَلِلْعَبِيدِ دُونَ إِذْنٍ تَسْتَقِلُّ
 إِلَّا إِذَا الْمُوصِي يَمُوتُ قَبْلَهُ
 وَالذَّيْنِ وَالْحَمْلِ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ
 إِنْ قَادَ بَاقِي الْوَارِثِينَ ثَبَتَا
 مِنْ غَيْرِ مَا بَتَّلَ أَوْ مَا دَبَّرَا
 وَذَيْنِ مَنْ عَنِ الْيَمِينِ يَنْكُلُ
 وَالْأَبُّ لِلْمِيرَاثِ بِالْمِرْصَادِ
 عَلَى ابْنِهِ فِي حَجَرِهِ تَرَفَّقَا
 عَلَيْهِ مِنْ حِينَ اخْتِسَابِ الْمَالِ
 وَطَالَبِ الْوَارِثُ بِالْإِنْفَاقِ
 وَهُوَ لِلابْنِ دُونَ مَا تَعْلِيلِ
 وَقَبْلَ الْإِنْفَاقِ بِالْكِتَابِ
 فَلَهُمُ الرُّجُوعُ فِيهِ بَعْدَهُ
 وَتَرَكَ الْكُتُبَ فَلَنْ يُطَالِبُوا
 فِيهِ الرُّجُوعُ بِالَّذِي قَدْ أَنْفَقَا
 بِأَنَّهُ ذَمَّتْهُ قَدْ عَمَّرَا
 وَهُوَ كَالْحَاضِرِ دُونَ فَرْقٍ
 مِنْ غَيْرِ إِشْهَادٍ بِذَاكَ أَعْمَلَهُ

رجوع وارث بإنفاق طلب
كالعرض في الرجوع باتفاق
وقيل في يسر أب حلف وجب

١٣٩٦. مَعَ عِلْمِ أَضْلِهِ فَهَهُنَا يَجِبُ
١٣٩٧. وَغَيْرُ مُقْبُوضٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ
١٣٩٨. وَمَوْتُ الْإِبْنِ حُكْمُهُ كَمَوْتِ الْأَبِ

فصل في الإقرار

صَحَّحَهُ لِأَجَنَّبِي أَقْنِي
وَمُنْفَذٌ لَهُ لَتُهُمَةٌ تَقَى
وَهُوَ بِهِ فِي فَلَسٍ كَالْغُرْمَا
غَيْرَ صَدِيقٍ فَهُوَ نَافِذُ الْعَرَضِ
يَنْطَلِعُ مِمَّنْ بِكَلَالَةٍ وَرِثَ
وَعِنْدَمَا يُؤْخَذُ بِالْإِبْطَالِ
يَمْضِي مِنَ الثَّلَاثِ بِحُكْمٍ جَازِمٍ
مَعَ غَيْرِهِ فَلَيْسَ فِيهِ مِنْ مَرَدٍّ
فَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ عَنْ اخْتِيَارٍ
لَهُ بِهِ وَذُو الْبُرُورِ يُحْرَمُ
فَالْمَنْعُ وَالْعَكْسُ بَعَكْسٍ يَتَّصِفُ
فَالْمَنْعُ مِمَّنْ إِزْثُهُ كَلَالَةٌ
فِي كُلِّ حَالٍ لَيْسَ بِالْمُخْطُورِ
مَا مِنْهُمْ ذُو صَغِيرٍ وَذُو كِبَرٍ
قِيلَ مُسَوِّغٌ وَقِيلَ مُتَقَنٍّ
مَعَ وَلَدٍ فِي الْأَصَحِّ لَزِمَا

١٣٩٩. وَمَالُكَ لِأَمْرِهِ أَقَرَّ فِي
١٤٠٠. وَمَا لِبَارِثٍ فِيهِ اخْتِلَافَا
١٤٠١. وَرَأْسُ مَتْرُوكِ الْمَقَرِّ أَلْزَمَا
١٤٠٢. وَإِنْ يَكُنْ لِأَجَنَّبِيٍّ فِي الْمَرَضِ
١٤٠٣. وَلِصَدِيقٍ أَوْ قَرِيبٍ لَا يَرِثُ
١٤٠٤. وَقِيلَ بَلْ يَمْضِي بِكُلِّ حَالٍ
١٤٠٥. قِيلَ بِإِطْلَاقٍ وَلِابْنِ الْقَاسِمِ
١٤٠٦. وَحَيْثُمَا الْإِقْرَارُ فِيهِ لِلْوَلَدِ
١٤٠٧. مَعَ ظُهُورِ سَبَبِ الْإِقْرَارِ
١٤٠٨. فَذُو عَقُوقٍ وَانْحِرَافٍ يُحْكَمُ
١٤٠٩. وَإِنْ يَكُنْ لِرِزْوَجَةٍ بِهَا شُغْفُ
١٤١٠. وَإِنْ جَهِلْنَا عِنْدَ ذَاكَ حَالَهُ
١٤١١. وَمَعَ وَاحِدٍ مِنَ الذُّكُورِ
١٤١٢. كَذَلِكَ مَعَ تَعَدُّدٍ فِيهِمْ ذَكَرُ
١٤١٣. وَإِنْ يَكُنْ بِغَيْرِ ذَاكَ مُطْلَقَا
١٤١٤. وَإِنْ يَكُنْ لِبَارِثٍ غَيْرِهِمَا

١٤١٥. وَدُونَهُ لِمَا لَكَ قَوْلَانِ
 ١٤١٦. وَحَالَةُ الزَّوْجَةِ وَالزَّوْجِ سَوَا
 ١٤١٧. وَمُشْهَدٌ فِي مَوْطِنَيْنِ بَعْدَ
 ١٤١٨. هُتْمٍ بِهِ قَوْلَانِ وَالْيَمِينُ
 ١٤١٩. مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِرَسْمَيْنِ ثَبَتَ
 ١٤٢٠. وَمَنْ أَقَرَّ مَثَلًا يَتَسَعَّه
 ١٤٢١. ثُمَّ أَتَى مِنْ بَعْدِ ذَا بَيِّنَةٍ
 ١٤٢٢. فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ إِنْ الْخُصْمُ ادَّعَى
 ١٤٢٣. وَيَبْعُ مَنْ حَابَى مِنَ الْمُرْدُودِ
 ١٤٢٤. إِمَّا بِالْأَقْرَارِ أَوْ الْأَشْهَادِ
 ١٤٢٥. وَمَعَ ثَبُوتِ مِيلٍ بِائِعٍ لِمَنْ
- بِالْمُنْعِ وَالْجَوَازِ مَرْوِيَّانِ
 وَالْقَبْضُ لِلدَّيْنِ مَعَ الدَّيْنِ اسْتَوَا
 لِطَالِبٍ يُنْكِرُ أَنَّهُ اتَّخَذَ
 عَلَى كِلَيْهِمَا لَهُ تَعْيِينَ
 فَمَا ادَّعَاهُ مُشْهَدٌ لَا يُلْتَفَتُ
 وَصَحَّ أَنْ دَفَعَ مِنْهَا السَّبْعَةَ
 بِقَبْضِ دِينَارَيْنِ مِنْهُ مُعْلَنَةً
 دُخُولَ دِينَارَيْنِ فِيهَا انْدَقَعَا
 إِنْ ثَبَتَ التَّوْلِيْعُ بِالشُّهُودِ
 لَهُمْ بِهِ فِي وَقْتِ الْإِنْعِقَادِ
 مِنْهُ اشْتَرَى يَخْلَفُ فِي دَفْعِ الثَّمَنِ

فصل في حكم المديان

١٤٢٦. وَمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ إِمَّا مَوْسِرٌ
 ١٤٢٧. أَوْ مُعْسِرٌ قَضَاؤُهُ إِضْرَارٌ
 ١٤٢٨. أَوْ مُعْدِمٌ وَقَدْ أَبَانَ مَعْدِرَةَ
 ١٤٢٩. وَمَنْ عَلَى الْأَمْوَالِ قَدْ تَقَعَّدَا
 ١٤٣٠. وَلَا التَّفَاتَ عِنْدَ ذَا لَبِيَّةٍ
 ١٤٣١. وَإِنْ أَتَى بِضَامِنٍ فَبِالْأَدَا
 ١٤٣٢. وَحَيْثُمَا يُجْهَلُ حَالُ مَنْ طُلِبَ
 ١٤٣٣. فَحَبْسُهُ مِقْدَارَ نِصْفِ شَهْرٍ
- فَمَطْلُهُ ظُلْمٌ وَلَا يُؤَخَّرُ
 فَيَنْبَغِي فِي شَأْنِهِ الْإِنْظَارُ
 فَوَاجِبٌ إِنْظَارُهُ لِمُسْرِهِ
 فَالضَّرْبُ وَالسَّجْنُ عَلَيْهِ سَرْمَدَا
 لِمَا ادَّعَى مِنْ عَدَمِ مُبَيِّنَةٍ
 حَتَّى يُؤَدِّي مَا عَلَيْهِ قَعْدَا
 وَقَصْدُ اخْتِبَارِهِ بِمَا يَجِبُ
 إِنْ يَكُنْ الدَّيْنُ يَسِيرَ الْقَدْرِ

وَضَعُفُ ذَيْنِ فِي الْخَطِيرِ الشَّانِ
بِالْوَجْهِ مَا لِلسَّجْنِ مِنْ سَبِيلِ
وَبَيْعُهَا عَلَيْهِ لَا يُعْجَلُ
بِحَسَبِ الْمَالِ لِمَا الْقَاضِي يَرَى
إِلَى الْأَدَاءِ أَوْ ثُبُوتِ الْعَدَمِ
إِلَّا حِمْلٌ غَارِمٌ لِلْمَالِ
أَدَائِهِ أَوْ مَوْتِهِ مُعْتَقَلًا
تَأْخِيرُهُ وَبِالْقَضَاءِ وَعَدَا
لَمْ يَأْتِ بِالضَّامِنِ لِلْمَالِ سُجْنُ
فَإِنْ قَضَى الْحَقُّ وَإِلَّا يُسَجَّنْ
مَنْ كَانَ بَاكِتْسَابِ عَيْنِ عُرْفَا
عَلَى الْأَصَحِّ وَبِهِ الْحُكْمُ خَلَا
وَلَا غِنَى فِي الْحَالَتَيْنِ مَنْ قَسَمَ
إِذْ لَا يَصِحُّ بَيْتُ ذِي الْيَمِينِ
فَإِنَّهُ يُسَجَّنُ بَعْدُ أَبَدًا
كَانَ عَدِيًّا لِأَوْلَاءِ الْغُرَمَا
مَا لَا يَطْلُبُونَهُ بِالْمُلْتَزَمِ
فِي كُلِّ مَشْهَدٍ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ
لِغُرَمَائِهِ بِقَدْرِ وَسُوءِهِ
مُتَنَزِعٌ إِسْعَافُهُ فِي الْأَكْثَرِ

١٤٣٤. وَالسَّجْنُ فِي تَوْسُطِ شَهْرَانِ
١٤٣٥. وَحَيْثُ جَاءَ قَبْلُ بِالْحِمْلِ
١٤٣٦. وَسِلْعَةُ الْمَدْيَانِ رَهْنًا تُجْعَلُ
١٤٣٧. وَحَقُّهُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يُؤَخَّرَا
١٤٣٨. وَالْحَبْسُ لِلْمِلْدِّ وَالْمُتَّهَمِ
١٤٣٩. وَلَيْسَ يُنْجِيهِ مِنْ اعْتِقَالِ
١٤٤٠. وَحَبْسٍ مَنْ غَابَ عَلَى الْمَالِ إِلَى
١٤٤١. وَغَيْرِ أَهْلِ الْوَفْرِ مَهْمَا قَصَدَا
١٤٤٢. مُكِّنَ مِنْ ذَلِكَ بِضَامِنٍ وَإِنْ
١٤٤٣. وَمَنْ لَهُ وَفْرٌ فَلَيْسَ يُضْمَنُ
١٤٤٤. وَأَوْجَبَ ابْنُ زَرْبٍ أَنْ يُحْلَقَا
١٤٤٥. وَتُحْمِلُ النَّاسُ عَلَى حَالِ الْمَلَا
١٤٤٦. وَيَشْهَدُ النَّاسُ بِضَعْفٍ أَوْ عَدَمِ
١٤٤٧. بِمَا اقْتَضَاهُ الرَّسْمُ لَا الْيَقِينَ
١٤٤٨. وَمَنْ نَكُوْلُهُ عَنِ الْخَلْفِ بَدَا
١٤٤٩. وَحَيْثُ تَمَّ رَسْمُهُ وَعُدْمًا
١٤٥٠. إِلَّا إِذَا اسْتَفَادَ مِنْ بَعْدِ الْعَدَمِ
١٤٥١. وَيَنْبَغِي إِعْلَانُ حَالِ الْمَغْدِمِ
١٤٥٢. وَثُبُوتُ لِلضَّعْفِ حَالُ دَفْعِهِ
١٤٥٣. وَطَالِبُ تَفْتِيْشِ دَارِ الْمُعْسِرِ

فصل في الفلس

١٤٥٤. وَمَنْ بِإِلَهٍ أَحَاطَ الدِّينُ لَا
يَمْضِي لَهُ تَبَرُّعٌ إِنْ فَعَلَا
١٤٥٥. وَإِنْ يَكُنْ لِلْغُرْمَا فِي أَمْرِهِ
تَشَاوُرٌ فَلَا غِنَى عَنْ حَجَرِهِ
١٤٥٦. وَحَلَّ مَا عَلَيْهِ مِنْ دُيُونٍ
إِذَا ذَاكَ كَالْحُلُولِ بِالْمُنُونِ
١٤٥٧. وَالْإِعْتِصَارُ لَيْسَ بِالْمُكَلَّفِ
لَهُ وَلَا قُبُولٌ غَيْرِ السَّلَفِ
١٤٥٨. وَهُوَ مُصَدِّقٌ إِذَا مَا عَيْنَا
مَالًا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ أَمَّنَا
١٤٥٩. وَرَبُّ الْأَرْضِ الْمُكْتَرَاةِ إِنْ طَرَقَ
تَفْلِسٍ أَوْ مَوْتُ بَرَزَعَهَا أَحَقُّ
١٤٦٠. وَاحْكُمْ بِذَا بَائِعٍ أَوْ صَائِعٍ
فِيمَا بِأَيْدِيهِمْ فَمَا مِنْ مَانِعٍ
١٤٦١. وَمَا حَوَاهُ مُشْتَرٍ وَيَحْضُرُ
فَرَبُّهُ فِي فَلَسٍ مُحْيِرٍ
١٤٦٢. إِلَّا إِذَا مَا الْغُرْمَاءُ دَفَعُوا
ثَمَنَهُ فَأَخَذَهُ مُتَتِنِعُ
١٤٦٣. وَلَيْسَ مَنْ رَدَّ بَعِيْبٍ مَا اشْتَرَى
أَوَّلَى بِهِ فِي فَلَسٍ إِنْ اغْتَرَى
١٤٦٤. وَالْخُلْفُ فِي سِلْعَةٍ يَبِيعُ فَاسِدٍ
ثَالِثُهَا اخْتِصَاصُهَا بِالنَّاقِدِ
١٤٦٥. وَزَوْجَةٌ فِي مَهْرَهَا كَالْغُرْمَا
فِي فَلَسٍ لَا فِي الْمَمَاتِ فَاعِلَمَا
١٤٦٦. وَحَارِسُ الْمَتَاعِ وَالزَّرْعِ وَمَا
أَشْبَهَهُ مَعَهُمْ قَدْ قَسَمَا

باب

في الضرر وسائر الجنايات

١٤٦٧. وَتَحْدِثُ مَا فِيهِ لِلْجَارِ ضَرَرٌ مُحَقَّقٌ يُمْنَعُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ
 ١٤٦٨. كَالْفُرْنِ وَالْبَابِ وَمِثْلِ الْأَنْدَرِ
 ١٤٦٩. فَإِنْ يَكُنْ يَضُرُّ بِالْمَنَافِعِ
 ١٤٧٠. وَهُوَ عَلَى الْحُدُوثِ حَتَّى يَثْبُتَا
 ١٤٧١. وَإِنْ يَكُنْ تَكْشِفَا فَلَا يَقْرُ
 ١٤٧٢. وَمَا يَنْتَنِ الرِّيحُ يُؤْذِي يُمْنَعُ
 ١٤٧٣. وَقَوْلَ مَنْ يُنْبِئُهُ مُقَدَّمٌ
 ١٤٧٤. وَإِنْ جِدَارٌ سَاوَرَتْهُ هُدْمًا
 ١٤٧٥. فَمَنْ أَبَى بِنَاءَهُ لَنْ يُجْبَرَ
 ١٤٧٦. وَعَامِدٌ لِلْهَدْمِ دُونَ مُقْتَضِي
 ١٤٧٧. إِنْ كَانَ ذَا وَجْدٍ وَكَانَ مَالَهُ
 ١٤٧٨. وَإِنْ يَكُنْ مُشْتَرَكًا فَمَنْ هَدَمَ
 ١٤٧٩. وَإِنْ يَكُنْ لِمُقْتَضِي فَالْحُكْمُ أَنْ
 ١٤٨٠. مِنْ غَيْرِ إِجْبَارٍ فَإِنْ أَبَى قُسِمَ
 ١٤٨١. وَإِنْ تَدَاوَعَا فَالْقَضَاءُ
- مُحَقَّقٌ يُمْنَعُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ
 أَوْ مَالَهُ مَضَرَّةٌ بِالْجُدْرِ
 كَالْفُرْنِ بِالفُرْنِ فَمَا مِنْ مَانِعٍ
 خِلَافَهُ بِذَا الْقَضَاءِ ثَبَتَا
 بَحِثِ الْأَشْخَاصُ تَبَيَّنَ وَالصُّورُ
 فاعْلُهُ كَالدَّبْعِ مَهْمَا يَقَعُ
 عَلَى مَقَالٍ مَنْ يَنْفِي يَحْكُمُ
 أَوْ كَانَ خَشْيَةَ السُّقُوطِ هُدْمًا
 وَقِيلَ لِلطَّالِبِ إِنْ شِئْتَ اسْتُرَا
 عَلَيْهِ بِالْبِنَاءِ وَحَدَهُ قُضِيَ
 وَالْعَجْزُ عَنْهُ أَدْبَا أَنَالَهُ
 دُونَ ضَرُورَةِ بِنَاءِهِ التَّزَمَ
 يَنْبِي مَعَ شَرِيكِهِ وَهُوَ السَّنَنُ
 مَوْضِعُهُ يَبْنِيهَا إِذَا حُكِمَ
 لِمَنْ لَهُ الْعَقُودُ وَالْبِنَاءُ

فصل في ضرر الأشجار

١٤٨٢. وَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْأَشْجَارِ
 ١٤٨٣. فَإِنْ يَكُنْ بَعْدَ الْجِدَارِ وَجِدَا
- جَنْبَ جِدَارٍ مُبْدِي انْتِشَارِ
 قُطِعَ مَا يُؤْذِي الْجِدَارَ أَبَدًا

١٤٨٤. وَحَيْثُ كَانَ قَبْلَهُ يُشَمَّرُ
 ١٤٨٥. وَمَنْ تَكُنْ لَهُ بِمِلْكٍ شَجَرَةٌ
 ١٤٨٦. فَلَا كَلَامَ عِنْدَ ذَا جَارِهَا
 ١٤٨٧. وَكُلُّ مَا خَرَجَ عَنْ هَوَاءِ
 ١٤٨٨. وَإِنْ تَكُنْ بِمِلْكٍ مَنْ لَيْسَتْ لَهُ
 ١٤٨٩. فَمَا لِرَبِّ الْمِلْكِ قَطَعَ مَا انْتَشَرَ
 ١٤٩٠. وَالْحُكْمُ فِي الطَّرِيقِ حُكْمُ الْجَارِ

فصل في مُسْقِطِ الْقِيَامِ بِالضَّرَرِ

١٤٩١. وَعَشْرَةُ الْأَعْوَامِ لِامْرِئٍ حَضَرَ
 ١٤٩٢. وَذَا بِهِ الْحُكْمُ وَالْقِيَامُ
 ١٤٩٣. وَمَنْ رَأَى بُنْيَانَ مَا فِيهِ ضَرَرُ
 ١٤٩٤. حَتَّى رَأَى الْفَرَاغَ مِنْ إِنْجَامِهِ
 ١٤٩٥. فَإِنْ يَبِغْ بَعْدُ بِلَا نِزَاعٍ
 ١٤٩٦. وَإِنْ يَكُنْ حِينَ الْخِصَامِ بَاعًا
 ١٤٩٧. وَمَانِعُ الشَّمْسِ أَوْ الرِّيحِ مَعَا

فصل في الْعَصَبِ وَالتَّعَدِّي

١٤٩٨. وَغَاصِبٌ يَغْرُمُ مَا اسْتَغْلَهُ
 ١٤٩٩. حَيْثُ يُرَى بِحَالِهِ فَإِنْ تَلَفَ
 ١٥٠٠. وَالْقَوْلُ لِلْغَاصِبِ فِي دَعْوَى التَّلَفِ
 ١٥٠١. وَالْغُرْمُ وَالضَّمَانُ مَعَ عِلْمٍ يَحِبُّ
 مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَيَرُدُّ أَضْلَهُ
 قُرْمٌ وَالْمِثْلُ بِذِي مِثْلِ أَلْفِ
 وَقَدَرٍ مَغْصُوبٍ وَمَا بِهِ اتَّصَفَ
 عَلَى الَّذِي انْجَرَّ إِلَيْهِ مَا غُصِبَ

كَالْمَتَّعِدِّي غَاصِبِ الْمَنَافِعِ
لِقَوْلِهِ الْخَرَجُ بِالْضِمَانِ
وَفَاسِدِ الْبَيْعِ عَلَى الْإِطْلَاقِ
مَوْجُودَةٍ فِي فَلَسٍ وَالشُّفْعَةِ
مِمَّا لَهُ كَيْفِيَّةٌ مَعَهُودَةٌ
مَعَ أَخْذِهِ الْأَرْضِ عَيْنِ حَلِّهِ
يَوْمَ حُدُوثِ حَالَةِ التَّغْيِيبِ
يَسِيرَةٌ وَالشَّيْءُ مَعَهَا فِي سَعَةِ
مَا كَانَ مِنْهُ قَابِلُ الصَّلَاحِ

١٥٠٢. بِإِزِثٍ أَوْ مِنْ وَاهِبٍ أَوْ بَائِعٍ
١٥٠٣. وَشُبْهَةُ كَالْمَلِكِ فِي ذَا الشَّانِ
١٥٠٤. وَلَا يَكُونُ الرَّدُّ فِي اسْتِحْقَاقِ
١٥٠٥. وَالرَّدُّ بِالْعَيْبِ وَلَا فِي السَّلْعَةِ
١٥٠٦. وَمُتْلِفٌ مَنَفَعَةً مَقْصُودَةً
١٥٠٧. صَاحِبُهُ خَيْرٌ فِي الْأَخْذِ لَهُ
١٥٠٨. أَوْ أَخْذِهِ لِقِيَمَةِ الْمَعِيبِ
١٥٠٩. وَلَيْسَ إِلَّا الْأَرْضُ حَيْثُ الْمُنْفَعَةُ
١٥١٠. مِنْ بَعْدِ رَفْوِ الثَّوْبِ أَوْ إِصْلَاحِ

فصل في الاغتصاب

صَادَقَ مِثْلَهَا عَلَيْهِ وَجَبَا
بِأَنَّهُ غَابَ عَلَيْهَا مُعْلَنَةً
هَبَهَا سَوَى بَكْرٍ وَغَيْرِ مُسْلِمَةٍ
وَالْحَدُّ مَعَ ذَاكَ عَلَيْهِ فِيهِمَا
تَفْصِيلُهُ بَيَانُ حُكْمِهِ يَفِي
بِالذِّينِ وَالصَّلَاحِ وَالْفَضْلِ نُظِرَ
حُدَّتْ لِقَذْفٍ وَبِحَمَلٍ لِلزَّوَا
فَالْحَدُّ تَسْتَوْجِبُهُ فِي الْأَظْهَرِ
حَالٌ هَا أَوْ لَمْ تَحْزَ صَوْنًا نُقِلَ
وُجُوبُهُ تَحْرِيجًا الْخُلْفُ قَفِي

١٥١١. وَوَاطِئُ خُرَّةٍ مُغْتَصَبَا
١٥١٢. إِنْ ثَبَتَ الْوُطْءُ وَلَوْ بَيِّنَةً
١٥١٣. وَقِيَمَةُ التَّقْصِيرِ عَلَيْهِ فِي الْأَمَةِ
١٥١٤. وَالْوَلَدُ اسْتَرْقَ حَيْثُ عَلِمَا
١٥١٥. وَإِنْ يَكُنْ ذَا الْغَضَبِ بِالِدَّعْوَى فَفِي
١٥١٦. فَحَيْنُمَا الدَّعْوَى عَلَى مَنْ قَدْ شُهِرَ
١٥١٧. فَإِنْ تَكُنْ بَعْدَ التَّرَاخِي زَمَنًا
١٥١٨. وَحَيْثُمَا رَمَهَا مِنْهُ بَرِي
١٥١٩. وَذَاكَ فِي الْمَجْهُولِ حَالًا إِنْ جُهِلَ
١٥٢٠. وَإِنْ تَكُنْ مِمَّنْ لَهَا صَوْنٌ قَفِي

١٥٢١. وَحَيْثُ قِيلَ لَا تُحْدِثُ إِنْ نَكَلَ
 ١٥٢٢. وَمَا عَلَى الْمَشْهُورِ بِالْعَفَافِ
 ١٥٢٣. وَحَيْثُ دَعَوَى صَاحِبَتٌ تَعَلَّقَا
 ١٥٢٤. وَالْقَذْفُ فِيهِ الْحَدُّ لِابْنِ الْقَاسِمِ
 ١٥٢٥. وَمَنْ نَفَى الْحَدَّ فَعِنْدَهُ يَحِبُّ
 ١٥٢٦. وَمَعَ نُكُولِهِ هَا الْيَمِينُ
 ١٥٢٧. وَحَدُّهَا لَهُ اتِّفَاقًا إِنْ تَكُنْ
 ١٥٢٨. وَعَدَمُ الْحَدِّ كَذَا لِلْمُنْبِهِمِ
 ١٥٢٩. وَإِنْ تَكُنْ لَا تَتَوَقَّى ذَلِكَ
 ١٥٣٠. وَفِي ادِّعَائِهَا عَلَى الْمُشْتَهَرِ
 ١٥٣١. حَالُ تَسْبِيٍّ وَبِكُرْتُدْمَى
 ١٥٣٢. فِي الْقَذْفِ وَالزَّيَا وَإِنْ حَمَلَ ظَهَرَ
 ١٥٣٣. وَحَيْثُ قِيلَ إِنَّهَا تَسْتَوْجِبُ
 ١٥٣٤. وَإِنْ يَكُنْ مَجْهُولَ حَالٍ فَيَحِبُّ
 ١٥٣٥. وَحَالَةُ بَعْدَ زَمَانِ الْفَعْلِ
 ١٥٣٦. وَلَا صَدَاقٌ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَنْكَشِفْ
 ١٥٣٧. وَإِنْ أَبَى مِنَ الْيَمِينِ حَلَقَتْ
- فَالْمَهْرُ مَعَ يَمِينِهَا هَا حَصَلَ
 مَهْرٌ وَلَا حَلْفٌ بِلَا خِلَافٍ
 حَدُّ الزَّيَا يَنْسُقُ عَنْهَا مُطْلَقًا
 وَحَلْفُهُ لَدَيْهِ غَيْرُ لَازِمٍ
 تَحْلِيفُهُ بِأَنَّ دَعْوَاهَا كَذِبٌ
 وَتَأْخُذُ الصَّدَاقَ مَا يَكُونُ
 لَيْسَ لَهَا صَوْنٌ وَلَا حَالٌ حَسَنٌ
 حَالًا إِذَا كَانَتْ تَوَقَّى مَا يَصِمُ
 فَالْحَلْفُ تَخْرِيجًا بَدَا هُنَا لِكَ
 بِالْفِسْقِ حَالَتَانِ لِلْمُعْتَبِرِ
 فَذِي سُقُوطِ الْحَدِّ عَنْهَا عَمَى
 وَفِي وُجُوبِ الْمَهْرِ حَلْفٌ مُعْتَبَرٌ
 فَبَعْدَ حَلْفٍ فِي الْأَصَحِّ تَطْلُبُهُ
 تَحْلِيفُهُ وَمَعَ نُكُولٍ يَتَقَلَّبُ
 فَالْحَدُّ سَاقِطٌ سِوَى مَعَ حَمَلٍ
 مِنْ أَمْرِهِ بِالسَّجْنِ شَيْءٌ فَالْحَلْفُ
 وَلِصَّدَاقِ الْمِثْلِ مِنْهُ اسْتَوْجِبَتْ

فصل في دعوى السرقة

١٥٣٨. وَمُدَّعٍ عَلَى امْرِئٍ أَنْ مَرَقَهُ
 ١٥٣٩. فَإِنْ يَكُنْ مُدَّعِيًا ذَاكَ عَلَى
 وَلَمْ تَكُنْ دَعْوَاهُ بِالْحَقِّقَةِ
 مِنْ حَالِهِ فِي النَّاسِ حَالُ الْفَضْلَا

يَبْلُغُ بِالِدَّعْوَى عَلَيْهِ أَمَلًا
فَمَا لِكَ بِالضَّرْبِ وَالسَّجْنِ حَكَمٌ
مِنْ ذَا عِرٍ يُحْبَسُ لاختِيارِ
أَوْ شَاهِدِي عَدْلٍ بِلا خِلافِ
دُرَى عَنْهُ الخُدْفِي الَّذِي وَقَعَ
وَالْغُرْمُ وَاجِبٌ عَلَى الْحَالَيْنِ
فَإِنَّهُ يُرَدُّ بِاتِّفَاقِ
فَبِالَّذِي سَرَقَ فِي الْيُسْرِ أُتْبِعَ
أَقَرَّ بِالسَّرِقَةِ شَرَعًا ثَبَتَا

١٥٤٠. فَلَيْسَ مِنْ كَشْفٍ لِحَالِهِ وَلَا
١٥٤١. وَإِنْ يَكُنْ مُطَالِيًا مَنْ يُتَّهَمُ
١٥٤٢. وَحَكَمُوا بِصِحَّةِ الْإِقْرَارِ
١٥٤٣. وَيُقْطَعُ السَّارِقُ بِاعْتِرَافِ
١٥٤٤. وَمَنْ أَقَرَّ وَلَشُبْهَةٌ رَجَعَ
١٥٤٥. وَنَقَلُوا فِي فَقْدِهَا قَوْلَيْنِ
١٥٤٦. وَكُلُّ مَا سُرِقَ وَهُوَ بَاقٍ
١٥٤٧. وَحَيْثُمَا السَّارِقُ بِالْحُكْمِ قُطِعَ
١٥٤٨. وَالْخُدْفَا لَ الْغُرْمُ عَلَى الْعَبْدِ مَتَى

فصل في أحكام الدماء

بَعْدَ ثَبُوتِهِ بِمَا يَسْتَوْجِبُ
أَوْ شَاهِدِي عَدْلٍ بِقَتْلِ الْقَاتِلِ
وَهُوَ بَعْدِلُ شَاهِدٍ بِمَا طُلِبَ
وَيَسْقُطُ الْإِعْذَارُ فِيهِمْ أَبَدًا
قَسَامَةٌ بِغَيْرِ عَدْلٍ يُوجِبُ
الْبَالِغِ الْخُرْفَلَانِ بِدَمِي
وَصِفَةُ التَّمْيِيزِ مِنْ أَوْصَافِهِ
مَنْ أَثَرُ الْقَتْلِ عَلَيْهِ قَدْ بَدَا
عَلَى الذُّكُورِ وَلَا تُنْثَى مُنْعَتْ
وَيُخْلَفُونَهَا عَلَى الْبَنَاتِ

١٥٤٩. الْقَتْلُ عَمْدًا لِلْقصاصِ مُوجِبٌ
١٥٥٠. مِنْ اعْتِرَافِ ذِي بُلُوغٍ عَاقِلٍ
١٥٥١. أَوْ بِالْقَسَامَةِ وَبِاللُّوْثِ نَحْبٍ
١٥٥٢. أَوْ بِكثيرٍ مِنْ لَفِيفِ الشُّهَدَا
١٥٥٣. وَمَالِكَ فِيمَا رَوَاهُ أَشْهَبُ
١٥٥٤. أَوْ بِمَقَالَةِ الْجَرِيحِ الْمُسْلِمِ
١٥٥٥. يَشْهَدُ عَدْلَانِ عَلَى اعْتِرَافِهِ
١٥٥٦. أَوْ بِقَتْلِ مَعَهُ قَدْ وَجَدَا
١٥٥٧. وَهِيَ بِخَمْسِينَ يَمِينًا وَزَعَتْ
١٥٥٨. بَعْدَ ثَبُوتِ الْمَوْتِ وَالْوُلَاةِ

١٥٥٩. وَثَقَلَبُ الْإِيْمَانُ مَهْمَا نَكَلَا
 ١٥٦٠. وَيَخْلِفُ اثْنَانِ بِهَا فَمَا عَلَا
 ١٥٦١. وَلَيْسَ فِي عَبْدٍ وَلَا جَنْبَيْنِ
 ١٥٦٢. وَالْقَوْدُ الشَّرْطُ بِهِ الْمُثْلِيَّةُ
 ١٥٦٣. وَقَتْلُ مُنْخَطٍّ مَضَى بِالْعَالِي
 ١٥٦٤. وَالشَّرْطُ فِي الْمُقْتُولِ عَصْمَةُ الدَّمِ
 ١٥٦٥. وَإِنْ وَلِيَ الدَّمُ لِلْمَالِ قَبْلُ
 ١٥٦٦. فَأُشْهَبُ قَالَ لِلْأَسْتِحْيَاءِ
 ١٥٦٧. وَلَيْسَ ذَا فِي مَذْهَبِ ابْنِ الْقَاسِمِ
 ١٥٦٨. وَعَفْوُ بَعْضٍ مُسْقِطُ الْقِصَاصِ
 ١٥٦٩. وَشُبْهَةٌ تَذَرُّوهُ وَمُلْكُ
 ١٥٧٠. وَحَيْثُ تَقْوَى تَهْمَةٌ فِي الْمُدَّعَى
 ١٥٧١. وَالْعَفْوُ لَا يُغْنِي مِنَ الْقِرَابَةِ
 ١٥٧٢. وَمَائَةٌ يُجْلَدُ بِالْأَحْكَامِ
 ١٥٧٣. وَالصَّلْحُ فِي ذَاكَ مَعَ الْعَفْوِ اسْتَوَى
 ١٥٧٤. وَدِيَّةُ الْعَمْدِ كَذَاتِ الْخَطَا
 ١٥٧٥. وَهِيَ إِذَا مَا قُبِلَتْ وَسُلِّمَتْ
 ١٥٧٦. وَجُعِلَتْ دِيَّةُ مُسْلِمٍ قُتِلَ
 ١٥٧٧. وَالْحُكْمُ بِالتَّرْبِيعِ فِي الْعَمْدِ وَجَبَ
 ١٥٧٨. وَقَدَرُهَا عَلَى أُولَى الْوَرَقِ اثْنَا
- وَلِيٌّ مُقْتُولٍ عَلَى مَنْ قَتَلَا
 وَغَيْرُ وَاحِدٍ بِهَا لَنْ يُقْتَلَا
 قَسَامَةٌ وَلَا عَدُوُّ الدِّينِ
 فِي الدَّمِ بِالإِسْلَامِ وَالْحُرِّيَّةِ
 لَا الْعَكْسُ وَالنِّسَاءُ كَالرِّجَالِ
 زِيَادَةٌ لَشَرْطِهِ الْمُسْتَقْدَمِ
 وَالْقَوْدُ اسْتَحَقَّتْهُ فَيَمْنُ قُتِلَ
 يُجْبَرُ قَاتِلُ عَلَى الإِعْطَاءِ
 دُونَ اخْتِيَارِ قَاتِلٍ بِإِلَازِمِ
 مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ قُعْدُدِ انْتِقَاصِ
 بَعْضِ دَمٍ الَّذِي اعْتَرَاهُ الْهَلَكُ
 عَلَيْهِ فَالْأَسْجُنُ لَهُ قَدْ شُرِعَا
 فِي الْقَتْلِ بِالْغِيلَةِ وَالْحِرَابَةِ
 مَنْ عَنْهُ يُعْفَى مَعَ حَبْسِ عَامِ
 كَمَا هُمَا فِي حُكْمِ الإِسْقَاطِ سَوَى
 أَوْ مَا تَرَاخَى فِيهِ بَيْنَ الْمَلِكِ
 بِحَسَبِ الْمِيرَاثِ قَدْ تَقَسَّمَتْ
 عَلَى الْبَوَادِي مَائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ
 وَأَلْفُ دِينَارٍ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ
 عَشْرُ أَلْفِ دِرْهَمٍ لَا أَذْنَى

وفي النصارى ثابتُ الوجود
وحالُهُ في كل صنفٍ مُعَيَّنُهُ
والإبلُ التخميسُ فيها قسَطًا
وهي القِرابَةُ مِنَ القبائلِ
أو بِقِسامَةٍ لَهُ مُعَيَّنُهُ
أخوالهم وحكمُ تنجيمٍ وَجَبَ
موافقٍ في نَحْلَةٍ وفي مَقَرٍ
أقلُّ من ثلثٍ بهذا الحُكْمِ حَسَنُ
تُؤَخَذُ مِنْ عَامِدٍ مُكَلَّفٍ
أو قِيَمَةٌ كَالِإِرْثِ فِي اسْتِعْمَالِهِ
وقَوِّمَتْ بِالْعَيْنِ فِي الْقَوْلِ الْجَلِيِّ
تَخْتَصُّ وَالْأَجْدَادِ وَالْجَدَاتِ
بِنِسْبَةِ الحُظُوظِ فِي الميراثِ
يُخْلَفُهَا مَنْ حَظَّهُ مُوَفَّرُ
حيثُ انْفِرَادُهُ بِسِمَا تَخَلَّفَا
بِحَيْثُمَا يَسْقُطُ بِالشَّرْعِ الْقَوْدُ
في غِيَةِ الجاني على الصفاتِ
إِقْرَارًا أو وِفَاقَ ما منها ذَكَرُ

١٥٧٩. ونصفُ ما ذَكَرَ في اليهودِ
١٥٨٠. وفي النساءِ الحُكْمُ تَنصِيفُ الديةِ
١٥٨١. وَتَجِبُ الدِيَةُ فِي قَتْلِ الحَطَا
١٥٨٢. تَحْمِلُهَا عَاقِلَةٌ لِلْقَاتِلِ
١٥٨٣. حَيْثُ بُرِثَ قَتْلُهُ بِالْيَتِيمَةِ
١٥٨٤. يَدْفَعُهَا الْأَدْنَى فَالْأَدْنَى بِحَسَبِ
١٥٨٥. مِنْ مَوِيرٍ مُكَلَّفٍ حُرٌّ ذَكَرُ
١٥٨٦. وَكَوْنُهَا مِنْ مالِ جَانٍ إِنْ تَكُنْ
١٥٨٧. كَذَا عَلَى المَشْهُورِ مِنْ مُعْتَرَفٍ
١٥٨٨. وَفِي الجَنِينِ غَرَّةٌ مِنْ مالِهِ
١٥٨٩. وَغُلْظَتُ فُتْلَتٍ فِي الإِبِلِ
١٥٩٠. وَهِيَ بِالْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ
١٥٩١. وَيُخْلَفُ الذَّكَورُ كَالْإِنَاثِ
١٥٩٢. وَإِنْ يَمِينٌ عِنْدَ ذَا تَنَكُّسٍ
١٥٩٣. وَوَاحِدٌ يَجُوزُ أَنْ يُخْلَفَا
١٥٩٤. وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ طَرًّا تُعْتَمَدُ
١٥٩٥. وَشَوْعَتُ قِسامَةِ الوُلاةِ
١٥٩٦. وَيَتَفَدَّى الْقِصَاصُ إِنْ بِهِ ظَفِرُ

فصل في الجراحات

١٥٩٧. جُلِّ الجِرَاحِ عَمْدُهَا فِيهَا الْقَوْدُ
 ١٥٩٨. وَفِي جِرَاحِ الْخَطَا الْحُكُومَةُ
 ١٥٩٩. فَنَصَفُ عَشْرٍ دِيَّةٌ فِي الْمَوْضِحَةِ
 ١٦٠٠. فِي رَأْسٍ أَوْ وَجْهِ كَذَا الْمُنْقَلَةُ
 ١٦٠١. فِي الْمَوْضِعَيْنِ مُطْلَقًا وَهِيَ الَّتِي
 ١٦٠٢. وَعُشْرٌ وَنُصْفُهُ فِي الْهَاشِمَةِ
 ١٦٠٣. وَقِيلَ نَصَفُ الْعُشْرِ أَوْ حُكُومَةُ
 ١٦٠٤. وَمَا انْتَهَتْ لِلْجَوْفِ وَهِيَ الْجَائِفَةُ
 ١٦٠٥. وَلَا جِتْهَادٍ حَاكِمٍ مُوَكَّوْلُ
 ١٦٠٦. وَجَعَلُوا الْحُكُومَةَ التَّقْوِيمَا
 ١٦٠٧. وَمَا تَزِيدُ حَالَةَ السَّلَامَةِ
 ١٦٠٨. وَيَثْبُتُ الْجِرَاحُ لِلْمَالِ بِمَا
 ١٦٠٩. وَفِي ادْعَاءِ الْعَفْوِ مِنْ وَلِيِّ دَمٍ
 ١٦١٠. وَقَوْدٌ فِي الْقَطْعِ لِلْأَعْضَاءِ
 ١٦١١. وَالْخَطَا الدِّيَّةُ فِيهِ تُقْتَفَى
 ١٦١٢. وَدِيَّةٌ كَامِلَةٌ فِي الْمُزْدَوِجِ
 ١٦١٣. وَفِي اللِّسَانِ كُمِلَتْ وَالذِّكْرُ
 ١٦١٤. وَفِي إِزَالَةِ السَّمْعِ أَوْ بَصَرٍ
 ١٦١٥. وَالنُّطْقِ وَالصَّوْتِ كَذَا الذُّوقِ وَفِي
- وَدِيَّةٌ مَعَ خَطَرٍ فِيهَا فَقَدْ
 وَخَمْسَةُ دِيَّتِهَا مَعْلُومَةٌ
 وَهِيَ الَّتِي تُلْفَى لِعَظْمٍ مُوضِحَةٍ
 عُشْرُهَا وَنُصْفُ عَشْرٍ مَعْدَلَةٌ
 كَسَرِ فِرَاشِ الْعَظْمِ قَدْ تَوَلَّتْ
 وَهِيَ لِعَظْمِ الرَّأْسِ تُلْفَى هَاشِمَةٌ
 وَتُلْتُ الدِّيَّةُ فِي الْمَأْمُومَةِ
 كَذَاكَ وَالْأُولَى الدِّمَاغُ كَاشِفَةٌ
 فِي غَيْرِهَا التَّأْدِيبُ وَالتَّنْكِيلُ
 فِي كَوْنِهِ مَعْيِيًّا أَوْ سَلِيمًا
 يَأْخُذُهُ أَرْشَا وَلَا مَلَامَةً
 يَثْبُتُ مَا لِي الْحَقُّوقُ فَاعْلَمَا
 أَوْ مِنْ جَرِيحِ الْيَمِينِ تُلْتَزَمُ
 فِي الْعَمْدِ مَا لَمْ يُفْضَ لِلْفَنَاءِ
 بِحَسَبِ الْعَضْوِ الَّذِي قَدْ أُتْلِفَا
 وَنُصْفُهَا فِي وَاحِدٍ مِنْهُ انْتِهَجُ
 وَالْأَنْفِ وَالْعَقْلِ وَعَيْنِ الْأَعْوَرِ
 وَالنَّصَفُ فِي النَّصَفِ وَشَمٌّ كَالنَّظَرِ
 إِذْهَابُ قُوَّةِ الْجَمَاعِذَا اقْتَفَى

١٦١٦. وكلُّ سِنٍّ فِيهِ مِنْ جِنْسِ الْإِبِلِ

خَمْسٌ وَفِي الْأَصْبَعِ ضِعْفُهَا جُعِلَ

١٦١٧. وَدِيَّةُ الْجُرُوحِ فِي النِّسَاءِ

كَدِيَّةِ الرِّجَالِ بِالسَّوَاءِ

١٦١٨. إِلَّا إِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ الدِّيَةِ

فَمَا لَهَا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ تَسْوِيَةٌ

باب

التوارث والفرائض

١٦١٩. الإرث يَسْتَوْجِبُ شرعاً ووجِبَ بِعِصْمَةٍ أَوْ بِوَلَاءٍ أَوْ نَسَبٍ
١٦٢٠. جميعُها أركانُهُ ثَلَاثَةٌ مَالٌ وَمَقْدَارٌ وَذُو الْوِرَاثَةِ

فصل في ذكر الوارثين

١٦٢١. ذُكِرَ مَنْ حَقَّ لَهُ الْمِيرَاثُ عَشْرَةٌ وَسَبْعُ الْإِنَاثِ
١٦٢٢. الْأَبُ وَالْجَدُّ لَهُ وَإِنْ عَالَا مَا لَمْ يَكُنْ عَنْهُ بِأُنْتَى فُصِلَا
١٦٢٣. وَالزَّوْجُ وَابْنُ وَابْنَةُ هَبْ سَفَلَا كَذَاكَ مَنْوَلَى نِعْمَةٍ أَوْ بِوَلَا
١٦٢٤. وَالْأَخُ وَابْنُ الْأَخِ لَا لَالُومَ وَالْعَمُّ لَا لَالُومَ وَابْنُ الْعَمِ
١٦٢٥. وَالْأُمُّ وَالزَّوْجَةُ ثُمَّ الْبِنْتُ وَابْنَةُ الْإِبْنِ بَعْدَهَا وَالْأُخْتُ
١٦٢٦. وَجَدَّةُ لِلجَّهَتَيْنِ مَا عَلَتْ مَا لَمْ تَكُنْ بِذَكَرٍ قَدْ فُصِلَتْ
١٦٢٧. كَذَاكَ مَوْلَاةٌ لَهَا الْعِتْقُ وَلَا حَقٌّ لَهَا فِيهَا يَكُونُ بِالْوَلَا
١٦٢٨. وَيَنْتُ مَالُ الْمُسْلِمِينَ يَسْتَقِلُّ بَحِيثٌ لَا وَارِثَ أَوْ بِمَا فَضَّلَ

فصل في ذكر أحوال الميراث

١٦٢٩. الْحَالُ فِي الْمِيرَاثِ قَدْ تَقَسَّمَ إِلَى وُجُوبٍ وَلَحْجَبٍ قُسِمَا
١٦٣٠. لِحَجَبِ الْإِسْقَاطِ أَوْ النُّقْلِ وَذَا لِفَرْضٍ أَوْ تَعْصِيٍّ أَبَدَى مَنَقْدَا

فصل في ذكر المقدار الذي يكون به الإرث

١٦٣١. الْقَدْرُ يُلْفَى بِاشْتِرَاكِ فِيهِ فِي جُمْلَةِ الْمَتْرُوكِ أَوْ بَاقِيهِ
١٦٣٢. أَوْ بِانْفِرَادٍ بِاحْتِيَازِ الْمَالِ أَجْمَعَ فِيهِ وَهُوَ فِي الرِّجَالِ
١٦٣٣. عِدَا أَحْالِ لَالُومَ وَالزَّوْجِ وَفِي مَوْلَاةٍ نِعْمَى حُكْمُ ذَلِكَ اقْتَضَى

فصل في ذكر حالات وجوب الميراث

١٦٣٤. وَيَحْصُلُ الْمِيرَاثُ حَيْثُ حُتِمَا بِفِ وَهَرَضٍ أَوْ تَعْصِيبٍ أَوْ كِلَيْهِمَا
١٦٣٥. وَالْمَالُ يَخْوِي عَاصِبٌ مُنْفَرِدٌ أَوْ مَا عَنِ الْفُرُوضِ بَعْدُ يُوجَدُ
١٦٣٦. وَقِسْمَةٌ فِي الْحَالَتَيْنِ مُعْمَلَةٌ إِمَّا عَلَى تَفَاضُلٍ أَوْ مَعْدَلَةٍ

فصل في ذكر أهل الفرائض وأصولها

١٦٣٧. ثُمَّ الْفَرَائِضُ الْبَسَائِطُ الْأَوَّلُ سِتَّةُ الْأُصُولُ مِنْهَا فِي الْعَمَلِ
١٦٣٨. أُولُهَا النِّصْفُ لِحَمْسَةِ جُعِلَ الْبَنَاتُ وَالزَّوْجُ إِذَا لَمْ يَتَّقِلْ
١٦٣٩. وَلابْنَةُ ابْنٍ وَلَأُخْتٌ لِأُمِّ وَنِصْفُهُ الرُّبْعُ بِهِ الزَّوْجَانِ أُمُّ
١٦٤٠. وَنِصْفُهُ الثُّمْنُ لِرِزْوَجَةٍ وَفِي
١٦٤١. وَالثَّلَاثَانِ حِصَّةٌ لِأَرْبَعِ بَنَاتٍ صُلْبٍ وَبَنَاتِ ابْنٍ فَعِي
١٦٤٢. وَالْأُخْتُ لِأُمِّ فِي التَّعْدَادِ وَالثَّلَاثُ لِلْجَدِّ بِرَجْحٍ بَادٍ
١٦٤٣. وَالْأُمُّ دُونَ حَاجِبٍ وَالْأُخُوَّةُ لَهَا وَهُمْ فِي قِسْمِ ذَلِكَ إِسْوَةٌ
١٦٤٤. وَنِصْفُهُ السُّدُسُ لِأُمِّ وَالْأَبِ وَلابْنَةِ ابْنٍ وَلِجَدِّ اجْتِبَايَ
١٦٤٥. وَجَدَّةٍ وَلِأَخٍ مِّنْ أُمِّ وَأَشْمَلُ لِأُخْتٍ جِهَةً فِي الْحُكْمِ
١٦٤٦. فَإِنْ يَضِيقَ عَنِ الْفُرُوضِ الْمَالُ فَالْعَوْلُ إِذَا كَانَ لَهُ اسْتِعْمَالُ
١٦٤٧. وَالرُّبْعُ كَالثَّلَاثِ وَكَالثَّلَاثِينَ تَعْدُمُهُ فَرِيضَةٌ مِّثْلَتَيْنِ
١٦٤٨. وَثُمْنٌ بِالرُّبْعِ غَيْرُ مُلْتَقِي وَغَيْرُ ذَلِكَ مُطْلَقًا قَدْ يَلْتَقِي
١٦٤٩. وَالْأَصْلُ بِالْتَرَكِيبِ ضِعْفُ سِتَّةٍ وَضِعْفُهَا لَا غَيْرُ ذَيْنِ الْبَنَةِ

فصل في ذكر حجب الإسقاط

١٦٥٠. وَلَا سُقُوطَ لِأَبٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَا لِلزَّوْجَيْنِ وَلَا أُمٌّ فَقَدْ

١٦٥١. وَالْجَدُّ يُحِبُّهُ الْأَدْنَى وَالْأَبُّ
 ١٦٥٢. وَبِأَبٍ وَابْنٍ وَبَابِنِ ابْنِ حُجْبٍ
 ١٦٥٣. كَذَا بَنُو الْإِخْوَةِ أَيْضًا حُجِبُوا
 ١٦٥٤. وَالْجَدُّ بِالْحُجْبِ لِإِخْوَةِ دَهَا
 ١٦٥٥. وَابْنُ أَخٍ بِالْحُجْبِ لِلْعَمِّ وَقَا
 ١٦٥٦. وَالْأُمُّ كِلْتَا الْجَدَّتَيْنِ تَحُجُّبُ
 ١٦٥٧. وَمَنْ دَنَتْ حَاجِبَةٌ لِبُعْدَى
 ١٦٥٨. وَقُرْبَى الْأُمِّ حَجَبَتْ بُعْدَى لِأَبٍ
 ١٦٥٩. وَحُظُّهَا السُّدُسُ فِي الْإِنْفِرَادِ
 ١٦٦٠. وَالْإِرْثُ لَمْ يَحْزُهُ مِنْ هَاتَيْنِ
 ١٦٦١. وَمُسْقِطُ ذَوْجَتَيْنِ أَبَدًا
 ١٦٦٢. وَمَنْ لَهُ حَجْبٌ بِحَاجِبٍ حُجِبَ
 ١٦٦٣. وَإِخْوَةُ الْأُمِّ بِمَنْ يَكُونُ فِي
- كَذَا ابْنُ الْأَبْنَاءِ بِالْأَعْلَى يُحِبُّ
 إِخْوَةَ مَنْ مَاتَ فَلَا مَيَّءَ يَحِبُّ
 بِالْجَدِّ وَالْإِخْوَةَ ضَمُّهُمْ أَبٍ
 فِيمَا انْتَمَتْ لِلْإِلَاحِ وَشَبِهَا
 وَالْعَمُّ لَابْنِ الْعَمِّ مَا كَانَ كَفَى
 وَجَدَّةٌ لِلْأَبِ يَحُجُّبُ الْأَبُ
 جِهَتَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْدَى
 وَالْعَكْسُ إِنْ أَتَى فَمَا حَجْبٌ وَجَبَ
 وَقِسْمَةُ السَّوَاءِ فِي التَّعْنُدِ
 تَعْدُدًا أَكْثَرُ مِنْ ثَتْنَيْنِ
 ذَا جِهَةٍ مَهْمَا تَسَاوَا قُعْدَا
 فَحَجْبُهُ بِمَنْ لَهُ الْحُجْبُ يَحِبُّ
 عَمُودِي النَّسَبِ حَجْبُهُمْ يَفِي

فصل في حجب النقل إلى فرض

١٦٦٤. الْأَبُّ مَعَ فُرُوضِ الْإِسْتِغْرَاقِ
 ١٦٦٥. كَذَاكَ يَحْوِي مَعَ ذُكْرَانِ الْوَلَدِ
 ١٦٦٦. وَالسُّدُسُ مَعَ أَثْنَى مِنَ الصَّنْفَيْنِ لَهُ
 ١٦٦٧. وَالْجَدُّ مِثْلُ الْأَبِ مَعَ مَنْ ذُكِرَا
 ١٦٦٨. وَزَادَ بِالثَّلَاثِ إِنْ الرَّجُلُ ظَهَرَ
 ١٦٦٩. وَالسُّدُسُ إِنْ يَرْجَعُ لَهُ مَتَى صَحِبَ
- وَالنَّقْصُ يَحْوِي السُّدُسَ بِالْإِطْلَاقِ
 أَوْ وَلَدِ ابْنٍ مِثْلُهُمْ سَدَسًا فَقَدْ
 وَالبَاقِي بِالتَّعْصِيبِ بَعْدَ حَصْلَةِ
 حَالًا بِحَالٍ فِي الَّذِي تَقَرَّرَا
 مَعَ صِنْفِ الْإِخْوَةِ وَقَسْمِ كَذَكَرَ
 أَهْلَ الْفُرُوضِ صِنْفُ إِخْوَةٍ يَحِبُّ

١٦٧٠. أَوْ قِسْمَةُ السَّوَاءِ فِي الْبَقِيَّةِ
 ١٦٧١. فَالْعَوْلُ لِلْأَخْتِ بِهَا قَدْ أَعْمَلَا
 ١٦٧٢. وَالْقِسْمُ مَعَ شَقَائِقِ وَمَنْ لَأَبٍ
 ١٦٧٣. وَحَظُّ مَنْ لِلأَبِ لِلأَشْقَا
 ١٦٧٤. وَالْأَخْتُ مِنْ أَبٍ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ
 ١٦٧٥. تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ وَالْحُكْمُ كَذَا
 ١٦٧٦. وَالزَّوْجُ مِنْ نِصْفِ الرُّبْعِ انْتَقَلَ
 ١٦٧٧. وَيَنْقَلُ الزَّوْجَةُ مِنْ رُبْعٍ إِلَى
 ١٦٧٨. وَالْأُمُّ مِنْ ثُلُثٍ لِسُدُسٍ تُفْرَدُ
 ١٦٧٩. وَغَيْرُ مَنْ يَرِثُ لَيْسَ يَحْجُبُ
 ١٦٨٠. وَثُلُثُ مَا يَبْقَى عَنِ الزَّوْجَيْنِ
- أَوْ ثُلُثُهَا إِلَّا فِي الْأَكْذَرِيَّةِ
 وَاجْمَعُهُمَا وَأَقْسِمُ وَجَدًّا فَضْلًا
 مَعَالِهِ وَعَدُّ كُلِّهِمْ وَجِبْ
 وَخُدَّهُمْ يَكُونُ مُسْتَحِقًّا
 مَعَ شَقِيْقَةٍ بِسُدُسٍ أُفْرِدَتْ
 مَعَ بِنْتِ صُلْبٍ لَابْنَةِ ابْنٍ يُخْتَذَا
 مَعَ وَلَدٍ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ هَبَ سَفَلَ
 ثَمَنِ صَاحِبِ نِسْبَةٍ مِنْ هَؤُلَاءِ
 بِهِمْ وَبِالْإِخْوَةِ إِنْ تَعَدَّدُوا
 إِلَّا أَوْلَاءَ حَجُّوا إِذْ حُجُّوا
 تَأْخُذُ مَعَ أَبٍ بَغَرَاوَيْنِ

فصل في ذكر حجب النقل للتعصيب

١٦٨١. لِلْإِبْنِ شَرْعًا حَظُّ بَنَيْنِ ادْفَعَ
 ١٦٨٢. وَوَلَدُ ابْنٍ مِنْهُمْ فِي الْحُكْمِ
 ١٦٨٣. وَالْأَخْتُ لَا لِلأُمِّ كَيْفَ تَأْتِي
 ١٦٨٤. كَذَا يُعْصَبُ بَنَاتُ الْإِبْنِ
 ١٦٨٥. وَبِنْتُ الْإِبْنِ إِنْ تَكُنْ قَدْ حُجِبَتْ
 ١٦٨٦. وَيَاخُ لَا بِابْنِهِ أَخَوَاتُ الْأَبِ
- مِنْ مَالٍ أَوْ بَاقِيهِ فِي التَّسْوَعِ
 وَإِخْوَةٌ كَذَا لِغَيْرِ الْأُمِّ
 مِنْ شَأْنِهَا التَّعْصِيبُ مَعَ بَنَاتِ
 وَالْعَوْلُ فِي الصَّنْفَيْنِ عَنْهُ اسْتُغْنِيَ
 بِابْنِ مُسَاوٍ أَوْ أَحْطَ عَصَبَتْ
 تَعْصِبُهُنَّ مَعَ شَقِيْقَاتٍ وَجِبْ

فصل في ذكر موانع الميراث

١٦٨٧. الْكُفْرُ وَالرِّقُّ لِإِزْثٍ مَنَعَا
 وَإِنْ هُمَا بَعْدَ الْمَمَاتِ اِزْتَفَعَا

وَمُطْلَقًا يَمْنَعُ قَتْلَ الْعَمَدِ
 وَحَالَةَ الشَّكِّ بِمَنْعِ مُغْنِيَةٍ
 أَنْ يَسْتَهْلَّ صَارِحًا فَيُعْمَلًا
 يَمْتَنِعُ الْإِزْثُ لَجَهْلٍ مَنْ سَبَقَ
 وَمَا بَدَأَ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ اقْتَصَرَ
 فَزَيْضُ حَظِّي ذَكَرَ وَأُنْثَى
 مَا كَانَ وَالسُّدُسُ أَقْصَى سَهْمِهِ
 هُمَا شَقِيقَانِ فِي الْإِزْثِ أَبَدًا
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِغَيْرِ مُتَنَهَى
 عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
 مَا كُورَ اللَّيْلُ عَلَى النَّهَارِ

١٦٨٨. وَمِثْلُ ذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْمُرْتَدِّ
 ١٦٨٩. وَإِنْ يَكُنْ عَنْ خَطَاٍ فَمَنْ دِيَّةُ
 ١٦٩٠. وَيُوقَفُ الْقَسْمُ مَعَ الْحَمْلِ إِلَى
 ١٦٩١. وَبَيْنَ مَنْ مَاتَ بِهِدْمٍ أَوْ غَرَقٍ
 ١٦٩٢. وَإِزْثُ خُنْثَى بِمَبَالِهِ اعْتَبِرْ
 ١٦٩٣. وَإِنْ يُبْلُ بِالْجَهْتَيْنِ الْخُنْثَى
 ١٦٩٤. وَإِنْ اللَّعَانُ إِزْثُهُ بِأُمَّهِ
 ١٦٩٥. وَتَوَآمَاهُ هَبْهُمَا تَعَدَّدَا
 ١٦٩٦. وَمَا قَصَدْتُ جَمْعَهُ هَذَا انْتَهَى
 ١٦٩٧. وَبِالصَّلَاةِ خَتْمُهُ كَمَا ابْتُدِيَ
 ١٦٩٨. وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس التقديم

رقم الصفحة	الموضوع
٣	التقديم.....
٧	ترجمة المؤلف.....
٧	اسمه ونسبه ومولده.....
٧	شيوخه.....
٨	مصنفاته.....
٩	ثناء العلماء عليه.....
٩	وفاته.....
٩	التعريف بالتحفة.....
١٠	شرح التحفة.....
١١	ثناء العلماء على التحفة.....
١٢	وصف المخطوط.....
١٣	صور المخطوط.....

فهرس أبواب وفصول التحفة

الموضوع	رقم البيت	رقم الصفحة
المقدمة	١ - ١٣	١٧
بابُ القضاء وما يتعلَّقُ بِهِ	١٤ - ١٠٠	١٨
فصل في معرفة أركان القضاء	١٩ - ٣٠	١٨
فصل في رفع المدعى عليه وما يلحق به	٣١ - ٣٦	١٩
فصل في مسائل من القضاء	٣٧ - ٥٣	١٩
فصل في المقال والجواب	٥٤ - ٦٣	٢٠
فصل في الآجال	٦٤ - ٧٩	٢٠
فصل في الإعذار	٨٠ - ٨٤	٢١
فصل في خطاب القضاة وما يتعلق به	٨٥ - ١٠٠	٢٢
باب الشهود وأنواع الشهادات وما يتعلَّقُ بذلك	١٠١ - ٢٠٣	٢٣
فصل في مسائل من الشهادات	١٢٢ - ١٣٦	٢٤
فصل في أنواع الشهادات	١٣٧ - ١٤٥	٢٥
فصل	١٤٦ - ١٥٢	٢٥
فصل في التوقيف	١٥٣ - ١٧٠	٢٥
فصل	١٧١ - ١٧٤	٢٦
فصل	١٧٥ - ١٧٦	٢٧
فصل في شهادة السماع	١٧٧ - ١٨٥	٢٧
فصل في مسائل من الشهادات	١٨٦ - ٢٠٣	٢٧

٢٩	٢٢٩-٢٠٤	باب اليمين وما يتعلق بها
٣١	٢٥٢-٢٣٠	باب الرهن وما يتعلق به
٣٢	٢٥٢-٢٤٧	فصل في اختلاف المتراهنين
٣٣	٢٧٣-٢٥٣	باب في الضمان وما يتعلق به
٣٥	٣٠٨-٢٧٤	باب الوكالة وما يتعلق بها
٣٦	٣٠٨-٢٩٨	فصل في تداعي الموكل والوكيل
٣٧	٣٣١-٣٠٩	باب الصلح وما يتعلق به
٣٧	٣٣١-٣١٨	فصل
٣٩	٥١٣-٣٣٢	باب النكاح وما يتعلق به
٣٩	٣٥٨-٣٤٦	فصل في الأولياء وما يترتب على الولاية
٤٠	٣٧٠-٣٥٩	فصل فيمن له الإيجار وما يتعلق به
٤١	٣٨٠-٣٧١	فصل في حكم فاسد النكاح وما يتعلق به
٤١	٣٩٣-٣٨١	فصل في مسائل من النكاح
٤٢	٤١١-٣٩٤	فصل في تداعي الزوجين وما يلحق به
٤٣	٤١٨-٤١٢	فصل في الاختلاف في القبض
٤٣	٤٢٦-٤١٩	فصل فيما يهديه الزوج ثم يقع الطلاق
٤٤	٤٣٢-٤٢٧	فصل في الاختلاف في الشوار المورد بيت البناء
٤٤	٤٣٨-٤٣٣	فصل في الاختلاف في متاع البيت
٤٤	٤٥٠-٤٣٩	فصل في إثبات الضرر والقيام به وبِعَثِ الْحَكَمَيْنِ
٤٥	٤٥٧-٤٥١	فصل في الرضاع

٤٦	٤٨٣ - ٤٥٨	فصل في عيوب الزوجين وما يُرادُ به
٤٧	٤٩٧ - ٤٨٤	فصل في الإيلاء والظهار
٤٨	٥١٣ - ٤٩٨	فصل في اللعان
٤٩	٥٩١ - ٥١٤	باب الطلاق والرجعة وما يتعلق بهما:
٤٩	٥٣٢ - ٥٢٧	فصل في الخلع
٥٠	٥٣٨ - ٥٣٣	فصلٌ
٥٠	٥٥٠ - ٥٣٩	فصلٌ
٥١	٥٦١ - ٥٥١	فصلٌ
٥١	٥٧٢ - ٥٦٢	فصلٌ في التداعي في الطلاق
٥٢	٥٨٣ - ٥٧٣	فصل
٥٢	٥٨٧ - ٥٨٤	فصل في المراجعة
٥٣	٥٩١ - ٥٨٨	فصل في الفسخ
٥٤	٦٧٧ - ٥٩٢	بابُ النفقات وما يتعلق بها
٥٤	٦١١ - ٦٠٠	فصلٌ في التداعي في النِّفقة
٥٥	٦٢٩ - ٦١٢	فصل فيما يجبُ للمُطلَّقات وغيرهنَّ من الزَّوجَاتِ من النِّفقة وما يُلْحَقُ بها
٥٦	٦٣٨ - ٦٣٠	فصل في الطلاق بالإعسار بالنفقة وما يلحق بها
٥٦	٦٥٢ - ٦٣٩	فصل في أحكام المفقودين
٥٧	٦٦٩ - ٦٥٣	فصل في الحضانة
٥٩	٦٧٧ - ٦٧٠	باب البيوع وما شاكلها

٥٩	١٠٢٢-٦٧٨	فصل في بيع الأصول
٦٠	٧٠٧-٦٩٧	فصل في بيع العروض من الثياب وسائر السلع
٦١	٧١٤-٧٠٨	فصل في بيع الطعام
٦١	٧١٩-٧١٥	فصل في بيع النقدين والحلي وشبهه
٦١	٧٢٨-٧٢٠	فصل في بيع الثمار وما يلحق بها
٦٢	٧٣٦-٧٢٩	فصل في الجائحة في ذلك
٦٢	٧٦٦-٧٣٧	فصل في بيع الرقيق وسائر الحيوان
٦٤	٧٧٣-٧٦٧	فصل
٦٤	٧٩٤-٧٧٤	فصل في بيع الدين والمقاصة فيه
٦٥	٨٠٠-٧٩٥	فصل في الحوالة
٦٦	٨٠٩-٨٠١	فصل في بيع الخيار والثنيا
٦٦	٨٢٨-٨١٠	فصل في بيع الفضولي وما يُماثله
٦٧	٨٣١-٨٢٩	فصل في بيع المضغوط وما أشبهه
٦٧	٨٤٢-٨٣٢	فصل في مسائل من أحكام البيع
٦٨	٨٤٨-٨٤٣	فصل [ومن أصم أبكم العقود]
٦٨	٨٧٧-٨٤٩	فصل في اختلاف المتبايعين
٧٠	٨٩٣-٨٧٨	فصل في حكم البيع على الغائب
٧١	٩٠٩-٨٩٤	فصل في العيوب
٧٢	٩١٢-٩١٠	فصل في الغبن
٧٢	٩٤٤-٩١٣	فصل في الشفعة

٧٤	٩٤٩ - ٩٩١	فصل في القسمة
٧٦	٩٩٧ - ٩٩٢	فصل في المعاوضة
٧٦	٩٩٨ - ١٠٠٩	فصل في الإقالة
٧٧	١٠١٠ - ١٠١٦	فصل في التَّوْلِيَةِ والتَّصْيِيرِ
٧٧	١٠١٧ - ١٠٢٢	فصل في السَّلَم
٧٨	١٠٢٣ - ١١٦١	باب الكراء وما يتصل به
٧٨	١٠٣٤ - ١٠٤٤	فصل في كراء الأرض وفي الجائحة فيه
٧٩	١٠٤٥ - ١٠٦٢	فصل في أحكام من الكراء
٨٠	١٠٦٣ - ١٠٧٣	فصل في اختلاف المَكْرِي والمَكْتَرِي
٨٠	١٠٧٤ - ١٠٧٨	فصل في كراء الرواحل والسفن
٨١	١٠٧٩ - ١٠٩٣	فصل في الإجارة
٨١	١٠٩٤ - ١٠٩٦	فصل في الجعل
٨٢	١٠٩٧ - ١١١٤	فصل في المساقاة
٨٣	١١١٥ - ١١٢٠	فصل في الاغتراس
٨٣	١١٢١ - ١١٣٩	فصل في المزارعة
٨٤	١١٤٠ - ١١٤٩	فصل في الشركة
٨٤	١١٥٠ - ١١٦١	فصل في القراض
٨٦	١١٦٢ - ١٣٠٨	باب التَّبرعات:
٨٧	١١٩١ - ١٢٠٧	فصل في الصَّدقة والهبة وما يتعلق بهما
٨٨	١٢٠٨ - ١٢١٦	فصل في الاعتصار

٨٩	١٢٢٤ - ١٢١٧	فصل في العُمري وما يُلحق بها
٨٩	١٢٢٦ - ١٢٢٥	فصل في الإرفاق
٨٩	١٢٤٩ - ١٢٢٧	فصل في حُكم الحَوَز
٩٠	١٢٧٥ - ١٢٥٠	فصل في الإستحقاق
٩٢	١٣٠٤ - ١٢٧٦	فصل في العارية والوديعة والأمناء
٩٣	١٣٠٨ - ١٣٠٥	فصل في القرض وهو السلف
٩٤	١٣١٧ - ١٣٠٩	باب في العتق وما يتصل به
٩٥	١٤٦٦ - ١٣١٨	باب في الرشد والأوصياء والحجر والوصية والإقرار والدين والفلس
٩٧	١٣٩٨ - ١٣٧٤	فصل في الوصية وما يَجْري مجراها
٩٩	١٤٢٥ - ١٣٩٩	فصل في الإقرار
١٠٠	١٤٥٣ - ١٤٢٦	فصل في حكم المديان
١٠٢	١٤٦٦ - ١٤٥٤	فصل في الفلس
١٠٣	١٦١٨ - ١٤٦٧	باب في الضَّرَر وسائر الجنايات:
١٠٣	١٤٩٠ - ١٤٨٢	فصل في ضرر الأشجار
١٠٤	١٤٩٧ - ١٤٩١	فصل في مُسْقِطِ القيام بالضَّرَر
١٠٤	١٥١٠ - ١٤٩٨	فصل في الغَضَب والتَّعَدِّي
١٠٥	١٥٣٧ - ١٥١١	فصل في الاغتصاب
١٠٦	١٥٤٨ - ١٥٣٨	فصل في دعوى السرقة
١٠٧	١٥٩٦ - ١٥٤٩	فصل في أحكام الدماء

١١٠	١٥٩٧-١٦١٨	فصل في الجراحات
١١٢	١٦١٩-١٦٩٨	باب التوارث والفرائض:
١١٢	١٦٢١-١٦٢٨	فصل في ذكر الوارثين
١١٢	١٦٢٩-١٦٣٠	فصل في ذكر أحوال الميراث
١١٢	١٦٣١-١٦٣٣	فصل في ذكر المقدار الذي يكون به الإرث
١١٣	١٦٣٤-١٦٣٦	فصل في ذكر حالات وجوب الميراث
١١٣	١٦٣٧-١٦٤٩	فصل في ذكر أهل الفرائض وأصولها
١١٣	١٦٥٠-١٦٦٣	فصل في ذكر حجب الإسقاط
١١٤	١٦٦٤-١٦٨٠	فصل في حجب النقل إلى فرض
١١٥	١٦٨١-١٦٨٦	فصل في ذكر حجب النقل للتعصيب
١١٥	١٦٨٧-١٦٩٨	فصل في ذكر موانع الميراث
١١٧	الفهرس